المرفوعات

(ص): المرفوعات: هو ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة».

(ش): قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقى محمولة عليها. والمنصوب فى الأصل فضلةٌ، لكنْ مشبهٌ[١] بها بعض العُمَد كاسم إن، وخبر كان وأخواتها، وخبر «ما» و«لا» والمجرور فى الأصل منصوب المحل كما تقدّم تحقيقه.

قوله: «هو ما اشتمل» ذَكّر الضّمير مع رجوعه إلى المؤنث، أى المرفوعات نظرًا إلى خبر الضمير أعنى «ما» لأن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقةُ المبتدأ له كمطابقته للمعود إليه.

ومثلُه قولُهم: «من كانت أُمَّك»[٢].

ويعنى باشتماله على عَلَم[٣] الفاعليّة: تضمّنه إياه بحيث يكون علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه.

ويعنى بعلم الفاعلية الضّمّ والألف والواو إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخر عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع.

والأوْلى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على عَلَم العمدة، لأن الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمَد ليس بمحمول على رفع الفاعل ـ كما بيّنا ـ بل هو أصل فى جميع العمد على ما تقرّر قَبْلُ.

★★★

(١) فى «ط»: «يشبه» بالياء.

(٢) اسم كانت ضمير مستتر وهو «هى» راجع إلى «من» الان الخبر وهو «أمك» مؤنث.

(٣) «العَلَم» المقصود به العلامة.

الفاعل

(ص): «فمنه الفاعل، وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدّم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه».

(ش): قوله «فمنه الفاعل» أى ومما اشتمل على علم الفاعلية، وقال بعد: ومنها المبتدأ والخبر حملاً على معنى «ما»/ وإنما قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً ٧١
منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سُمِّى الرفع علم الفاعليّة ـ وقد ذكرنا ما عليه.

قوله: «ما أسند إليه» قد عرفت فى حدّ الكلام معنى الإسناد، ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائى نحو: بعت، وهل ضرب زيد؟ ونحوه.

قوله: «أو شبهه» يعنى به اسْمَىْ الفاعل والمفعول، والصّفة المشبهّة، والمصدر، واسم الفعل.

ولم يقل: أو معناه، فيدخُل فيه الظرف، والجارّ والمجرور، والمرتفع بهما الضمير فى نحو: زيد قدامك، أو فى الدّار، أو الظاهر نحو زيدٌ أمامَك غلامُه لكون الرّافع فى الحقيقة عنده الفعل أو اسم الفاعل المقدّر خلافاً لمن قال : إنه الظّرف والجارّ ـ على ما يجىء فى باب المبتدأ.

قوله: «وقُدِّم عليه»[1] الضمير فيه للفعل أو شبهه وفى «عليه» لـ «ما».

واحترز بقوله: «وقدمّ عليه» من المبتدأ، لأن نحو: «زيد» فى قوله: زيد قام مسندٌ إليه «قام»، لأن قام خبر عنه، والمسند إليه هو المُخْبَرَ عنه فى الحال أو الأصل ـ كما مرّ فى حدّ الكلام ـ فكلّ خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال: [هو[2] مسندٌ] إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير، والمجموع مسندٌ إلى

(١) سقطت «عليه» من «ظ».

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».

المبتدأ، وكلّ خبر رافعٌ لغير ضمير المبتدأ فهو[١] مع مرفوعه مسندٌ إلى المبتدأ، وكلّ خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسندٌ إلى المبتدأ نحو: أنت زيد.

إنْ قيل: فالمبتدأ فى قولك: قائم زيدٌ يدخل فى حدّ الفاعل، لأن المسند قدّم عليه، قلت: هو مؤخر تقديراً وتقديمه كلا تقديم.

قوله: «على جبهة قيامه به» أى قيام الفعل أو شبهه. والضّمير فى «به» لـ«ما» أى على طريقة قيامه به وشكله، سواءٌ كان قائمًا أو، لا، يقال: «عملتُ هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أى على طَرْزه وطَريقته.

والجارّ فى قوله: «على جهة» متعلّق بأُسند أو صفة لمصدره أى إسنادًا على طريقة إسناد القيام.

ويعنى بتلك الجهة أن لا يغيّر صيغة الفعل إلى فُعِل ويُفْعَل وأشباههما، وذلك أنّ طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو: ظَرُف زيد عدم التّغيير، فكلّ ما أسند الفعل إليه على هذا النّمط من الإسناد فاعل عند النحاة، وإن لم يكن الفعل قائمًا به على الحقيقة كالأمور النّسبية نحو: قَرُب وبَعُد زيد، وكذا الأفعال المتعدّية نحو، ضَرب وقَتل، لأن الضّرب نسبة بين الضّارب والمضروب، لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما لصدوره عن أحدهما، ووقوعه على الآخر.

وبقوله: «على جهة قيامه به» يُخرج مفعول ما لم يُسّم فاعُله، وهو عند عبدالقاهر[٢] والزّمخشرىّ فاعلٌ اصطلاحًا، فلا يحترزان عنه، ليدخل فى الحدّ.

وعند من حَدّ بهذا الحّد ليس بفاعل، وخلافهم لفظىّ راجع إلى أنه: هل[٣] يقال له فى اصطلاح النّحاة: فاعل أوْلا؟ وليس خلافًا معنويًا.

---

(١) فى «ع»: فهو مرفوع مسند» إلخ.

(٢) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى النّحوىّ أبوبكر، توفى سنة إحدى، وقيل أربع وسبعين واربعمائة انظر البغية ٢/ ١٠٦.

(٣) فى ط: «أهل» تحريف.

وتمثيله بـ«زيد قائم أبوه»، لرَفْع شَبه الفعل للفاعل ليس نصًا فيما قصد لاحتمال كون «قائم» خبرًا مقدّمًا على (أبوه) ولو قال: أبواه لكان نصًا.

والعامل فى الفاعل المُسْنَد خلافًا لخلَف، فإنه قال: هو الإسناد. [وقد ذكرنا فى حدّ العامل أنّ الموجد للإعراب انما هو المتكلم، لكن النحويين جرت عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التى بسببها يحصل المعنى المقتضى فى المعرب، لا إلى المعنى المقتضى، كما قالوا فى المضاف انه العامل لا الإضافة][1] وقد ذكرنا فى حدّ الإعراب علة وجوب تقدّم الفعل على الفاعل.

[الأصل تقديم الفعل على الفاعل]

(ص): «والأصل أن يلى فعله، فلذلك جاز: ضرب غُلامه زيدٌ، وامتنع: ضرب غلامُه زيدًا».

(ش): قوله: يلى فعله، أى يكون بعده بلا فصل من قولهم: وليك الشىء، أى قرب منك.

قوله: «فلذلك جاز» أى جواز هذه المسألة مُعلّل بكون الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز ضرب غلامّه زيدٌ مع أن ما يرجع إليه الضّمير مؤخر عنه، لأن «زيد» فاعل. وأصله أن يلى/ الفعل فهو متقدّم على الضّمير ٧٢
تقديرًا، وكذلك عدم جواز: ضرب غلامُه زيدًا معلّل بما ذكر، وذلك أن يقال: إنما لم يجز: ضرب غلامُه زيدًا، لأن «غلامُه» فاعل، وأصل الفاعل أن يلى الفعل فهو مقدّم على زيد[2] لفظًا وأصلاً، فيكون الضّمير قبل الذّكر، ولا يجوز ذِكْرُ ضمير مفسّره بعده إلاّ فى ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهمًا، ثم مفسرًا، ليكون أوقع فى النفس ـ كما يجىء.

وليس هذا الغرض مقصودًا فيما نحن فيه، أو فى الضّمير الذى يجىء مفسّره

(١) ما بين معقوفين سقط من «ط»، و«ظ» و«ع». صوابه من م، ك.
(٢) فى «ط»: «زيدًا» تحريف إلاّ إذا قصد الحكاية.

فيما بعده منصوبًا على التّمييز، لأنّ ذلك المنصوب لايجُاءَ[١] به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضّمير، فلا يلبس بخلاف زيدًا فى مسألتنا فإن مجيئه لكونه[٢] مفعولا لا لكونه للتمييز فقط.

وأنت إذا جئت بعد المبهم بشىء: الغرضُ من مجئيك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام.

وأما إذا جئت بعده بشىء: الغرض الأصلىّ منه غير التّفسير كالمفعول ههنا فلا يَكْفى فى التّفسير، لأنه يُحْمل على ما هو المراد الأصلىّ منه ويبقى الإبهام بحاله.

فمن ثَمَّ منع الفرّاء والكسائىّ فى باب التنّازع إعمال الثّانى إذا توجّه الأول إلى المتنازَعِ فيه بالفاعليّة ـ كما يجىء ـ خلافا للبصرّية.

وقد جوّز الأخفش وتبعه ابن جنّى نحو: ضرب غلامُه زيدًا، أىْ اتّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقّدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعلِ للمفعول به كاقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله:

٤٣ = جزي ربُّه عنّي عَدِيَّ بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فَعَلْ[٣]

---

(١) فى «ط»: «لايجىء».

(٢) فى ط: «ليكون» مكان: «لكونه».

(٣) هو الشاهد الأربعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الأخفش وابن جنىّ قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل».

الجزاء: المكافأة، و«عن» للبدل.

جزاء العاويات: مصدر تشبيهى أى جزاء كجزاء الكلاب العاويات، وهو الضرب والإهانة. قال البغدادى: وهذا ليس بشىء، وإنما أراد الكلاب التى تتداعى للسّفاد، يقال: عاوت الكلبة الكلاب فهى معاوية أى دعتهم للسفاد، وإنما العواء للسباع، والنباح للكلاب.

وقائل الشاهد: أبوالأسود الدّؤلى يهجوبه عدى بن حاتم. وانظر ديوان أبى الاسود / ١٦٢.

من شواهد شرح شذور الذهب ١٣٧، وأوضح المسالك رقم ٢٢٠، والهمع والدرر رقم ١٧٧، والعينى ٢/ ٤٨٧ وابن يعيش ١/ ٧٦، وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٠٢ والخصائص ١/ ٢٩٤.

وبقوله:

لـمّا عصى أصحابُهُ مُصْعَبًا أدّى إليـه الكيـلَ صاعًا بصاعْ[1] = ٤٤

ويجوز التأويل: برب الجزاء، وأصحاب العصيان.

وبقوله:

ألا ليت شعْرى هل يلومَنّ قومُه زهيرًا على ما جَرّ من كُلّ جانب[2] = ٤٥

والأوْلى تَجويرُ ما ذهبا إليه، لكن على قِلّة، ولـيس للبصريّة منعُه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا.

وكذا[3] نقـول: يَحْسُن: أعـطيت درهَمـهَ زيدًا، لأن مرتبـة المفعول الأولّ قـبل الثّانى، وإن تأخّر عنه، لكونه فاعلاً معنىً ـ كما يجىء فى باب مفعول ما لم يسمّ فاعله.

ويقلّ نحو: أعطيت صاحبَه الدِّرهْمَ قِلّة: ضرب غلامُه زيدًا.

وكذا إذا كان للفاعل مفعول يتعدّى إليه الفعـل بنفسه فمرتبته أقدم ممّا يتعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ ظاهرًا نحـو: قتلتُ بأخيـه زيـدًا، أو مُقَدرًا نحـو: اخـترت قَوْمَـه زيدًا، أى مِن قومـه. فمِن ثَـمّةَ حَسُن رجـوعُ الضّمـير إلى المـتأخر عنـه فى المسألتين.

---

(١) هو الشاهد الحادى والأربعون فى الخزانة.

البغـدادى: «قال حفيد السـعد فى حاشية المـطوّل: أفرد ضمير «إليه» مع أنه راجع إلـى الأصحاب، قصدًا إلى كل واحد منهم.

قوله: «صاعًا» قال الحفيد: هو في موضع الحال مثل بايَعْته يدًا بيد

والشاهد من قصيدة للسفاح بن بُكير بن معدان اليربوعىّ رَثَى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة».

(٢) هو الشاهد الثانى والأربعون فى الخزانة.

البغدادى: قال فى الفتاوى إنما لم يجز هنا رجوع الـضمير إلى المصدر المدلول عليه وهو اللوم أو إلى الشاعر على سَـنَن الالتفات، لأن مقصود الشاعر قوم زهـير، فإن الذوق السليم يفهـم من هذا البيت تحريض أقربائه على لومه، ولومهم على ترك لومه».

والشاهد من شعر أبى جُنْدَب بن مُرّة القِرْدىّ نسـبة إلى قِرْد وهو بطن من هذيل. وانظر شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥١.

(٣) فى «ع»: «ولذا».

[وجوب تقديم الفاعل]

(ص): «وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة، أو كان مضمراً متّصلاً أو وقع مفعوله بعد إلا، أو معناها وجب تقديمه».

(ش): هذا بيان لما يَعْرِض فيوجِبُ تقديم الفاعل على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه.

قوله: «لفظًا» منصوب على التّمييز أى انتفى لفظ الإعراب لا تقديره.

قوله: «فيهما»، أى فى الفاعل والمفعول به الّذى دلّ عليه سياقُ الكلام، أى إذا انتفى الإعراب اللفظىّ فى الفاعل والمفعول معًا مع انتفاء[1] القرينة الدّالّة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل، لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتّمييز بينهما أى الإعراب لمانع، والقرائن اللفظيّة والمعنويّة التى قد توجد فى بعض المواضع دالّة على تعيين أحدهما مع الآخر ـ كما يجىء ـ فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلىّ.

والقرينة اللفظية كالإعراب الظّاهر فى تابع أحدهما أو كلَيْهما نحو: ضرب موسى عيسى الظّريف، واتصّال علامة الفاعل بالفعل نحو: ضَرَبتْ موسى حُبْلى، أو اتصال ضمير الثّانى بالأول نحو: ضرب فتاه موسى، ونحوه.

٧٣ والمعنويّة نحو: اكل / الكمّثرى موسى. واستخلف المرتضى[2] المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم، ونحو ذلك.

وكذا إن كان الفاعل ضميراً متّصلاً وجب تقديمُه على المفعول سواءٌ كان المفعول اسمًا ظاهرًا كضربت زيدًا، أو مضمرًا منفصلاً كما: ضربت إلاّ إيّاك، أو مضمرًا متّصلاً كـ «ضربتك»، لئلا يصير المتّصل منفصلاً.

---

(١) كلمة: «انتفاء» سقطت من «ع».

(٢) المرتضى: هو علىّ كرّم الله وجهه كما تنص عليه عقيدة الشيعة. وهذا يدلّ على تشيع الرّضى.

فإن قيل: ففى المثال الذّى أوردته أخيرًا، أعنى «ضربتك» صار الّذى هو ضميرٌ متّصل منفصلاً عن عامله[١].

قلت: لمّا كان التّاء فاعلاً وضميرًا متّصلاً، وكلا الأمرين مُوجبٌ للاتصال بالعامل صاربهما كبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إسكان لاَم ضرْبت[٢] بخلاف ضَربَك، وذلك أنهم لا يُجيزون توالى أربع حَركات فى كلمة واحدة، فلّما صار هذا المُركّب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملَتها فصار ضمير المفعول فى «ضربتك» كأنه اتّصل بالعامل.

أمّا لو تقدّم المفعول على الفاعل مع اتّصالهما لكان الفاعل المتّصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجُزء من عامله، لأنّ المفعول، وإن كان من حيث كونُه ضميرًا متّصلاً كالجزء لكنّه من حيثُ كونُه مفعولاً فَضلةٌ.

قوله: «أو وقع مفعوله بعد إلاّ» أى مفعول الفاعل نحو قولك: ما ضَرَب زيدٌ إلاّ عمرًا.

وينبغى أن تعرف أوّلاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصًا للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقّدم من الفاعليّة أو المفعوليّة أو الحاليّة أو غير ذلك محصورًا فى المتأخّر، وما لذلك المتأخّر من تلك المعانى باقيًا على الاحتمال لم يدخله الخُصوص ولا العُموم، كما إذا قلت مثلاً: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا فضاربيّة زيد محصورة فى عمرو، أى ليس ضاربًا لأحد إلا لعمرو، وأمّا مضروبيّة عمرو[٣] فعلى الاحتمال أى يجوز أن يكون مضروبًا لغير زيد أيضًا، وبالعكس لو قلت: ما ضرب عمرًا إلاّ زيدٌ، مضروبيّة عَمْرو مقصورةٌ على زيد، أى لم يضربه إلاّ زيد[٤]، وضاربّية زيد باقية على الاحتمال، أى يصحّ أن يكون ضاربًا لغير عمرو أيضًا.

---

(١) «عن عامله» سقط من «ع».

(٢) أى لام الفعل.

(٣) فى ط: مضروبية عمرًا، تحريف إلا إذا قصد الحكاية.

(٤) فى «ع» «هو» مكان: «زيد».

وكذا فى نحو: ما جاء زيدٌ إلاّ راكباً، يجوز أن تكون حالةُ الرّكوب لغير زيدٍ أيضًا، بخلاف ما جاء راكبًا إلاّ زيد.

فإذا تقرّر هذا تبيّن أن ضاربيّة[١] زيد فى قولك ما ضرب زيدُ إلا عمرًا مقصورة على عمرو، ومضروبيّة عمرو على الاحتمال.

فلو قدّمت عمرًا على زيد، فإما أن تُقدّمه عليه من دون إلاّ نحو: ما ضربَ عمرًا إلا زيدٌ، وفيه انعكاس المعنى، إذْ تصير المضروبية خاصةً، والضاربيّة باقيةً على الاحتمال، فلا يجوز.

وإمّا أن تقدّمه عليه مع إلا نحو: ما ضرب إلاّ عمرًا زيدٌ فعند هذا نقول: إن أردت «أن عمرًا» و«زيد»[٢] مستثنيان معًا، والمراد: ما ضرب أحدًا أحدٌ إلاّ عمرًا زيدٌ اختل أيضًا، لأن مضروبية عمر وفى أصل المسألة، أعنى فى: ما ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ عمرًا كانت على الاحتمال.

وبالتّقدير المذكور الآن صارت[٣] مضروبيّته مختّصةً بزيد، لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلاّ إنما يكون فى الفاعل إئا ذكرت مفعولاً خاصًا نحو: ما ضربنى إلاّ زيد، وكذا يكون فى المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصًا نحو: ما ضربت إلاّ زيدًا، أمّا إذا لم تذكرهما أو ذكرتَهُما عامّيْن فليس فيما بعد إلاَّ إلاّ الاحتمال المذكور
٧٤ فاعلاً كان أو مفعولاً نحو: ما ضرب إلاّ زيدٌ، وما ضرب أحدًا[٤] / إلاّ زيدٌ فى الفاعل وما ضرب إلاّ زيدًا، وما ضرب أحدٌ إلا زيدًا فى المفعول. وكذا[٥] إذا

(١) فى «ط» و«ظ»: «ضرب» مكان: ضاربيّة».

(٢) فى «ط» و«ظ» : «زيدا» بالنصب على العطف، وفى النسخ الأخرى: «زيدٌ» بالرفع على الحكاية من المثال المذكور.

(٣) فى «ع»، «ظ»، «ك» بعد قوله: الآن: زيادة وهى: «لاضارب إلا زيد، ولا مضروب إلا عمرو، فصار ضاربيّة هذا مقصورة على هذا ومضروبية هنا مقصورة على هذا، هذا بل صارت إلخ وما بين معقوفين سقط من «ع» ومن «ظ» والساقط أربعة عشر سطراً.

(٤) فى «ط» «أحدٌ» بالرفع.

(٥) فى «ك» «فإذا» مكان: «وكذا» .

ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامّين نحو: ماضرب أحدٌ أحدًا إلاّ زيدٌ عمرًا، أوقدرتهما عامّين ولم تَذْكرهما نحو: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا [أى أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا][1] بقى المستثنيان غير محتملين.

وإنَما كان كذا إذْ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلّق به الفاعلُ المستثنىْ، وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول[2] المستثنى، كما كان حين ذكرتهما خاصين، فيكون فى: ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ المضربوّية المطلقة مقصورة على عمرو، والضّاربيّة المطلقة مقصورة على زيد، وتختصّ مضروبية عمرو بزيد، وهو عكس المعنى].

هذا، مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقًا عند الأكثرين لضعْف أداة الاستثناء، إذْ الأصل فيه إلاّ، وهى حرفٌ فلا يُستثنى بها شيئان، لا علَى وجه البدل ولا على غيره، فلا تقول فى البدل: ما سَخا أحدٌ بشيء الا عمرٌو بدرهم، ولا تقول فى غير البدل: ماسخا أحدٌ بشيء إلاّ عمرًا الدينار.

ويجوز مطلقًا عند جماعة.

وبعضهُم فصّلوا، فقالوا: إنْ كان المستثنى منهما مذكورَيْن، والمستثنيان بدلين منهما[3] جاز نحو: ما ضرب أحدٌ أحدًا إلاّ زيدٌ عمرًا، وذلك لأن الاسمين بكونهما بدلَيْن مما قبل إلاّ كأنهما واقعان موقع ما أُبْدِل منهما، أى كأنّهما وقعا قبل «إلاّ»، وليسا بمستثنيين، فكأنك قلت: ضرب زيدٌ عمرًا، ومثل هذا عند الأولين: بدل[4] ومعمول عامل مضمر من جنس الأول، لابدلأن، والتقدير: ماضرب أحدُ أحدًا إلاّ زيدٌ ضرب عمرًا.

وإن كان المستثنى منهما مقدَّرين نحو: ما ضرب إلاّ زيد عمرًا، أو كأن احدهما مذكورًا دون الآخر نحو: ما ضرب القومَ إلاّ بعضُهم بعضًا، أو كلاهما مذكورَيْن،

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٢) فى «ط»: «المفعو بسقوط اللام تحريف ظاهر.

(٣) فى «ع»: «مما قبل إلاَّ» مكان: «منهما».

(٤) الأوّلان: هما البدل، ومعمول العامل المضمر.

لكن المستثْنَيَيْن لم يبدلا منهما نحو: ما ضرب أحدٌ بشىء إلاّ زيداً، أو إلاّ زيدٌ السّوط لم يَجُز، لأن المستثنيَيْن إذاً ليسا كالواقعين قبل إلاّ وهى تضعُف عن استثناء شيئين إلاّ على الوجه المذكور.

فإن استدلّ مَنْ أجاز مطلقًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾[١] فإنه لم يَذْكُر المستثنى منهما، والتقدير: ما نراك اتّبعك أحدٌ فى حالة إلاّ أراذلنا فى بادى الرّأى، أى بلا رويّة، فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدّر أى اتبعوا فى بادي الرّأى، أو بأن الظّرف يكفيه رائحة الفعل، فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره.

وإن أردت فى أصل المسألة أعنى: ما ضرب إلاَّ عمرًا زيدٌ: أنّ «زيد» مقدّم معنى، وليس بمستثنى، وأن المراد: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا فالمعنى لا ينعكس، ولا يلزم استثناء شَيْئَين بأداة «إلاّ» إلاّ أنّ أكثر النّحاة منعوا أن يعمل ما قبل إلاّ فيما بعد المستثنى بها إلاّ أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: ما جاءنى الا زيداً أحدٌ، أو تابعًا للمستثنى نحو: ما جاءنى إلاّ زيدٌ الظريفُ، أو معمولاً لغير العامل فى المستثنى نحو قولك: «رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكًا».

وذلك أن ما بعد إلاّ من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى، لأنّ قولك: ما جاءنى إلاّ زيدٌ بمعنى: ما جاءنى غير زيد، وجاءنى زيد فاختصر الكلام، وجُعلتْ الجُملتان واحدة، فالأوْلى أن لا يتوغّل المعمول فى الحيزّ الأجنبىّ عن عامله، أمّا المستثنى فإنه على طرف[٢] ذلك الحيّز غير متوغل فيه.

وإنما جاز وقوع المستثنى منه، وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلّق بهما من وجْهٍ، فكأنه وكلّ واحدٍ منهما كالشىء الواحد.

---

(١) هود / ٢٧.

(٢) فى «ع» «طريق» مكان «طرف»، تحريف.

وأمّا نحو «ضاحكا» فليس فى الحيّز الأجنبىّ / من عامله، إذْ قولك: «إذ لم ٧٥
يَبْق إلا الموت» معمول «رأيتك» و«ضاحكا» معمولُه الآخر.

فإذا ثبت هذا، فإنْ وقَع معمولٌ آخر لما قبل إلاّ بعد المستثنى غير الثلاثة[١] المذكورة، إمّا مرفوع أو منصوب، ولا يكون إلاّ فى الشعر كقوله:

كأنْ لم يَمُت حيٌّ سِواكَ ولم تَقُمْ على أحدٍ إلاّ عَلَيْك النّوائحُ[٢] =٤٦

وكقوله:

لا أَشْتَهي ياقومِ إلاّ كارهاً بابَ الأمير ولادفاعَ الحاجب[٣] =٤٧

أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأول أى: قامت النّوائح، وأشتهى باب الأمير كارهًا[٤].

والكسائى جوّز مطلقًا عمل ما قبل إلاّ فيما بعد المستثنى بها سواءٌ كان العملُ رفعًا أو نصبًا صريحًا كان النّصب كما ذكرنا أوّلاً كما فى قولك: ما مررت[٥] إلاّ راكبًا بزيد فى الشّعر، وفى غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع.

---

(١) فى ط: «غير ثلاثة المذكورة» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والأربعون فى الخزانة.
البغدادى على أنه إذا وقع مرفوع بعد المستثنى فى الشعر أضمروا له عاملاً من جنسه الأول، أى: قامت النوائح.
والشاهد من قصيدة مذكورة فى الحماسة لأشجع السلمىّ.
وانظر: شرح الحماسة للمرزوقى ٨٥٦ ـ ٨٦٠، وأمالى القالى ٢/ ١١٨، وزهر الآداب / ٧٩٤، والعقد الفريد ٢/ ٢٨٧.

(٣) هو الشاهد الرابع والأربعون فى الخزانة.
البغدادى: «على أن باب الأمير منصوب بلا اشتهى مقدرًا.
قال أمين الدين الطيرسى فى شرح الحماسة: «كارها» حال.
ويقول: لا أعلق شهوتى بورود باب الأمير ومدافعة الحاجب الا على كُره» والحال هنا ليست من «أشتهى» لأنه لايكون كارها للشىء مُشْتهيًا له فى حال، ولكنه حال من فعل مقدّر، وهو: لا آتيه إلا كارها».
والشاهد من ابيات ثلاثة مذكورة فى الحماسة لموسى بن جابر الحنفى. وانظر حماسة المرزوقى / ٣٦٣.

(٤) انظر التعليق رقم ٣ فى جعل «كارهًا» حال من اشتهى لأن فيه تناقضًا.

(٥) فى «ع»: «مررت» بدون «ما»، تحريف.

وابن الأنبارى جوّز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النّصب.

فتبيّن لك على هذا: أن ما قبل إلاّ لايعمل فيما بعد المستثنى على الأصح، سواء كان ذلك أيضًا مستثنى أوْ، لا، كما مضى ـ فلا يجوز فى: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا: ما ضرب إلاّ عمرًا زيد.

وإنما قلت فى أول بيان المسألة: «معمولاً خاصًا» لأنّه إذا كان المعمول عامًا نحو: ما ضرب أحدُ إلاّ زيدًا فلا يقال: إن مضروبّية زيد باقيةٌ على الاحتمال، لأنّه لم يَبْق بعد «أحد» شىءٌ يمكن أن يضرب زيدًا، كما كان فى: ماضرب زيدٌ إلاّ عمرًا أمكن أن يضرب عمرًا غيُر زيد أيضًا.

قوله: «أو معناها» يعنى ما فى «إنّما» من معنى الحَصْر، وذلك أن المشهور عند النّحاة والأصوليّين: أن معنى إنّما ضرب زيدٌ عمرًا: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا، فإن قدّمت المفعول على هذا انعكس الحصر ـ كما ذكرناه فى: ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا.

وقد خالف بعض الأصوليين فى إفادته الحصر استدلالاً لا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنّيات»(١)، و«إنّما الولاء للمُعْتِق»(٢).

وأجيب بأن المراد فى الخَبَرَيْن بالتأكيد، فكأنه: ليس عملٌ إلاّ بالنّية، وليس الولاء إلاّ بالعِتْق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا صلاة لجار المسجد إلاّ فى المسجد».

[وجوب تأخير الفاعل]

(ص): «وإذا اتّصل به ضمير مفعول أو وقع بعد إلا أو معناها، أو اتصل مفعوله، وهو غير مُتّصل وجب تأخيره».

---

(١) ذكره البخارىّ فى باب «بدء الوحى».

(٢) ذكره البخارى فى «باب الصلاة» بلفظ: «فإنّما الولاء لمن أعتق».

ومسلم باللفظ نفسه. انظر رقم ١٣٩٨٦ مسلسل الجامع المفهرس لالفاظ صحيح مسلم.

(ش): بيان لما يعرض، فيوجب مخالفة الأصل، أى تأخير الفاعل عن المفعول.

قوله: «أتّصل به» أى بالفاعل ضمير مفعول، أى ضمير راجع إلى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: ضرب زيدًا غلامُه، إذ لو قدّمته لكان إضمارًا قبل الذّكر لفظًا وأصلاً ـ كما مرّ ـ وينبغى أن يجوز عند ألا خفش وابن جنّى ـ كما تقدم.

وكذا الحُكم لو اتّصل ضمير المفعول بصلة الفاعل، أو صفته نحو: ضرب زيدًا الذى ضرب غلامَهُ، وأكرم هنْدًا رجلٌ ضربها.

هكذا قيل.

ولو قيل: بجواز أكرم رجلٌ هندًا ضربها جاز، لأن الفصل بين الوصْف والموصوف بالأجنبى غير ممتنع، بخلاف الصّلة والموصول، إذْ الاتّصال الذى بين الأوّلَيْن أقلّ مما بين الأخيرَيْن.

قوله: «أو وقع بعد إلاّ»، أى وقع الفاعل نحو: ما ضرب عمرًا إلاّ زيدٌ. أو ما فى[1] معناها نحو: إنّما ضرب عمرًا زيدٌ.

وإنّما وجب تأخير الفاعل ههنا،لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى:ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، فإنّ مضروبية ما قبل إلاّ محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة، فلو قدّمت الفاعل بلا «إلاّ» انعكس المعنى، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور.

[جواز حذف الفعل ووجوبه]

(ص): وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا فى مثل: «زيد» لمنْ قال: من قام، و

٧٦ * ليبك يزيدُ ضارعٌ لخصُومة *

ووجوبا فى مثل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2]

(١) «أو ما فى» سقط من ط، تحريف.
(٢) التوبة / ٦.

وقد يحذفان معًا مثل «نعم» لمن قال: أقام زيد؟

(ش): قوله: «لقيام قرينة جوازًا»، لا يحذف شيء من الأشياء إلاّ لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزًا أو واجبًا.

قوله: «زيد لمَن قال: من قام»، الظاهر أن زيدًا مبتدأ لافاعل، لأن مطابقة الجواب للسؤالَ أوْلى، ومنْ ثَمّ قالوا فى جواب ماذا إذا كان ذا بمعنى الذى: أنه رفع، لأن السّؤال بجملة اسميّة بخلاف ما إذا كان ذا زائدًا فإنّ الأوْلى نصب الجواب ـ كما يجيء فى باب الموصولات.

وأيضًا فالسؤال عن القائم، لا عن الفعل. والأهّم تقديم المسئول عنه، فالأوْلى أن يقدر: زيد قام.

بلى قولهم: «إلاّ حظيّةٌ فلا أليّة»[١] برفع «حَظيّة» من باب حذف الفعل بلا خلاف أى إنْ لا يتفق لك حَظيّة من النسّاء فأنا لاَ أليّة أى غير مُقصّرة فيما تحظى به النّسوان عند أزواجهن من الخدمة والتّصنّع.

وروى النّصب[٢] فيهما على تقدير إن لا أكن حَظيّةً فلا أكون أليّة.

قوله:

٤٨= * ليُبكَ يزيدُ ضارِعٌ لخُصُومَةٍ *[٣]

هذا أيضًا من جنس الأوّل، أى مما القرينة فيه السؤال إلاّ أن السؤال أيضًا ههنا مقدّر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنىّ للمفعولّ، لأنه يَلْتبِس الفاعلُ إذًا على السامع

---

(١) فى اللسان: «حطى» معناه: «إلاّ تكن ممنّ يَحْظَى عنده فإنّى غير أليّة.
تقول: إن أخطأتك الحُظْوَة فيما تطلب فلا تألُ أن تتودّد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد.
وأصله فى المرأة تصلَفُ عند زوجها، يقال: صَلِفت المرأة إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها فهى صَلِفة، وبابه طرب.

(٢) فىَ اللسان: «قال سيبويه: «ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن، إلاّ نصبًا، إذا جعلت الحطيّة على التفسير الأول».

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون فى الخزانة.
البغدادى: «على أن الفعل المسند إلى «ضارع» حذف جوازًا أى يبكيه ضارع، وهذا على رواية: ليُبْك بالبناء للمفعول، ويزيد نائب فاعل. وأما على روايته بالبناء للفاعل، ففا عله «ضارع»، و«يزيد» مفعوله، ولا حذف ولا شاهد. =

فيسأل عنه، فكأنه لما قال: لُبيك يزيد، سأل سائل مَنْ يَبْكيه؟ فقيل: ضارع أى يبكيه ضارعٌ. والسّؤال فى الأول مصرّح به، والبيت للحارث[١] بن نهيك، وعجزه:

* ومُخْتَبِطٌ مما تُطيح الطّوائحُ *

يقال: بكَيتُه أى بكيْتُ عليه بحذف حرف الجر، لكثرة الاستعمال، وليس بقياس ـ كما يجىء فى باب المتعدّى[٢] وغير المتعدّى من قسم الأفعال.

والضّارع: الذليل من قولهم ضَرُع ضَراعة.

قوله: «لخصومة» متعلّق بضارعٌ وإن لم يعتمد على شىء، لأن الجارّ والمجرور يكتفى برائحة الفعل، أى يبكيه من يضرع ويذلّ لأجل الخصومة، فإن «يزيد كان ملجأ وظهرًا للأذلاّء والضعفاء.

والمُخْتَبط: الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة، يقال: اختبطنى فلانٌ. وأصله من خبطْتُ الشّجرة: إذا ضربْتها بالعصا، ليسقط ورقُها. ممّا تطيح: أى تذهب وتهلك.

والطوائح بمعنى المُطيحات، يقال طوّحَتْهُ الطّوائح وأطاحته الطوائح، أى ذهبت به، ورمت به ولا يقال: المطوّحات ولا المُطيحات.

= الضارع: الذليل من قولهم: ضَرَع ضراعةً، ودورد فى لغة من باب تَعِب. ويقال أيضًا ضرُع كشَرُف.

واللام فى «لخصومة» لام التعليل. وتكملة البيت:

* ومُختبط ممّا تطيح الطّوائح *

والمختبط: الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة.

والطوائح: جمع على غير قياس لأن فعله رباعى، يقال: أطاحته الطوائح وطوّحته فقياس، الجمع أن يكون المطيحات والمطاوح.

والشاهد من مرثيّة لنهشل بن حرّى كما حقق البغدادى.

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٥، ١٨٣، والإيضاح للفارسى / ٧٤، والعينى ٢/ ٤٥٤ وانين يعيش ١/ ٨٠، والهمع والدرر رقم ٦٣٢، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والشعر والشعراء لابن قتيبة / ١٠٦، والأشمونى ٢/ ٤٩.

(١) البغدادى فى الخزانة - ذكر أنّ أن الأصح أن البيت لنهشل بن حرّى وليس للحارث بن نهنك.

(٢) فى ط: «المعتدى» مكان «المتعدّى» تحريف.

وهو إمّا على حذف الزوائد مثل أوْرَس[١] فهو وارِس، وأعشب فهو عاشِب، أو على النّسب مثل ماء دافِق أى ذو دَفْق.

يقال، طاح يطوح مثل قال يقول، وطاح يَطِيح وهو واوى من باب فَعِل يفعَل بكسر العين فيهما عند الخليل.

وقوله: «مما تطيح» متعلّق بمختبط أى يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله و«ما» مصدريّة.

أو ببيكى المقدّر أى يبكى لأجل إهلاك المنايا يزيد.

ويجوز أن تكون «ما» بمعنى التّى أى لأجل خلال الكرم التى طوّحتها الطوائح.

وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية، يُورد الماضى بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب نحو: لقيت الأسد فأضربُه فأقتُله.

قوله: «ووجوبًا» فى مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٢] إنما كان الحذف واجبًا مع وجود المفسِّر نحو: «استجارك» الظّاهر، لأن الغرض بالإتيان بهذا الظّاهر تفسير المقدرّ، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسِّر، لأن الإبهام المُحْوِج إلى التفّسير إنما كان لأجل التقّدير ومع الإظهار لا ابهام.

والغرض من الإبهام ثم التّفسير إحداث وَقْع فى النفّوس لذلك المُبْهم، لأن
٧٧ النفوس / تتشوقّ إذا سمعت المُبهم إلى العِلْم المقصود منه، وأيضًا فى ذكر الشىء مرتّين مُبْهمًا ثم مفسّرًا توكيدٌ ليس فى ذكره مرة.

وإنّما لم يَحكُم بكون «أحد» مبتدأ و«استجارك» خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشّرط بالفعليّة.

---

(١) الشريف: الورس: نبت أصفر يكون باليمن، تقول منه. أورس المكان، وأورس الرمس أى اصفرّ ورقة بعد الإدراك فهو وارس، ولا يقال: مورس، وهو من النوادر.

(٢) التوبة / ٦.

على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً فمثالنا على مذهبه إذًا ليس من قبيل ما نحن فيه.

ويبطل ما نسب إليه بوجوب النّصب فى: إنْ زيدًا ضربتُ إلاّ على ما أجاز بعض الكوفيّين من نحو:

٤٩ = * لا نجْزعى إنْ مُنْفسٌ أهْلَكْتُه *(١)

ومع ذلك ما أوّلوه إلاّ باضمار فعل رافع لمنفس، أى إن أُهلِك منفسٌ، وهو مع ذلك مردود على ـ ما يجىء الكلام عليه بعد.

وجميع ما ذكرنا من الوفاق(٢) والخلاف يطّرد فى نحو: «لو ذاتُ سِوار لَطَمتْنِى»(٣)، وهلاّ زيد قام، أعنى كلّ حرف لا يليه إلاّ الفعل.

ومفسّر الفعل المقدّر إما فعلٌ صريح ـ كما مرّ ـ أو حرفٌ يُؤدّى معنى الفعل مثل «أنّ الموضوعة للثّبوت والتحقّق فهى إذًا دالّة على ثَبَتَ، وتحقّقَ، والتزم أن يكون خبرُها فعلاً(٤) ـ كما يجىء فى قِسْم الحروف ـ ليكون «أنّ» مشعرًا بمعنى الفعل المقّدر، وخبرها فى صورة ذلك الفعل، أعنى الفعل الماضى، فيكونان معًا

(١) هو الشاهد السادس والأربعون فى الخزانة.
غامُة:

* وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعى *

البغدادى: على أن الكوفيّين أضمروا فعلاً واقعًا «لمنفس»، أى إن هلك منفس أو أهْلك منفس.
والشاهد هو آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومها فيه.
وذكر السيوطى فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٥١ بتحقيقى: أن أبا على الفارسى ذكر فى البغداديات «أن الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان فى التقدير، وأن الجزم الثانى ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إنّ أى إن أهلكت منفسًا إن أهلكته.
من شواهد: سيبويه ١/ ٦٧، والمقتضب ٢/ ٢٤، وابن الشجرىّ ١/ ٣٣٢، وابن يعيش ٢/ ٣٨، والمغنى رقم ٣٠١، ٧٥٢، والعينى ٢/ ٣٣٥، والأشمونى ٢/ ٧٥.
(٢) فى «ط» من «الوقاف» مكان «الوفاق»، تحريف.
(٣) انظر المثل فى: كتاب: الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام/ ٢٦٨ ومعناه: لو كان هذا الذى لطمنى ندًا لى، وكان له شرف وقدر احتملته، ولكنه ليس بكفء فهو أشدّ علىّ.
(٤) فى ط: أن يكون خبرها فعل» برفع: «فعل»، تحريف.

كالفعل الصريح المُفسِّر[١] وذلك بعد «لو» خاصة نحوُ قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِى﴾[٢] أى، لو ثبت وتحقَق أن الله هدانى، فأنّ مع ما فى حيزّه فاعلُ ذلك المقّدر.

قوله: «يحذفان معًا مثل نعم»، أى يحذف الفعل والفاعل. أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلاّ عند الكسائى ـ كما يجىء فى التنازع.

وانما حُكم بعد نَعَم بحذف الفعل والفاعل معًا، لأن «نَعَمْ» حرف لا يفيد معناها الإفرادى أيضًا إلاّ بانضمامه إلى غيره كما سبق فى حدّ الاسم، وهنا أفاد المعنى الكلامى فلا بُدّ من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدّقه لفظة «نَعَم»، وذلك الكلام فى مثالنا جملة «فعليّة»، فيقدّر بعد نَعَم جملة فعليّة.

وإذا كان السؤال بجملة اسميّة كان المقدّر بعد نعم اسمية يقال: أزيد قائم؟ فتقول: نَعَم، أى نعم زيد قائمْ وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز، لا واجب ولذا قال: وقد يحذفان.

[الفاعل فى مجال التنازع]

(ص): وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقد يكون فى الفاعليّة مثل: ضربنى وأكرمنى زيدٌ، وفى المفعولية مثل: ضربت واكرمت زيدًا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين».

(ش): أعلم أنّه لو قال :الفعلان فصاعدًا أو شبهُهُما ليشمل اسْمَ الفاعل والمفعول، والصّفة المشبّهة نحو: أنا قاتلٌ وضاربٌ زيدًا، وليشمل أيضًا أكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيدًا لكان أعّم، لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل وعلى أولّ المتعدّدات وهو الاثنان.

قوله: «ظاهرًا بعدهما» إنما قال ذلك، لأنّ بعض المُضْمرات لا يصحّ تنازعُه، وذلك لأنّ المُضْمر المتنازّع لا يخلو من أن يكون متّصلاً أو منفصلاً، ويستحيل

(١) كلمة: المفسّر» سقطت من «ع».
(٢) الزمر / ٥٧.

التنازع فى المضمر المتّصل بالعامل الأخير مرفوعًا ومنصوبًا، لأنّ التنازع إنّما يكون حيث يُمكن أن يَعْمل فى المتنازع فيه ـ وهو فى مكانه ـ كلُّ واحد من المتنازعين لو خَلاّهُ الآخر. والعامل الأوّل يستحيل عملُه فى المُضْمر المتّصل بالعامل الأخير، لأن المتّصل يجب اتصالُه بعامله، أو بما هو كجُزئه ولا يتّصل بعامل آخر.

وأمّا المنفصل فإنْ كان مرفوعًا نحو: ما ضَربَ وما أَكْرَم إلاّ أنا. وكذا الظّاهر الواقع هذا الموقع نحو: ما قام وما قعد إلاّ زيد فلا يجوز / أن يكون أيضًا من باب ٧٨
التنازع على الوجه الذى التزمه البصريّون، وهو أن الأوّل إذا توجّه إلى المتنازع بالفاعليّة، ألْغَيْتَهُ فلابد أن يكون فى العامل المُلغى ضميرٌ موافقٌ للمتنازعِ.

[سواء كان الملغىّ هو الأول أو الثانى][1] فإذا[2] كان الملغىّ ههنا هو الأول، وأضمرت فيه ضميرًا مطابقًا للمتنازع، فإن كان بدون إلاّ صار هكذا: ما ضربْتُ وما أكرم إلاّ أنا، وما قام أى هو أعنى زيدًا، وما قعد إلاّ زيد، فيكون إلاّ أنا مستثنى من المتعدّد المقدّر فى: ما أكرم. وكذا[3] إلاّ زيد مستثنى من المتعدّد المقدر فى: ما قعد، ولا يجوز أن يكونا مستثنَيَيْن من: ما ضربتُ وما قام لأنه لا متعدّد فيهما لا ظاهرًا ولا مقدّرًا، فيصير الضّرب والقيام منفيَّيْن عن المتنازع بعد ما كانا مُثْبَتَيْن له. وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار فى الملغّى.

وإن كان الإضمار فى الملغىّ مع إلاّ قلت فى الأول: ما ضرب إلاّ أنا، وما أكرم إلاّ أنا، إذْ لا يمكن اتّصالُ الضّمير مع الفصل بإلاّ، فلا يكون من باب التنازع، لأن

(١) فى «ط» فقط بعد قوله: «ضمير موافق للمتنازع» وردت عبارة: «وان لم يجز أن يكون منه» إذ لو كان الملغى».
وفى النسخ الأخرى بعد قوله، ضمير موافق للمتنازع» وردت العبارة التالية: «سواء كان الملغىّ هو الأول أو الثانى، فإذا كان المغلىّ هاهنا هو الأول إلخ وفى «ع» بعد قوله موافق للمتنازع» سقطت العبارة السابقة إلى قوله «فإن كان بدون إلاّ صار» إلخ.
(٢) فى «ك» «إذا» مكان: «فإذا».
(٣) «وكذا» سقطت من «ط».

الملغّى فى باب التنـازع إمّا أن يكون خاليًا من العمَل فى المتنـازع، وفى نائبه أعنى الضمير: كضربت وأكرمنى زيد. وكذا، ضرب وأكرمَتْ هندٌ عند الكسائى[١]، أو يكون فيه نائبٌ عن المتنازع أعنى الضّمير فى نحو: ضربا وأكرمت الزّيدين، ليظهر كونُه مُلْـغىً، وكونُ الآخر هو المُعْمَـل، ولا يظهر فى «إلاّ أنا» الذى بـعد ما ضرب نيابة عن «إلاّ أنا» الذى بـعد ما أكرم، كما ظهرت فى ألف ضربا نـيابةً عن الزّيدين فى قولـك: ضربا وأكرمت الزّيـدين، فلا يظهـرُ كَوْنُ ما ضرب مُلغـىً، وكونُ ما أكرم مُعْمَلاً، إذْ لكل منهما من الفاعل مثلُ للآخر على السواء.

وكان يجب أن تـقول فى الثانى: ما قـام إلاّ هو وما قعد إلاّ زيد، ولا يسـتعمل مثلُه فى كلامهم، بل المُسْتعمل ما قام وما قعد إلاّ زيد.

ويجوز أن يكون هذا من بـاب التنازع عند الكسائىّ، ويكون الـفاعلُ محذوفًا من الأوّل مع إعماله للثانى كما هو مذهبه ـ على ما يجىء.

ويلزم البصريّين أيضًا فى هذا المقام متابـعةُ الكسائىّ فى مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنـا فى أن هذا من بـاب الحَذْف، لا الإضمار، لأنـهم[٢] حذفوا الفـاعل مع إلاّ لدلالة الثانى عليه، لأنه هو.

وكلّ ما ذكـرنا على إعـمال الأوّل فى المنفـصل المرفوع يجـئ مثله فـى إعمال الثّانى فيه.

وإنْ كان المتنازع فيه منفصلاً منصـوبًا نحو ما ضربت وما أكرمت إلاّ إيّاك جاز أن يكون من باب التنّازع، ويكون قد حـذفْتَ المفعول مع إلاّ من الأوّل مع إعمال الثّانـى، أو من الثانى مع إعـمال الأول، إذ المفعول يـجوز حذفُهُ بخلاف الـفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحلّ نحو: قمت وقعدت بك.

(١) على معنى حذف الفاعل من ضرب، وعدم إضماره فى الفعل الثانى أكرم.
(٢) فى «ع» «فإنهم».

فعلى هذا يجوز التّنازع فى المضمر المنفصل[١] والمجرور، ولا سيمّا إذا تقدّم ذلك الضمير على العامَلَيْن نحو: إياك ضربتُ وأكرمْت.

فقول المصنّف: [«ظاهراً غير وارد مورده»[٢]]. وكذا قوله: «بعدهما» لا حاجة إليه، إذ قد يتنازعان فى ما هو قبلهمًا إذا كان منصوبًا نحو زيدًا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت، وإياكّ ضربت وأكرمت.

قوله: «فقد يكون الفاعلية»[٣] أى يكون التَنازع.

أعلم أن العاملين فى التّنازع على ضربَيْن، إذ هما إما متّفقان أو مختلفان.

والمتّفقان على ثلاثة أضرب: لأنهما إما أن[٤] يتّفقا فى التنازع فى الفاعليّة حَسْبُ، نحو: ضربنى وأكرمنى زيدٌ[٥] أو فى المفعوليّة حَسْبُ، نحو: ضربْتُ وأكرمت زيدًا، أو فى الفاعليّة والمفعولية معًا، نحو: ضرب وأكرم زيدٌ عمرًا.

ولم يذكر / المصنّف هذا الثالث، لأنه يتبيّن بالقسمين الأوَّلَيْن، لأنهما إذا ٧٩
تنازعا فى الفاعليّة والمفعولية معًا فقد تنازعا فى الفاعليّة وتنازعًا أيضًا فى المفعوليّة.

والمختلفان على ضَرَبْين: لأنه إمّا أن يطلب الأول الفاعليّة والثانى المفعوليّة، نحو: ضربنى وأكرمت زيدًا أو بالعكس نحو: ضربْتُ وأكرمنى زيدٌ.

فقوله: «مختلفين» حالٌ من الفعْلين، لأن معنى قوله: فقد يكون أى التنازع، فقد يتنازعان أى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعليّة والمفعولية مختلفين.

واحترز بقوله: «مختلفين» عن القسم الثّالث من أقسام المتّفقَيْن، لأنهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعليّة والمفعوليّة أيضًا، لكن مُتّفِقَين فى التنّازع، وإنما احترز

(١) وهو المنصوب والمجرور.
(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».
(٣) «فى الفاعلية» سقط من «ع».
(٤) فى «ط»: «إما يتفقا» تحريف. صوابه من المخطوطات والأسلوب.
(٥) فى «ط»: «زيدًا» «بالنصب» تحريف، صوابه من المخطوطات، وسياق الكلام.

عنه، لأن هذا القسم كما ذكرنا تَبيّن من القسمين الأَوَّلَيْن حتى لا يتكرّر بعض الأقسام.

[الخلافات بين البصريين والكوفيّين فى الاختيار]

(ص): ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول».

(ش): أى البصريون يقولون: المختار إعمال الثانى مع تجويز إعمال الأوّل أيضًا وكذا الكوفيون يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني.

وإنما اختار البصريّون إعمال الثّاني، لأنه أقرب الطّالبَيْن إلى المطلوب، فالأوْلى أن يَسْتبدّ به دون الأبعد، وأيضًا لو أعملت الأوّل فى العطف فى نحو: قام وقعد زيد لفصلْتَ بين العامل ومعموله بأجنبيّ بلا ضرورة، ولعطفت على الشىء وقد بَقِيَتْ منه بَقِيّة، وكلاهما خلاف الأصل.

ولا تجىء هذه العلّة فى غير العطف نحو: جاءنى لأكْرِمَهُ زيدٌ، وكاد يخرُج زيد.

وقال الكوفيّون: إعمال الأوَل أولي، لأنه أوّل الطّالَبَيْن، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثّانى. ولاشَكّ مع الاستقراء أن إعمال الثّانى أكثر فى كلامهم.

قوله: «الأول» أى إعمال الأول.

[ما يترتب على إعمال الثاني]

(ص): فإن أعملت الثانى أضمرت الفاعل فى الأوّل على وَفْق الظّاهر دون الحَذْف خلافًا للكسائى، وجاز خلافًا للفراء مثل: [ضربنى وضربت زيدًا[1]]، وحذفت المفعول إن استغنْيت عنه وإلاّ أظهرت».

(ش): هذا بيان أنه إذا أعملت الثانى على ما هو اختيار البصريّين فكيف يكون حال الأول؟

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

فقال: الأول إذًا إما أن يطلب المتنازع للفاعليّة أو للمفعوليّة، فإن كان الأول نحو: ضربنى وأكرمت زيدًا فالبصريّون يُضْمرون فى الأول فاعلاً مطابقًا للاسم المتنازع فى الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث، فتقول: ضربنى وأكرمت زيدًا، ضربانى وأكرمت الزّيدَين، ضربونى وأكرمت الزّيدين، ضربتنى وأكرمت هندًا، ضربتانى وأكرمت الهِنْدَيْن، ضربننى وأكرمت الهِنْدات.

والكسائى يحذف الفاعل من الأول حذرًا من الإضمار قبل الذّكر ـ كما ذكرنا قبل ـ فحاله كما قيل:

فَكُنْت كالسّاعي إلى مثْعَبٍ مُوائلاً مِنْ سَبَل الراعد[1] = ٥٠

وذلك، لأنّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذّكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسّره فى الجملة، وإنْ لم يجيء لمحض التّفسير كما جاء فى نحو: رَبَّهُ رجلاً فهو يقول: ضربنى وأكرمت زيداً أو الزّيْدَيْن، أو الزَّيْدِين، أو هنداً أو الهِنْدَيْن أو الهندات.

ونقل المصنّف عن الفرّاء مَنْعِ[2] هذه المسألة أى إعمال الثّانى إذا طلبَ الأوّل للفاعليّة ، وقال: إنهُ يُوجِب إعمال الأول فى مثل هذا.

والنّقل الصّحيح عن الفّراء فى مثل هذا: أن الثانى إنْ طلب أيضًا الفاعليّة[3]

---

(١) البغداديّ «على أن الكسائى وقع فى أشنع مما فرّ منه من حذف الفاعل مضمرًا، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر فى نحو : ضربانى وضربت الزيدين، مع أن الإضمار قبل الذكر قد ورد . وحذف الفاعل فى غير المسائل المحصورة لم يرد.

والساعى : الذاهب ، والمَثْعب: هو واحد مثاعب الحياض، والثّعب بالتحريك: سيل الماء فى الوادي، والموائل: اسم فاعل من واءل فيه على وزن فاعَل أى طلب النجاة وهرب. والسّبل: المطر. والراعد. سحاب ذو رعد.

يقول: أنا في التجائى إليه كالهارب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب. وفى القاموس: «وزب»: وزب الماءُ يزبُ وزُوبًا: مال، ومنه الميزاب. أو هو فارس معرّب.

والشاهد منسوب إلى سعيد بن حسّان، وهو الشاهد السابع والأربعون فى الخزانة .

عن شواهد شرح الشافية/ ١١١.

(٢) فى «ط» «مع» تحريف. (٣) فى «ط» «للفاعليّة» بحرف الجرّ.

نحو: ضَرَب وأكرم زيدٌ جاز أن تُعْمل العاملين فى المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلَيْن، لكن اجتماعُ المؤثِّريْن التّامَّيْن على أثر واحد مدلولٌ/ على فساده ٨٠
فى الأصول، وهم يُجْرون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقية.

وقال : جاز أن تأتى بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو: ضربنى وأكرمنى زيدٌ هو ، جِئْتَ بالمنفصل لتعذّر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذّكر.

وإنْ طلب الثانى المفعولية[١] مع طلب الفعل[٢] الأولّ له لأجل الفاعلية نحو ضربنى وأكرمت زيداً هو تعيّن عنده الإتيان بالضّمير بعد المتنازع، كما رأيت.

كُلّ هذا حذراً مِمّا لزم البصريّين والكسائى من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل.

قوله: «وحَذْفت المفعول إن اسْتغنيت عنه وإلاّ أظهرت»، يعنى إذا أعملْت الثّانى وطلب الأول المفعوليّة[٣] فالواجب حذف المفعول .

وافق البصريّون ههنا الكسائيَ فى حذف المفعول بخلاف الفاعل، لأن الحذف هناك أيضاً كان الوجه للزوم الإضمار قبل الذّكر إلاّ أنه تعذّر، لأن الفاعل لا يُحذف، وفى المفعول هذا المانع مرتفعٌ، لأنّه فضلة يحذف فى السَّعة، فكيف مع مثل هذا المُحْوِج، أعنى الإضمار قبل الذكر؟.

قوله : «إن استَغْنَيْت عنه»، فى مثل : ضربت وأكرمنى زيدٌ، لا تقول : ضربتهُ وأكرمنى زيدٌ.

وقال المالكي: يجوز ذلك على قلّة.

قوله: «وإلاّ أظهرت» يعنى إن لم تستغن عن المفعول أظْهرت ذلك لكونه أحَدَ مفعولَيْ باب علمت، مع ذكر الآخر، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم، وذلك لكون مضمون المفعولَيْن هو المفعول الحقيقي، لأن المعلوم فى

(١) فى «ط» «للمفعولين» بحرف الجرّ.
(٢) فى «ع» : «مع طلب الأول الفاعلية» مكان «مع طلب الفعل الأوّل له لأجل الفاعليّة».
(٣) فى «ط» للمفعولين».

قولك : علمت زيداً قائمًا مصدر المفعول الثّانى مضافًا إلى الأوّل، أيْ : علمتُ قيام زيد بخلاف مفعولَيْ أعطيت، فإنّ كُلّ واحد منهما مفعولٌ به، إذْ «زيد» فى قولك: «أعطيت زيداً درْهمًا»: مُعْطىً، وكذلك الدّرهم. ولا يجوز أيضًا إضماره لكونه إضماراً قبل الذّكر فى المفعول، لا فى الفاعل، فلم يَبْقَ بعد تعذّر الحذْف والإضمار إلاّ الإظهار.

واعترض على هذا بأنه يجوز فى السّعة ـ وإنْ كان قليلاً ـ حذفُ أحد مفعولَيْ باب «علمت» عند قيام القرينةْ لأنّ كل واحد منهما فى الظّاهر منصوب برأسه ظاهر فى المفعولية كمفعولَيْ أعطيت.

وقد جاء ذلك فى القرآن والشّعر، قال اللّه تعالى : ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[1] أى بُخْلَهم هو خيراً فحذف أولهما، وقال الشاعر :

لا تَخَلْنا على غَراتِكَ إنّا ... طالما قد وشى بنا الأعداء[2] = ٥١

أى لا تَخَلْنا أذلاّء[3] فحذف ثانيهما.

سلّمنا أنه امتنع الحذف، لِمَ امتنع الإضمار نحو: حَسِبْتُه وحَسِبْتُ زيداً قائمًا؟

---

(١) آل عمران / ١٨٠.

(٢) البغدادي: «على أن بعضهم جوّز فى السّعة حذف أحد مفعولَى باب علمت للقرينة مستدلاً بهذا البيت أى لا تخلنا أذلاء، وهو الشاهد الثامن والأربعون فى الخزانة. والغراة بالفتح والقصر : اسم بمعنى الإغراء ، ويقال :أغَريته به إغراءً فأُغْرى به بالبناء للمفعول. وهذا الشاهد من المعلقة المشهورة لابن حلّزة - وفى رواية ابن الأنبارى : «غرائك» بالهمزة .

لا تخلنا على غرائك إنا ... قبلُ ما قد وشى بنا الأعداء

انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / ٤٥٤. واستدل بهذا الشاهد أبو زيد الأنصارى على أنه يقال : أغريت فلاناً بصاحبه إغراء، وروايته على غراتك بالتاء لا على غرائك، ورواية: غراتك تتفق مع رواية الرضى: انظر نوادر أبى زيد / ٥١٧.

(٣) قال البغداديّ: الأولى هالكين أو جازعين والقرينة البيت الذى بعده:

فبقينا على الشّناءه تنمينا ... حدودُ وعزّة قعساءُ

أى فبقينا على بغض الأعداء لنا ولم يضرنا بغضهم. وتنمينا : ترفعنا.

قوله: «لكونه إضماراً قبل الذّكر فى المفعول».

قلنا: إن جاز الحذف فى هذا المفعول فاحْذِف، وإن لم يَجُز فهو كالفاعل فَلْيَجُز فيه أيضًا الإضمارُ قبل الذّكر لمشاركته الفاعل فى علّة جواز الإضمار قبل الذّكر وهى امتناعُ جوازِ حذفه.

سَلّمْنا أنه يمتنع الإضمار قبل الذّكر فى مُطْلق المفعول لِمَ لا يجوز إضماره بعد الذّكر؟ كما هو مذهب الفراء في: ضربنى وأكرمت زيداً هو ؟ فيقول ههنا : حَسِبنى وحَسِبْت زيدًا قائمًا إيّاه كما ذكر السّيرافى هذا.

والحقّ أن يقال فى هذا الأخير : إنّ الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبيّ قبيحٌ ولا سّيما إذا صارا فى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً حقيقيّا لعلمت وبابه.

[ما يترتب على إعمال الثاني]

(ص): «وإن أعملت الأوّلَ أضمرت الفاعل فى الثّاني، والمفعول على المختار إلاّ أن يمنع مانع، فيظهر».

(ش): «هذا بيان أنه إذا أعملت الأوّل على ما هو المختار عند الكوفيين[1] فكيف يكون حال الثّاني؟ فقال: لا يخلو إمّا أن يطلُبَهُ / للفاعلية أو للمفعولية، ٨١ فتقول فى الأول: ضربت وضربنى زيدًا ، وضربت وضربانى الزيّدين، وضربت وضربونى الزَّيْدِين، وضربت وضربتنى هندًا[2] وضربتانى الهندَيْن، وضربت وضربتنى الهندات، تُضْمر الفاعلَ الثّانى على وَفْق الظّاهر بلا خلاف من أحد، لأنه ليس إضماراً قبل الذّكر، لكون المتنازع من حيث كونُه معمولاً للأوّل مقدّمًا على العامل الثانى تقديراً وإن كان مؤخّرًا لفظًا .

قوله: «والمفعول على المختار» أى وأضمرت المفعول أيضا فى الثّانى كالفاعل

(١) فى «ط» «عند الكوفيون» تحريف ظاهر.

(٢) فى ع : «هند» بالرفع تحريفٌ.

على الوجْه المختارفيكونُ ضميراً بارزًا، ولا تحذفه نحو: ضربنى وضربتُه زيدٌ، ويجوز حذفَه أيضاً لكونه فضلة.

أما اختيار الإضمار فلأن الثانى أقرب الطّالبين، فالأوْلى إذا لم يَحْظ بمطلوبه مع الإمكان أن يُشْغل بما يقومُ مقام المطلوب، ويخلفه، حتّى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذى حقّه ألاّ يعمل مع وجود الأقرب، وحتّى لا يظنّ بسبب عدم تأثيره فيه مع القُرْب أنه ليس مطلوبه وأنه موجّهٌ[١] إلى غيره.

فلما اتّفق البصريّون والكوفّيون فى مثل هذه المسألة أعنى عند إعمال الأوّل وطلب الثانى للمفعول على أن[٢] المختار إضمار المفعول فى الثّانى كان خلوّ الثّانى عن الضّمير فى قوله تعالي: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٤] دليلاً للبصريّة على أن المختار إعمال الثّاني، وإلاّ كان أفصح الكلام أى القرآن على غير المختار، أى حذف المفعول من الثّانى عند إعمال الأول.

قوله: «إلاّ أن يمنع مانع من الإضمار[٥]، فيظهر»[٦]، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحد مفعوليْ باب «علمت» ويلزم من إضماره مطابقاً للمعود إليه مخالفة بينه وبين المفعول الأول فى الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التّذكير أو التأنيث نحو : «حَسِبَنى وحَسِبْتُهما منطلقَيْن الزّيدان منطلقًا.

قال المصنّف: لم يَجُز[٧] حذف «مُنْطَلِقَيْن» لكونه ثانى مفعول حسبت، ولا إضماره، لأنّك لو أضمرته مثنّى ليطابق المفعول الأوّل، إذْ هما مبتدأ وخبر فى

(١) فى «ط» : «موجبة» مكان «موجّه» تحريف.
(٢) كلمة «أن» سقطت من «ع»
(٣) الحاقة / ١٩.
(٤) الكهف / ٩٦.
(٥) «من الإضمار» سقط من «ط» و«ع».
(٦) بعد «فيظهر » زادت «ط» كلمتى : «على المختار».
(٧) فى «ع» «لا يجوز».

الأصل، وتطابقهما فى الإفراد والتّثنية والجمع، والتّذكير والتأنيث واجبٌ لخالف المعود إليه، وهو «منطلقًا» ولو أضمرته مفردًا ليطابق المرجوع إليه لخالَف المفعول الأول، فلمّا امتنع الحذف والإضمار وجب إظهارهُ هذا كلامُه .

والكلام على عدم جواز حذف أحد مفعولَيْ «حسبت» قد سبق.

ولو سُلّم لـه لم يُسلَّم وجوب المطابقة بين الضّمير والمعود إليه إذا لـم تُلبْس المخالفةُ بينهما قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً﴾[1] وقبله : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَاءً﴾[2] والضّمير للأولاد.

فالإضمار قد يأتـى على المعنى المقصود فيـجوز : «حَسبنى وحَسِبْتُهـما إيّاهما الزّيدان منطلقًا، وإن كان المعود إليه مفردًا مراعاةً للمسند إليه.

وكذا تقول: حَسبت وحسبانـى إيّاه الزيدين قائمـين، وحسبتُ وحسبـتنى إيّاه هندًا قائمة ، وحسبتَنى إيّاه هَندًا قائمة، وحسبتنى وحسبتها إيّاها هند قائماً .

وفى كُلّ هذا القبحُ حـاصلٌ لفصل الأجنبى بين العامل والمعـمول، وفى بعضها بين المبتدأ والخبر فى الأصل

[شاهد ليس من التنازع]

(ص): قوله: «وقول امرئ القيس»

* كفانيِ ولم أطلب قليل من المال*

ليس منه لفساد المعنى.

(ش): هذا جواب عن اسـتدلال الكوفيّة بـهذا البيت فى كـون إعمال الأوّل هو المختار، وذلك أنـهم قالوا : الشّاعـر فصيح، وقد أعمـل الأوّل بلا ضرورة ، إذ لو أعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره.

وأيضاً لو أعمل الثانـى لـم يلزمه محذورٌ ، إذ كان[3] يكون الفاعل مضمرًا فى

---

(١) النساء / ١١ فى «ط» فإن كانت «بالفاء» تحريف.

(٢) النساء / ١١ (٣) سقطت «كان» من «ع»

«كفاني» فاختار إعمال الأوّل مع أنه لزمه شيءٌ غير مختار / بالاتفاق، وهو حذف ٨٢
المفعول من الثّانى - كما مر- وفيه دليلٌ على أن إعمال الأوّل مختار عند الفصحاء، إذ العاقل لا يختار أحدَ الأمرين مع لزوم مشقة مكروه له[١] فى ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحُسْن على الأَخر.

وأجاب البصريّة بأنّ هذا الاستدلال إنما يصحّ إذا كان هذا البيت من باب التّنازع، وليس منه لفساد المعنى.

وبيانُهُ مبنيّ على مقدّمة، وهى أنّ «لو» تنفى شرطها وجزاءها سواء كانا مُثْبَتَيْن أو مَنْفيَيْن، فإن كانا مُثْبَتَيْن وجب انتفاؤهما نحو: لو كان لى مال لَحَجَجْتُ، فالحجّ ووجودُ المال منفيّان، وإن كانا منفيّين وجب ثبوتهما، لأن نفى النفى إثبات، نحو: لو لم تزرنى لم أكرمك، فالزيارة والإكرام مُثْبتان.

وإن كان أحدهما مثبتًا دون الآخر وجب ثبوت المنفيّ، وانتفاء المُثْبت نحو: لو لم تشتمنى أكرمتك، ولو شتمتنى لم أُكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت. لو كان من باب التنازع، فنقول : أوله

٥٢= * فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة*[٢]

وقوله : [أن[٣] ما أسعى لأدنى معيشة شرطٌ لَوْ، أى لو ثبت أن سَعْيي لأدنى معيشة] فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشةٍ أى أنّ طلبى لقليل من المال.

---

(١) كلمة «له» سقطت من «ع»

(٢)هو الشاهد التاسع والأربعون فى الخزانة.
البغدادى : «على أنه ليس من التنازع» وقد بيّنه الشارح المحقق. وأصله من إيضاح ابن الحاجب. وقد تكلم عليه ابن هشام فى مغنى اللبيب فى «لو» وفى الأشياء التى تحتاج إلى رابط من الباب الرابع، وبتحقيق لا مزيد علي.
وهو من شواهد :سيبويه ١/ ٤١ ، والخصائص ٢/ ٣٨٧، وابن يعيش ١/ ٧٨، وشرح شذور الذهب / ٢٠٢، والمغنى رقم ٤٥٩ - ٤٨٣ - ٨٩٨ ، والعينى ٣/ ٣٥ والهمع والدرر رقم ١٥٢٦، والأشمونى ٢/ ٩٨، ٤/ ٤٠.
والشاهد لامرئ القيس ، ديوانه / ١٨٨.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

وقوله : «كفاني» جزاء «لو»، وقوله : «لم أطلب قليل من المال» عطف عليه، فيكون حُكْمه حُكْمَ الجواب، فيكون عدمُ طلب قليلٍ من المال منتفيًا أى ثبت أنّ طلبى لقليل من المال، وهو إثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الأول، فيكون تناقضاً فيفسد المعنى.

فإن قال الكوفى : إن التّناقض إنما جاء لجعلك «الواو» فى «ولم أطلب» للعطف، ونحن نقول : إن الواو للحال.

فالجواب: أنّك تكون إذن مستشهداً بما يحتمل العطف الرّاجحِ، والحالَ المرجوحَ، إذ واو العطف أكثرُ من واو الحال، والاستشهاد ينبغى أن يكون بالرّاجح أو بما هو نص فى المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السوّاء ، فكيف إذاً كان غير المقصود راجحًا والمقصود مَرْجوحًا ؟

فإن قلت: فإلام توجَه قوله: ولم «أطلب» إذا لم يكن مُوجَّهًا إلى قليل» ؟

قلنا: قيل إلى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد:

ولكما أسعي لِمَجْد مؤثل وقد يُدْرِكُ المجْدَ المؤثل أمثالى

والمعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقلّ ما يعاش به من المال لكنت أكتفى بذاك، لأنّه قد حصل لى ذلك، ولم أكن أطلب المجد .

والأظهر أن مفعول « لم أطلب» محذوف نَسْيًا كما فى قوله تعالى: ﴿يَقْبِضُ ويَبْصُطُ﴾[1] أى له القَبْض، وله البَسْط.

وكذا ههنا معنى البيت: لو كان سعيي لقليلٍ من المال لمنعنى ما وجدْتُهُ منه عن السّعي، ولم يكن منّى طلبٌ مع ذلك الوجدان ، بل كنت أستقرُّ وأطمئنُّ ولكنى

(١) البقرة / ٢٤٥.

أسعى لتحصيل مَجْدٍ مُؤثّل، أى مؤصّل، مُدَّخرٌ لنفسى ولعقبى يَرْجِع إليه عند التّفاخر.

وأعلَم أنه قد يتنازع الفعلان المتعدِّيان إلى ثلاثة خلافاً للجَرْمى نحو : أعلمْتُ وأعَلْمنى زيدٌ عمراً قائماً على إعمال الثّانى ، وحذف مفاعيل الأول، وأعلمنى وأعلمته إيّاه زيَدُ عمراً قائمًا على إعمال الأوّل ، وإضمار مفاعيل الثاني.

والأوْلى أن يقال: أعلمته ذلك قصْداً للاختصار، إذ مفعول علمت فى الحقيقة - كما ذكرنا- هو مضمون الفعْليْن، فيكون ذلك إشارة إليه، وإنما منعه الجَرْمى لعدم السّماع.

وكذا يتنازع فعْلا تعجُّب خلافًا لبعضهم نظرًا إلى قلّة تصرّف فعل التعجب[1]، تقول : ما أحْسَنَ وما أكْرمَ زيداً على إعمال الثّاني، وحذف مفعول الأوّل، وما أحسن وما أكرمه[2] زيدًا عل إعمال الأوّل.

★★★

(١) فى ط: «فعل تعجب «بدون» أل».

(٢) «وما أكرمه » سقط من «ط».

[نائب الفاعل]

(ص): «قوله» مفعول مالم يُسَمّ فاعله، هو[١] كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه. وشرطه إن تغير صيغة الفعل إلى فُعِل ويُفعَلُ [ولا يقع[٢] المفعول الثّانى من باب علمت، ولا الثّالث من باب أعلمتُ. والمفعول له، والمفعول معه كذلك.

وإذا وُجد المفعول به تعيّن له، تقول: ضُرِب زيد يَوْمَ الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً فى داره، فتعيّن «زيد» فإن لم يكن فالجميع سواءٌ، والأول من باب أعطيت أوْلى من الثانى»].

(ش): قوله: «مفعولُ ما لم يُسَمّ فاعلُه» أى مفعول الفعل الذّى لم يُسّم فاعلُه، وقولهم: فُعِلُ مالم يُسمّ فاعلُه أى فعل المفعول الذى لمْ يسمّ فاعلهُ، أضيف الفعل إلى المفعول، لأنه صِيغ له.

قوله: «إلى فُعِل ويُفْعل»، أى إلى فُعِل ويُفعَل ونظائرهُما ممّا يُضَمّ أوله فى الماضى ويُكسر ما قبل آخره حتى يَعُمّ نحو: أُفعِل وافتُعِل واستُفعِل وفُعِّل وفُوعل وفُعْلِل.. وتُفُعْلِل وأمثالها.

ويضمّ أوله فى المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعمّ يُفْتعل ويُستفعَل ويُفعلَل وأمثالها، لكنه اُقتُصِر على الثّلاثّى لكونه أصلاً للرباعيّ وذى الزِّيادة.

قوله: «ولا يقع المفعول الثّانى من باب عَلِمْت ولا الثّالث من باب أَعْلَمْتُ».

أعلم أنّ الثّالث من باب أعْلَمْتُ هو الثّانى من باب عَلِمتْ، ـ كما يجئ فى بابه ـ والّذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأولّ، إذ معنى أعلمت زيداً عمراً فاضلاً: صيّرت زيداً يعلم عمراً فاضلاً، والثانى[٣] والثالث

---

(١) = «هو» سقطت من «ط».

(٢) = ما بين معقوفين سقط من ع.

(٣) «والثاني» سقطظ من ط.

مفعولاً عَلِمْت، فكلّ ما ثبت للمفعول الثّانى من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل أعلمت.

فنقول: إذا كان ثانى مفعولَيْ علمت ظرفاً غير متصرّف أو جارّا ومجروراً أو جملة نحو: علمت زيداً عندك أو أبوه منطلق، أو فى الدّار لم يقم مقام الفاعل، إذْ معنى الظّرف الذى لا يتصرّف لزومُ نصبه على الظرفيّة أو انجراره بمن نحو: من قبلك، والجارّ لاينوب مع المفعول به الصّريح ـ كما يجئ ـ والجملة كما لا تقع فاعلاً لا تقع موقعه أيضًا.

بلى، إذا كانت محكيّةً جاز قيامهُا مقامَه لكونها بمعنى المفرد، أى اللّفظ نحو ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾[1] أى قيل هذا القول وهذا اللفظ.

وكذا قد تجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعلُه وهى فى الحقيقة مؤوّلة بالاسم الذى تضمّنته كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[3] أى تبيّن لكم فعلنُا بهم، وأو لم يَهْد لهم إهلاكنُا، فيصحّ نحو: بُيِّن لكم كيف فعلنا[4].

وما أجازه الكسائيّ والفرآء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجَعل مقام الفاعل نحو كِين يقام، وجُعِل يُفعل فبعيد لوجهين:

أحدهما: أن هذين الفعلَيْن من عوامل المبتدأ والخبر، وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنويّ، ولا يحذف المبتدأ إلاّ مع كونه منويّاً، فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد أيضاً عن الفاعل نحو كِين قائم، وقد أجازه الفرآء دون الكسائيّ.

والثانى: أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكيّة أوُ مؤولةً بالمصدر المضمون، ولا معنى لكين القيام.

---

(١) هود/ ٤٤.
(٢) إبراهيم/ ٤٥.
(٣) السجدة / ٢٦.
(٤) فى «ع» زيادة «بهم» بعد «فعلنا».

والمتقدّمون منعوا من قيام ثانى مفعولَىْ علمت مطلقاً مقام الفاعل، قالوا: لأنه مسنَدٌ أسْند إلى المفعول الأوّل، فلو قام مقام الفاعل، والفاعل مسنَدٌ إليه صار فى حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز.

وفيما قالوا نَظَرٌ، لأن كَوْنَ الشّئ مسنداً إلى شئ، ومسنداً إليه شئ آخر فى حالة واحدة لا يضرّ، كما فى قولنا: أعجبنى ضَرْبُ زيد عمرًا، فاعجبنى مسند / إلى ٨٤
ضرْب، وضرْب مسند إلى زيد، ولو كان لفظٌ مسنداً إلى شئ أسند أى ذلك الشّئ إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما يكون الشّئ مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام فى قولك: فَرَس غُلام زيد.

وأمّا المتأخّرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس كما إذا كان نكرة، وأولّ المفعولين معرفة نحو: ظنّ زيداً قائم، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر فى الأصل.

والذّى أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللّبس مرتفع مع إلزام كُلّ من المفعولين مركزَهُ، وذلك بأن يكون ما كان خبراً فى الأصل بعد ما كان مبتدأً، فلا يجوز فى نحو: علمت زيداً أباك مع اللّبس تقديم الثّانى على الأوّل، وهذا كما قلنا فى نحو: ضَربَ موسى عيسى، وكذا فى نحو أعلمتك زيداً أباك، فإذ الزم كلّ واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل، وهو فى مكانه.

وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلى الفعل بلا فصل بل معناه: أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل، فتقول: عُلم زيداً أبوك، والمرفوع ثانى المفعولين، وأُعْلمكَ زيداً أبوك المرفوع ثالث المفاعيل.

وكذا يجب حفْظُ المراتب فى باب أعطيت إذا التبست مخالفتهُ نحو: أعطيت زيداً أخاكَ، فإن لم يلبس لقريتة جاز العدول كقوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾[1]. هذا الذى قلنا من حيثُ القياس، ولا شك أن السّماع

(١) الجاثية/ ٢٣.

لم يـأت إلا بقيام أول مفـعولَيْ علمت، لكـون مـرتبته بعـد الفاعـل بلا فصـل «والجار أحقّ بصَقبه»(١).

وكذا لم يُسْمع إلاّ قيام أولّ مفاعيل أعلمت، كقوله:

٥٣= * نُبِّئْتُ عمراً غَيْرَ شَاكِرِ نعْمَتِي *(٢)

لأنه فى الحقـيقة فاعل عَلِم، إذ مـعنى أُعْلِم زيدٌ عمـراً منطلقًا: علـم زيْد عمراً منطلقًا.

وقيام ثانى مفاعيل أعلمت مقام الفاعـل أوْلى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولَى عَلِـمْتُ أولى، فنقول: أُعلمكَ زَيدٌ أباك(٣)، ولا يلبس مع لزوم كلٍّ مركزه.

قوله: «والمفعول له والمفعول معه كذلك».

إنما لا يقومان مقام الفاعل، لأن النائب منابـه ينبغى أن يكون مثله فى كونه من ضروريّات الفـعل من حيثُ المعنى، وإن جـاز ألاّ يُذكر لفظًا، كما أن الـفاعل من ضروريّات الفعل.

ولا شك أن الـفعل لابـدّ له من مصـدر، إذ هو جزؤه، وكـذا لابُدّ له مـن زمان ومكان يقع فيهما.

ولابد للمتعدّى مـن مفعول به يقع عليه، وكذا المجرور مفعـول به لكن بواسطة

---

(١) فى القاموس: «صقب»: «الجارأحق بصقبه» أى بما يليه ويقرب منه.

(٢) عجزه:

* والكفر مَخْبَثَةٌ لنفس المُنْعم *

البغدادى: «عـلى أن أعلم وآخواتهـا مما يتعدى إلى ثلاثـة مَفاعيل إذا بنـيت للمفعـول، لا ينوب عن الفاعل إلا المفعول الأول، وضمـير المتكلم هو المفعول الأول، «وعمراً» هو المفـعول الثانى و«غير» هو المفعول الثالث، وأصلهما المبتدأ والخبر.

والشاهد من معلقة عنترة بين شداد العبسى.

وهو الشاهد الخمسون فى الخزانة.

(٣): فى «ط» «زيداً» بالنصب، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

حرف الجرّ، ولهذا كان كلّ مجرور وليس من ضروريّات الفعْل لم يَقُم مقام الفاعل كالمجرور بلام التّعليل نحو: جئتك للسّمْن، فلا يقال: جِيء للسمن، إذ رُبّ فعلٍ بلا غرض لكونه عبثًا، فمِنْ ثَمّ لم يقم المفعول له مقام الفاعل.

وإنّما لم يقم المفعول معه مقامه، إذ هو مصاحب ورُبّ فعل يُفْعَل بلا مصاحب، مع أن معه الواو التى أصلها العطف، وهى دليل الانفصال، والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يُعرف كونه مفعولاً معه.

وكذا التّمييز والمستثنى ليسا من ضروريّاته.

وأجاز الكسائيّ نيابة التمييز لكونه فى الأصل فاعلاً، فقال فى طاب زيد نفسًا: طِيبت نفسُ زيدٍ.

وأمّا الحال فإنهّا وإن كانت من ضروريّات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعتها من النّيابة عن الفاعل الذى لابُدُ لكُلّ فعل منه.

قوله: «وإذا وُجِد المفعول به تعيّن له»[1] أى للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشَدّ منه لسائر المنصوبات.

هذا مذهب البصريين.

٨٥ وأمّا الكوفيّون ووافقهم بعض/ المتاخّرين: فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أوْلى، لا أنهُ واجب استدلالا بالقراءة الشاذة: ﴿لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ﴾[2] بالنصب، ويقول الشّاعر:

٥٤= وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيرة جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبّ بذلك الجِرْوِ الكلابَا[3]

(١) بعد قوله: «تعين له» زيادة فى «ع» ليست فى النسخ الآخرى وهى: «تقول: ضُرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرَباً شديداً فى داره، فتعين زيد وإن لم يكن فى الجميع سواء، والأول من باب أعطيت أولى من الثانى».

(٢) الفرقان/ ٣٢. وقد قرأ بها ابن كثير. انظر اتحاف فضلاء البشر/ ٣٣٩، ومعجم القراءات قراءة رقم ٦٠١٧.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون «فى الخزانه»: =

وأمثاله:

ومنع الجُزوليّ نيابة المنصوب لسقوط الجارّ مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى:

٥٥ = * أمـــــرتُك الخـيـــــر*(١)

والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح.

والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدّمهما على المفعول به، ووصفهما، والشّرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظًا به.

وقد أجاز سيبويه إضمار المعهود فيقال لمن ينتظر القعود: قد قُعِد، أو الخروج: قد خُرِج بناءً على قرينة التّوقّع، أى قُعِد القعود المتوقّع.

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو: قولك: قمتُ فاسْتُحْسِن، أى استُحسن قيامي.

ويشترط فى المفعول المطلَق أيضًا ألاّ يكونَ لمجردّ التوكيد، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله فى إفادة مالمْ يفدْه الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ليصيرا معًا كلامًا. فلو قلت: ضُرِبِ ضَرْبٌ لم يجُزْ، لأن «ضُرِب» مستغنٍ بدلالته

= البغدادى: «على أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح».

= وقفيرة: اسم أمّ الفرزدق.

والشاهد من قصيدة لجرير يهجوبها الفرزدق.

من شواهد: الخصائص ١/ ٣٩٧، الحجة لابن خالويه، ٢٥٠ طبعة ثانية، وابن الشجرى، ٢/ ٢١٥، وابن يعيش ٧/ ٧٥، والهمع والدرر رقم ٦٣٩.

(١) قطعة من بيت وهو الشاهد الثانى والخمسون فى الخزانة، والبيت بتمامه:

أمرْتك الخير فافعل ما أُمِرتَ به فقـــد تركتـــك ذامال وذانَشَب

البغدادى: «على أن الجزولى منع نيابَة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار وأصله: أمرتك بالخير، لأن أمر يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد وهو الكاف. وبحرف الجرّ إلى أمر». وقد نسب الشاهد إلى عمرو بن سعد يكرب.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٧، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والخصائص ٣/ ٢٤٧، وابن يعيش ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١، وشرح شذور الذهب ٣٣١، والعينى ٣/ ٢٢٦، والهمع والدرر رقم ١٤٠٠، والتصريح ١/ ٣٩٤.

على ضَرْب من قولك: ضَرْبٌ، بل يقال: ضُرِب ضربةٌ أو الضَّرْبُ الفلاني، ولذلك قال المصنف: ضربًا شديدًا، وكذا تُشترط الفائدةُ المتجدّدة فى كُلّ ما ينوب عن الفاعل، فلا يقال: ضُرِب شئ، وجُلس مكانٌ أو زمانٌ أو فى موضع، لأن هذه الأشياء معلومةٌ من الفعل ولا فائدة متجَّددة فى ذكرها.

ويشترط فى الظّرف النّائب أن يكون مُتَصرِّفًا ملفوظًا به، وقد أجاز بعضهم فى غيرا المُتصَرّف نحوُ: قُعد عندك، وليس بوجْه. وأجاز بعضُهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو: أنت فى الدّار ضُرِب أي: ضُرِب فيها.

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[1]، «عنه» مرفوع المحلّ: (مسئولاً) المقدّر المفسرّ بـ«مسئولاً»، الظاهر كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2] لكن ليس فى «مسئولاً» المفسِّر ضمير كما كان فى استجارك المفسّر، وذلك لأصالة الفعل فى رَفْع المسند إليه، فلا يجوز خلوّه منه بخلاف اسْمَيْ الفاعل والمفعول.

والأكثرون على أنه إذا فُقد المفعول به تساوت البواقى فى النّيابة ولمَ يُفضُل بعضُها بعضًا، ورجّح بعضهم الجارَّ والمجرور منها، لأنه مفعول به لكن بواسطة حَرْف. ورجّح بعضُهم الظّرفين والمصدر، لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق، لأن دلالة الفعل عليه أكثر.

والأولى أن يقال: كُلّ ما كان أدخل فى عناية المتكّلم، واهتمامه بذكره، وتخصيص الفعل به فهو أوْلى بالنيابة وذلك إذن اختياره.

قوله: «من باب أعطيت»، أى ممّا له مفعولان أوّلهما ليس بمبتدأ، وإنما كان أوْلى لأن فيه معنى الفاعليّة دون الثاني، ففى أعطيت زيدًا درهمًا و«زيد» عاط، أى آخذ والدّرهم معطوّ، وفى كسوت عمرً اجبّة «عمروٌ» مُكْتس، والجُبّة مُكْتسَاةً، وكذا فى غيره.

★★★

(١) الإسراء/ ٣٦. (٢) التوبة/ ٦.

[المبتدأ والخبر]

(ص): «ومنها المبتدأ والخبر، فالمبتدأ: هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسنداً إليه، أو الصّفة الواقعةُ بعد حرف النّفْى وألف الاستفهام رافعةٌ لظاهر مثل: «زيدٌ قائمٌ، وما قائم الزّيد ان، وأقائم الزيدان، فإن طابقت مفرداً/ جاز الأمران. ٨٦

والخبر: هو المجرّد المسند به[١] المغايرُ للصّفة المذكورة».

(ش): أعلم أنّ المبتدأ: اسم مشتركٌ بين ماهيَتيْن فلا يمكن جَمْعُهُما فى حدّ، لأن الحدّ مبينٌ للماهيّة بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشّيئان فى الماهيّة لم تجتمعا فى حدٍّ، فأفرد المصنّف لكلٍّ منهما حدّاً، وقدّم منهما ما هو الأكثر فى كلامهم.

وفسّر الزّمخشرى والمصنّف العوامل اللفظيّة فى حدّ المبتدأ بنواسخ المبتدأ، وهى كان، وإنّ، وظن، وأخواتها، وما، ولا.

والأوْلى أن نُطْلق ولا نخصّ عاملاً دون عاملٍ صونًا للحدّ عن اللّفظ المُجْمَل.

ونجيب عن قولهم: بحسبك زيدٌ، وما فى الدّار من أحد بزيادة «الباء» «ومنْ» فكأنهما معدومان، وعن قولهم فى نحو: إنّ زيداً منطلقٌ وعمروٌ: إن «عمرو»[٢] معطوفٌ على محل اسم إنَّ، لكونه مرفوع المحلّ بالابتداء، بجواب قريب من الأول[٣] وذلك أنّ لفظة «إنّ» لعدم تَغْييرها معنى الجملة صارت كالحُروف الزائدة التى لا فائدة فيها إلاّ التّأكيد.

لكنّه يشكل بقولهم: لا رَجُلَ ظربواسطة حرف جرّ. ومطلق لفظ المفعول به

(١) «به» زائدة فى «ط» فقط. وقد تنبه إلى ذلك الشريف فى تعليقاته فقال: «لم يوجد فى نسخة المتن عند الشارح لفظة به».

(٢) فى «ع» «إن عمراً» بالإعراب، وفى «ط» والنسخ: «عمرو» بالرفع على الحكاية.

(٣) وهو زيادة الباء فى «بحسبك» وزيادة «من» فى: «من أحد».

الاسم الذّى هو المبتدأ، إن اخترنا مذهب الأخفش والمبرّد وهو: أن «لا هذه عاملةٌ، وخبرها مرفوعٌ بها، واسْمها منصوبُ المحلّ.

ووجه الإشكال هو أن «لا» ليس زائدًا ولا جاريًا مَجْرى الزّائد، فاسمها إذًا اسمٌ ليس بمجردّ عن العامل اللفظيّ، وهو مبتدأ، وإلاّ لم يَجزُ الحمل على موضعه بالرفع، ولا يُشْكل إن اخترنا مذهب سيبويه وهو: أنّ «لا» هذه ليست بعاملة والخبر مرفوعٌ لكونه خبرَ المتبدأ.

فإن قيل: نحن لا نحمل الصفّة المرفوعة على اسمها وَحْدَهُ، بل على محلّ المركّب الذى هو «لا» مع اسمها، وهذا المركّب مجرّد عن العوامل.

فالجواب: أنه قد خرج إذًا هذا المركبّ عن حدّ المبتدأ بقولهم: هو الاسم المجرّد، وليس هذا المركّب باسم، بل هو حرف مع اسم، إلاّ أن يقال: إنه بالتركيب صار كاسم واحد، لكنّ الاعتراض واردٌ على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم «لا»[١] التّبرئة[٢] إذا كان مضافًا نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فى الدّار، لأنه لايصحّ فيه دعوى التّركيب وصَيرورتهما[٣] كاسْم واحد.

قوله: «الاسم المُجَرّد»، لا يَرِدُ عليه نحو: تسمعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه»[٤]

(١) فى ط: «الأسم» «أل» تحريف.

(٢) «لا» النافية للجنس المراد بها نفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًا، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده.
وتسمى «لا» التّبرئة بإضافة الدال إلى المدلول، لتبرئة المتكلم، وتنزيهه الجنس عن الخبر. انظر حاشية الصبان ٢/ ٣.

(٣) فى «ع» «صيرورتها» بدون تثنية، تحريف.

(٤) فى «ط» «لا أن تراه» مكان: «خبر من أن تراه».
وهذا مثل مشهور ذكره أبو عبيد القاسم بن سلاّم فى كتابه: «الأمثال»/ ٩٧ وقال: كان الكسائى يرى التشديد فى الدال فيقول: المعيْدِّىّ. وقال: انما هو تصغير رجل منسوب إلى معدّ.
قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا من غيره.
وحكى المفضل أنه قال: المثل للمنذر بن ماء السماء قاله لشقّة بن ضَمْرة التميميّ.... وكان سمع بذكره، فلما رآه اقْتَحَمَتْه عينه فقال: أن نسمع باليعدىّ خير من أن تراه. فأرسلها مثلاً فقال شقة: أبيت اللعين: إن الرجال ليسوا يجُزر، تراد منها الأجسام».

وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾[١] عند من قال: «أأنْذَرْتَهُم» مبتدأ لتأويلهما بالاسم، أى: سماعُك بالمُعَيْدِىّ، وسواء عليهم إنذارك وَتْركُه.

ولو قال: المبتدأ: الاسم المسند إليه لدخل فيه الفاعل، ولو اقتصر على قوله: الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيةّ لدخل فيه الأسماء التى لا تُركّبّ مع عاملها نحو: واحدٌ، اثنان، والخبر، والمبتدا الثّاني، فبقوله: «مسندًا إليه» خرجت الثلاثة. قوله: «أو الصفة الواقعة إلى آخره» هذا هو حدّ المبتدأ الثاني.

والنّحاة تكلفّوا إدخال هذا أيضًا فى حدّ المبتدأ الأوّل، فقالوا: إن خبره محذوف لسدّ فاعله مسدَّ الخبر، وليس بشىء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر، حتى يحذف ويسد غيره مسدّه. ولو تكلّفت له تقدير خبر لم يتأتّ، إذ هو فى المعنى كالفعل، والفعل لا خَبر له، فمن ثمَّ تمّ بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل، والمفعول، والصفّة المشبهة، ولهذا أيضًا لا يُصغّر ولا يُوصف، ولا يُعرّف، ولا يثنّى، ولا يُجْمع إلا على لغة: أكلونى البراغيث.

ويعَنْي بالصّفة اسمَ الفاعل، واسمَ المفعول، والصّفةَ المشبّهة.

قوله: «رافعة لظاهر» احترازٌ عن نحو: أقائمانِ الزّيدان، وأقائمون الزّيدون، فإنه خبرٌ.

ويريد بالظاهر: ما كان بارزًا غير مُسْتكنّ، سواءٌ كان مُظْهرًا/ نحو: أقائم ٨٧
الزّيدان، أو مضمرًا كقولك بعد ذكر الزّيدَين: أقائم هما[٢] فإن قولك:هما فاعلٌ مع كونه مُضْمرًا.

قوله: «بعد حرف النّفي، وألف الاستفهام»، وكذا بعد «هل» الاستفهامية نحو: ما قائم الزّيدان، وأقائم الزّيدون، وهل حَسَنٌ الزّيدان؟.

والأخفس والكوفيوّن جوزّوا رَفْعَ الصّفة للظّاهر على أنه فاعل لها من غير

(١) البقرة/ ٦.
(٢) فى هامش ط: الصواب: أقائم هما.

اعتماد على الاستفهام أو النفى نحو: قائمٌ الزيدّان، كما يجيزون فى نحو: فى الدّار زيدان، بَعْمَلِ[١] الظّرف بلا اعتماد، وأجرى نحو: غيرُ قائم الزّيدان مُجْرى: ما قائم لكونه بمعناه قال:

٥٦= غَيرُ مأسوفٍ على زمَنٍ يَنقْضِى بالهمِّ والحَزَنِ[٢]

ومثل ذلك «أقلُّ رجل يقولُ ذلك إلاّ زيد[٣]» عند أبى على - كما يجئ فى باب الاستثناء ـ وكذا قولهم: «خطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه»[٤] أى قلَّ رجل يقول ذلك، ويخطئ يومٌ لا أصيد فيه، أى يَقِلّ ويندُر، فهذه كلهّا مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل.

ولا تدخلُ نواسخُ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النّفى فيلزم الصّدْر.

ورُبّ عند أبى عمرو مبتدأٌ لا خبر له كأقل رجل لما فيه من معنى التّقليل الذى هو قريبٌ من النفى - كما يجئ فى باب حروف الجَرّ.

ويجوز عند الأخفش والفرّاء: إنّ قائمًا الزّيدان،

---

(١) فى «ط» «يعمل» بالياء.

(٣) = البغدادى: «أورده مثالاً لإجراء «غير» قائم الزيدان مُجْرى: «ما» قائم الزيدان لكونه بمعناه. وهو الشاهد الثالث والخمسون فى الخزانة.

= و«مأسوف»: اسم مفعول من الأسف، وهو شدّة الحزن، وباب فعله فَرِح، و«على زمن» متعلق به على أنه نائب فاعل، وجمله «ينقضى» صفة لـ «زمن»، و«بالهم» حال من ضميره أى مشوبًا بالهَم».

والشاهد لأبى نواس، وهو ليس ممّن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالاً للمسألة، ولم يقل: كقوله: وقد ذكر هذا البيت فى: اين عقيل ١/ ٨٩، والأشمونى ١/ ١٩١ والأشباه والنظائر للسيوطى بتحقيقى رقم ٣٠٥، ٥٦٣، ٦١١، ٦٧٨، والهمع والدرر رقم ٣١٢.

(٣) فى هامش سبيويه ٢/ ٣١٤ بتحقيق أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون ما نصه: «السيرافى»: لايصحَ البدل من لفظه، لأننا إن أبدلنا زيدًا من: «أقل رجل» اطرحناه فى التقدير، فبقى: «يقول ذاك إلا زيد» وهذا لايصحَ، ولكنا نردّه إلى معناه، ونفصّله بما يصحَ معه البدل.

و«أقل» ينصرف على معنيين: أحدهما: النفى العام، والآخر: ضد الكثرة، فإذا أريد النفى العام جعل تقديره: ما رجل يقول ذاك إلا زيد كما تقول: ما أحد يقول ذاك إلا زيد.

وإن أريد به ضد الكثرة، فتقديره: ما يقول: ذاك كثير إلا زيد، ومعناهما يؤول إلى شئ واحد».

(٤) من أمثلة سبيويه ١/ ٨٤، وفى اللسان: «خطأ»يقال: خطيئة يوم يمرّبى أن لا أرى فلانًا، وخطيئة ليلة تمرّ أن لا أرى فلأنا فى النوم لقوله: طيل ليلة، وطيل يوم.

وسوغ الكوفيّون هذا الاستعمال فى «ظنّ» أيضًا نحو: ظننت قائمًا الزَّيدان.

وكلاهما بعيدٌ عن القياس، لأن الصّفة لاتصير مع فاعلها جملةً كالفعل إلا مع دخول معنىً يناسب الفعل عليها كـمعنى النفّى والاستفهام، أو دخول ما لأبد من تقديرها فعلاً بعده كاللاّم الموصولة.

وأمّا إنّ وظنّ فـليسا من ذَيْـنك فى شئ، بل هـما يطلـبان الاسميّة، فـلا يصحّ تقديُرها فعلاً بعدهما.

وأمّا العامل فى المبتدأ فقال البصـريّون: هو الابتداء وفسرّوه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكـون معنى الابتداء فى المبتدأ[1] الثانى تجـريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شىء.

واعترض بأن التّجريد أمرٌ عدميّ فلا يُؤثّر.

وأجيب: بأن العوامل فى كلام العرب علاماتٌ فى الحقيقة لا مُؤثّرات، والعَدَمُ المخصوص أعنى عَدمَ الشّئ المعيّن يصحّ أن يكون علامةً لشىء لخصوصيّته.

وفسّر الجُزولـى الابتداء بجَعْل الاسـمِ فى صَدْر الكلام لفـظًا تحقيقًا أو تـقديرًا للإسنـاد إليه أو لإسناده حـتى يسلم مـن الاعتراض بأن الـتّجريد أمر عـدمّى فلا يُؤثّر.

ثم قال المـتأخّرون كالزّمخـشرى والجُزولي: هذا الابـتداء هو العامل فـى الخبر أيضًا لطلبه لهما على السّواء.

ونقل الأندلُسىّ[2] عن سيبويه: أنّ العامل فى الخبر هو المبتدأ، ويُحكى هذا عن

---

(١) المراد به القسم الثانى من قسمَىْ المبتدأ.

(٢) لعلّه أبو حيان الأندلسىّ: وهو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان. ولد فى أواخر شوال سنة ٦٥٤ هـ وتوفى سنة ٧٤٥ هـ انظر: نفح الطيب ٣/ ٢٩٢ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٦/ ١٤٥.

أبى علي[١] وابى الفتح[٢].

وقال الكسائى والفّراء: هما يترافَعان وقد قَوّينا هذا فى حدّ العامل

وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال خَلَف فى ارتفع الفاعل.

وقال الكوفيّون: المبتدأ الأول يرتفع بالضّمير العائد من الخبر إليه لاشتراطهم الضّمير فى الخبر الجامد أيضًا - كما يجىء.

قوله: «فإنْ طابقَتْ مفردًا جاز الأمران»: أى إن كانت الصّفة المذكورةُ مطابقةً للمرفوع بعدها فى الإفراد جاز الأمران: كونُها مبتدًا ما بعدها فاعلُها، أو كونُها خبرًا عمّا بعدها.

فنقول: الصّفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، وحَرْف النّفى إمّا أن تكون مفردةً أوْ، لا، فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها، إمّا مفردٌ أوْلا، والمفردةُ المُفْرد ما بعدها يحتمل وَجْهَيْن - كما ذكرنا الآن.

والمفردَةُ التّى ما بعدها ليس بمفرد مبتدأٌ لاغير، ما بعدها فاعلُها، والتى ليست بمفردة فلابّد من مطابقة ما بعدها نحو: أقائمان الزّيدان، وأقائمون الزّيدون والأظهر/ أنها خبرٌ عمّا بعدها، وتَحْتَمِل أن تكون مبتدًا ما بعدها فاعلهُا على لغة «يتَعاقَبُون فيكم ملائكةٌ» . ٨٨

والعامل فى المبتدأ الثّانى تجريدُه عن العوامل لإسناده إلى شئ آخر.

وعلى ما اخترنا فى حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأوّل وخبره، لأنّ كوَن كُلّ واحدٍ منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر.

---

(١) أبو علىّ: هو أبو على الفارسىّ، وتقدم ذكره.

(٢)= أبو الفتح هو ابن جنى وسبق ذكره.

(٣) أخرجه البخارى فى باب: «المواقيت»، وباب التوحيد، ومسلم فى باب المساجد، والنسائى فى باب الصلاة، ومسند ابن حنبل ٦/ ٢٩١، ٣٠٦ وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ٤/ ٢٩٠.

قوله: «والخبر هو المجردّ» دخل فيه المبتدأ الأوّل والثّاني، والأسماء المعدودة.

قوله: «المسند» أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء المعدودة.

قوله: «المغاير للصفة المذكورة» أخرج منه المبتدأ الثانى.

[أصل المبتدأ التقديم]

(ص): وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثَمّ جاز: فى داره زيدٌ، وامتنع: صاحبُها فى الدار».

(ش): إنّما كان أصل المبتدأ التّقديم، لأنه محكوم عليه، ولابدّ من وجوده قبل الحُكْم فَقُصِد فى اللّفظ أيضًا أن يكون ذكْره قبل ذِكْر الحُكْم عليه.

وأمّا تقديم الحُكْم فى الجملة الفعلّية فلكونه[1] عاملاً فى المحكوم عليه، ومرتبةُ العامل قَبْل المعمول.

وإنّما اُعْتُبِر هذا الأمر اللّفظى ـ أعنى العمل ـ وألغى الأمر المعنوى أعى تقدّم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ ـ والاعتبار بالطّارئ دون المطرؤ عليه.

وأمّا وُجوب تقديم الحُكْم فى نحو: أقائم الزّيدان مع أن كُلّ واحدٍ عامل فى الآخر على الصّحيح فلكون الصفةً فرْعًا على الفعل فى العَمَل.

وقيل: إنّما قدّم الفعل فى الفعليّة لكون الفعل محتاجًا إلى الاسم، واستغناء الاسم عنه، فأرادوا فى الجملة المركّبة منهما تتميم النّاقص بالكامل، وقصدوا أيضًا الإيذان من أوّل الأمر أنها فعليّة.

فلو قدّم الفاعل لم يتعيّن للفعليّة من أوّل الأمر إذْ[2] أمكن صيرورته كلامًا باسم آخر.

---

(١) «ط» «فلكون» بدون الضمير، تحريف.

(٢) فى «ط» إذا.

قوله: «ومِنْ ثَمّ» أى ومن وجهة كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، يعنى إنْ قيل لِمَ جازت وفيها إضمارٌ قبل الذّكر؟

قلنا: لأن أصل المبتدأ التقّديم، فالتقّدير زيد فى داره، فالمعُود إليه بعد الضّمير لفظًا وقبله تقديراً.

قوله: «وامتنع صاحبُها فى الدَّار» امتناع هذه أيضًا معلَّلٌ بكون أصْل المبتدأ التقّديم، فيكون الضمير فى «صاحبها» راجعًا إلى الدّار المؤخر عن صاحبها لفظًا وأصلاً، فيكون ضميراً قبل الذّكر فلا يجوز.

ومن ثمّ جوّز[1]: ضَرَبَ غلامُه زيدًا ينبغى أن يجوّز هذا، لأن طلبَ المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشّد.

وكان ترتيب الكلام يقتضى أن يذكر المصنّف ههنا المواضع التّى يجب فيها تقديُم المبتدأ، والمواضع التى يجب فيها تاخيره، ثم يذكُر المواضع التى يصّح فيها تنكير المبتدأ.

[مسوّغات المبتدأ النكرة]

(ص): وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصَّصْت بوجْهٍ ما مثل: «ولَعَبْدُ مؤمِنٌ خيرٌ مِنْ «مُشرك[2]»» وأرجل فى الدّار أم امراة؟ وما أحد خيرٌ منك، وشٌّرأهر ذاناب، وفى الدّار رجلٌ، وسلامٌ عليك.

(ش): أعلم إنّ جمهور النّحاة على أنّه يجب كون المبتدأ معرفةً أو نكرةً فيها تخصيصٌ ما. قال المصنف: لأنه محكومٌ عليه، والحُكْم على الشئ لايكون إلاّ بعد معرفته.

وهذه العِلّة تطّرد فى الفاعل مع أنهم لا يَشْترطون فيه التّعريف ولا التّخصيص.

---

(١): «جوّز» سقطت من «ع». وفى «ط»: «ومن جوّزثمة».

(٢): البقرة/ ٢٢١.

وأمّا قول المصنّف: إنّ الفاعل يختصّ بالحُكم المتقدّم عليهَ فوَهْمٌ، لأنه إذا حَصَل تخصيصُه بالحُكم فقط كان بغير الحُكْم غَيْر مُخصّص، فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته، وقد قال: إنّ الحُكْم على الشّئ لا يكون إلاّ بعد مَعْرِفته.

وقال ابن الدّهّان[1]: - وما أحسن ما قال-: إذا حَصَلت الفائدةُ فأَخْبِر عن أيِّ نكرة شئت، وذلك، لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حَصَلتْ جاز الحُكْم سواءٌ تخصّص/ المحكوم عليه بشئ أوْ، لا. ٨٩

فضابطُ تجويز الإخبار عن المبتدأ، وعن الفاعل سواء كانا معرفَتَيْن أو نكرتين مختصَّتيْن بوجْه، أو نكرتين غير مختصّتين شئ[2] واحد، وهو عدم عِلْمُ المخاطب بحصول ذلك الحُكْم للمحكوم عليه.

فلوُ علم فى المعرفة ذلك كما لو عُلِم قيامُ زيدٍ مثلاً فقلت: زيد قائم عُدّ لغوًا.

ولَوْ لَمْ يُعلَم كونُ رجلٍ ما منَ الرجّال قائمًا فى الدارجاز لك أن تقول: رجلٌ قائمٌ فى الدّار، وإن لم تتخصّص النكرة بوجه.

وكذا تقول: كوكَبٌ انقضَّ السّاعة، قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[3] وكذا فى الفاعل لايجوز مع علْم المخاطب بقيام زيد أن تقول: قام زيد، ويجوز. مع عدم علْمه بقيام رجل فى الدّار أن تقول: قام فى الدّار رجل.

ولا أُنكر أنّ وقوع المبتدأ معرفةً أكثر من وقوعه نكرةً لاشتباه الخَبر بالصّفة فى

---

(١) ابن الدّهّان: سعيد بن المبارك بن علىّ بن عبدالله الإمام ناصح الدين بن الدّهان النحوى.
ولد ليلة الجمعة حادى عشرى رجب سنة أربع، - وقيل ثلاث - وتسعين وأربعمائة.
وتوفى بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ـ هـ. انظر البغية ١/ ٥٨٧.

(٢) فى «ط فقط» «بشىء» بزيادة الباء.

(٣) القيامة/ ٢٢.

كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإن فعله لتقدّمه عليه وجوبًا لا يلتبس بصفته، ثم نقول: يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع:

أحدها: (ما) التّعجبيّة على مذهب سيبويه - كما يجئ فى بابه

والثّانى: المبتدأ الذّى هو فاعل فى المعنى نحو: «شرّ أهرّ ذاناب»(١)، «وأمرٌ أقْعدَهُ عن الحرب» «وشرٌ ما أَلْجأك إلى مُخَّة عُرْقُوب»(٢).

الثالث: المبتدأ الذى خبره ظرفٌ أو جارّ ومجرور.

الرابع: كلمات الاستفهام نحو: مَنْ عندك؟ وما حدث؟ أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو: أرجلٌ فى الدّار؟ وهل رجل فى الدار؟ وأرجل فى الدّار أم امرأة؟

الخامس: ما بعد واو الحال نحو: ما أراك إلاّ وشخصٌ يَضْربُك.

السادس: بعد أمّا: نحوُ: أمّا غلام فليس عندك، وأمّا جاريةٌ فلا أَمْلكهُا.

السابع: الجواب نحو: قولك: رجلٌ فى جواب مَنْ جاءك؟ أىّ رجل جاءني، لأن السُّوال بالاسمية فالجواب بمثلها أوْلى.

وغير ذلك مِمّا لا يحُصْى ولا ضابط له كقولهم:

---

(١) قال فى مجمع الأمثال ١/ ٢٧٠: أهرّه: إذا حمله على الهرير. وابتدءوا بالنكرة هنا من غير صفة وإنما جاز ذلك لأن المعنى: ما أهرّ ذاناب إلا شرّ، وذو النّاب: السبع.
ويضرب المثل فى ظهور أمارات الشرّ ومخايله» والهرير للكلب: صوته دون نياحه من قلة صبره على البرد (كما فى القاموس).

(٢) فى «ط» والنسخ المخطوطة: «الجأك» وفى «فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال/ ٤٣٤. ورد المثل على النحو التالى:
«شر ما أجاءك إلى مُخّة عُرْ قوب».
قال يحيى بن زياد: طرح الباء من جاء بك، وأوصل الفعل بالهمزة فقال: أجاءك كما قال الله سبحانه: فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة» [مريم / ٢٣]، وإنما خص العرقوب لأنه لامخ فيه، وإنما هو شئ رقيق كالإهالة» فليس يحتاج إليه إلاّ من لا يقدر على شئ.
ويضرب هذا المثل لكل مضطر إلى مالاخير فيه، ولا يقع عنده موقعًا مثل بخيل تسألة، أو طعام سوء تأكله»، وأنظر كتاب: «الأمثال» لأبى عبيد / ٣١٢.

«شَهْرٌ ثَـرىً، وشَهْرٌ تَرى، وشَهْـرٌ مرعى[١]، وقولهـم: «أمْتٌ[٢] فى حَـجَرِ لا فِيكَ» وقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[٣].

أمّا قول المصنّف فـى (ما) التعجّبيّة وفى نحو: «شرّ أهـرّ ذاناب» إن ذلك لـمّا كان فى المعنى فاعلاً، والفاعل يختصّ بالحُكْم المتقدِّم عليه فكذا يختصّ هذا أيضًا فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا اختصّ بعَيْن الحكم فأنت حاكمٌ على غير المختصّ فلا يتّم قولهم إذًا فى تعليـل كون المبتدأ معرفة أو مختصًا: إن الحُكْم ينبغى أن يكون على مختصّ.

ولو كفـى الاختصاص الحاصـلُ من الخبر لجاز الابـتداء بأىّ نكرة كـانت سواءٌ تقدّم الخبرُ عليها أو تاخّر، لأنّ المخُصّصَ فى الصوّرتين [حاصلٌ[٤] على الجُمَل.

فظهر بمـا ذكرنا أن قول المصنف فى نـحو: فى الدّار رجل: إن المبتـدأ يخصّص بالحُكْم المتقّدم ليس بشىء.

وأما قولُهُ فى نـحو: أرجلٌ فى الدّار أم امرأة: إنّ التّخـصيصَ] حاصلٌ[٥] عند المتكلّم، لأنه يعـلم كون أحدهما فى الدّار، فنقول: لو كـفى الاختصاص الحاصل عنـد المتكـلّم فـى جواز تنـكير المـبتدأ لجـاز الابتداء بـأىّ نكـرة كانت إذا كـانت مخصوصة عند المتـكلّم، بل إنما يُطْلب الاختصاص فى المبتـدأ عند المخاطب على ما ذكروا.

---

(١) الشريـف: الثرى: التـراب النّدي.. قال الأصـمعّى: العـرب تقول: شهـرٌ ثرى، وشهر تـرى، وشهر ترعى، أى تُمطر أوّ لاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النَعَم».

(٢) فى اللـسان: الأَمْت: العوج: قـال سيبويه: «وقـالوا: «أمْت فى الحَجـر لافيك» أى ليكـن الآمت فى الحجر لافيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهى مما يوصف بالخلود والبقاء.

ورفعوه وإن كان فيـه معنى الدعاء، لأنه ليس بجـار على الفعل، وصار كقولك: الـتراب له. وحسن الابتداء بالنكرة لأنه فى قوة الدعاء.

(٣) القيامة/ ٢٢

(٤) ما بين المعقوفين سقط من النسخ المخطوطة.

(٥) فى ط: «خاصل» بالخاء، تحريف ظاهر.

ولو كان المجوِّز للتنكير فى: أرجل فى الدّار أم امرأة معرفة المتكلّم بكون أحدهما فى الدّار للزم امتناع أرجل فى الدار؟ وهل رجل فى الدّار؟ وأرجل فى الدّار او امرأة؟ لعدم لفظة «أمْ» الدّالة على حصول الخبر عند المتكلّم، وعدم شئ
٩٠ آخر يتخصّص/ به المبتدأ:

قوله فى: «ما أحدٌ خيرٌ منك»[١] أن وجه التخصيص فيه أن النّكرة فى سياق النفى تفيد العموم[٢] فقولك:« أحدٌ» عمّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم.

وفيه نظر، وذلك أن التّخصيص: أن يُجْعل لبعضٍ من الجملة شئ ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحدٌ خيرٌ منك فالقصدُ أن هذا الحكم وهو عدم الخيريّة[٣] ثابت لكلّ فرْد فَرْد، فلم يتخصّص بعض الإفراد لأجل العموم بشئ، وكيف[٤] ذلك والخصوصُ ضِدّ العموم؟ بَل الحقّ أن يقال: إنما جاز ذلك لأنك عيّنت المحكوم عليه، وهو كلّ فَرْد فَرْدٍ.

ولو حَكَمْت بعدم الخبريّة[٥] على واحدٍ غير معينّ لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيّن المحكوم عليه.

أما إذا بيّنت أنّ حكمى على الواحد حُكْمى على كلّ فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه، وهو كلّ فرد فرد، وكذلك كلمات الشّرط نحو: «مَنْ صَمتَ نجا» تحصل الفائدة فيها بسبب التّعيّن الحاصل من العموم لا بسبب تخصّصها بشئ.

وقد اضطرب أقوالهم فيها فاختار الأندلسى أن الخبر هو الشّرط دون الجزاء لجواز خُلُوّه من الضّمير [إذا ارتفعت[٦] كلمة الشّرط بالابتداء دون الشّرط] فإنه

(١) فى ط: «فى أحد خير منك» بسقوط «ما».
(٢) فى ط: «فى سياق العموم.
(٣) فى ط: «الخبرية» بالباء تحريف.
(٤) «ذلك» سقطت من «ع».
(٥) فى ط: «الخبرية» بالباء تحريف.

إذا أرتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشّرط من ضمير نحو: مَنْ قام قمت، وفى الدّعاء: من كان الناسُ ثقتَه ورجاءه فأنت ثقتى ورجائى.

وقيل: الخبر هو الشّرط والجزاء معًا لصيرورتهما بسبب كلمة الشّرط كالجملة الواحدة.

وقيل: كلمة الشّرط مبتدأ لاخبر له. هذا ما قيل فيها.

ويمكن أن يقال على مذهب سيبويه: إنّ كلمات الشّرط والاستفهام كانت مع حَرف الشّرط[١] وحرف[٢] الاستفهام فَحُذفتا لكثرة الاستعمال - على ما ذكرنا فى حدّ الاسم أنّ كلمات الشّرط إمّا فاعلة لفعل مقدّر، أو مفعولة له، أو للظّاهر، فقولك: من قام قمت، أىْ، انّ من قام، أيْ إنْ إنسان قام كقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[٣]، وقولك: من ضربتَ ضربتُه أى من ضربت أيْ إنْ انسانًا ضربت، فهو مفعول للفعل الظّاهر، وقولكُ: من ضربتَه ضربتُه أى من ضربته فهو مفعول للمقدّر المفسّر بالظاهر. وكذا فى نحو: «ما كان فليكن كذا» هو فاعلٌ، وفى: [مافَعلْتُ[٤] أفعل هو مفعول للفعل الظّاهر بعدهُ، وفى: ما فعلتُه أفعل مفعول للفعل المقدّر] وما تفعل أفعل، وما تفعله أفعله، وكذا فى كلمات الاستفهام.

وقوله: «فى سلام عليك» إنه مختصّ بنسبته إلى المُسَلّم لأن أصله: سلَّمتُ سلامًا، فسلامًا المنصوب منسوبٌ إلى المُتكلِّم، فإذا رفعته فهو باقٍ على ما كان عليه فى حال النصب غير مطّرد فى جميع الدّعاء، إذْ ليس معنى، «وَيْلٌ لك»: وَيْلى لك، لأن معنىَ وَيْلٌ: الهلاك.

---

(١) فى «ط»: «حروف الشرط» وكذلك فى «ك» وفى «ع» «حرف الشرط».
(٢) فى «ك» وحروف الاستفهام فحذفت».
(٣) النساء / ١٧٦.
(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع».

ولو قَدْرت أيضًا: وَيْلَك، لكان خَلْفًا[١] من القول، بل المراد: مطلق الهلاك لك، فالأوْلى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوبًا، ولا تخصيصَ فيه، إذ تخصيصُه بالنّظر إلى المخاطب إنما كان بذكْر الفعل النّاصب، والمسند إليه.

وإنما تاخر الخبر عنه مع كونه جارًا ومجرورًا لتقديم الأهّم، وللتّبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قدّمت الخَبر، وقلت: عليك، فَقَبْل[٢] أن تقول: «سلام» ربّما يذهب الوهم إلى اللَّعنْة، فيظن أن المراد: عليك اللّعنة، ولهذا انخزل أبو تّمام وترك الإنشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة، وقال:

٥٧ = * على مْثلِها من أرْبُعٍ ومَلاعِب [٣]*

فعارضه شخص كان حاضرًا، وقال: لعنة الله والملائكة والناس أجميعن، وبعد المصراع:

٩١ * تُذال/ مصوناتُ الدّموعِ السّواكب *

(١) = الخَلْف بفتح الخاء وسكون اللام: الردئ من القول يقال: سكت ألفًا، ونطق خلْفًا.

(٢) فى ط: «فقيل» بالياء، تحريف.

(٣) هو الشاهد الرابع والخمسون فى الخزانة.

البغداديّ: «على أنه لما أنشد المصراع الأول عارضه شخص فقال: «لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فانخزل منه وترك الإنشاد، لأنّ تقديم الخبر فى مثله يوهم الدعاء باللعنة».

وذكر البغداديّ ان ابن أبى الأصبع فى «تحرير التحبير» يسمىّ هذا النوع: التوليد..

فأبو تمام ولدّ من الكلامين كلامًا ينافى غرض أبى تمام من وجهين:

أحدهما: خروج الكلام عن التشبيب إلى الهجاء بسبب ما انضم إليه من الدعاء.

والثانى: خروج الكلام عن أن يكون بيتًا من الشعر إلى أن صار قطعة من نثر».

= وضمير «مثلها» مفسر بالتمييز المجرور بـ «من».

= والأربُع: جمع رَبْع بالفتح وهو محلّة القوم ومنزلهم.

= نذال: مضارع: أذا له بمعنى: أهانه وهو متعدٍّى ذال الشيء ذيلاً: هان.

= والمصونات من الصون، وهو خلاف الابتذال.

= والسواكب:المنصبّة، فإن سكب يأتى لازمًا، يقال: سكب الماء سكبًا وسكوبًا: - انصبّ، ويأتى متعديًا، يقال: سكب زيد الماء»: انظر الخزانة حول هذا الشاهد وانظر ديوان أبى تمام / ٣٦.

هذا مع أن «سلام» لايجوز أن يكون بمعنى مصدر سَلّمْت، لأن سَلّمت مشتقّ من: سلام عليك كلبيّت من لَبَّيْك، وسَبّحْت[١] من: سبحان الله، فمعنى سلّمت: قلت: سلامٌ عليك، كماأن لبّيْت، وسبّحت بمعنى قلت: لبَّيك، وسبحان الله، فمعنى «سلام» الذى هو بمعنى مصدر سَلّمت قول: سَلامٌ عليك.

فعلى ما فسّر المصنّف ينبغى أن يكون معنى سلام عليك قولى[٢] للفظ: سلام عليك، وليس كذا، بل «سلامٌ» فى قولك: سلامٌ عليك بمعنى المصدر: سَلمّك الله، أى جعلك سالمًا، فالأصل: سَلمّك الله سلامًا، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوبًا، وكان النّصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلمّا قصدوا دوامَ نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا النّصب الدّالّ على الحدوث فرفعوا. «سلام».

وكذا أصل: «ويلٌ لك»: هلكت وبلاً أى هلاكًا، فرفعوه بعد حذف الفعل نقضًا لغيار[٣] معنى الحدوث.

[الجملة الخبرية وشروطها]

(ص): «والخبر قد يكون جملةً نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبو ه: فلا بدّ من عائد وقد يحذف».

(ش): أعلم أن خبر المبتدأ قد يكون جملة اسميّة أو فعليّة كما مثّل به المصنف، وإنّما جاز ان يكون جملةً لتضمّنها للحُكْم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد له.

وقال ابن الأنبارى وبعض الكوفيين: لا يصحّ أن تكون طلبيّة، لأنّ الخبر

(١) فى ط فقط: «سبحلت».

(٢) فى «ع» فقط: «قول» مكان «قولى».

(٣) فى ط فقط: «لغبار» بالباء، تحريف.
وفى القاموس: «غايره: بادله» فهو مصدر: غاير. كقاتل قتالاً، وفى القاموس أيضًا: «الغيار» الكسر: البدال وعلامة أهل الذّمّة.

مايَحْتمل الصّدق والكَذب، وهو وَهْمٌ، وإنّما أُتـوا من قِبَل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليسَ المرادُ بخبر المـبتدأ عند النّحاة ما يـحتمل الصِّدق والكذب كـما أن الفاعل عندهم ليس من فَعل شيئًا، ففى قـولك: أزيدٌ عندك؟ يُسمّون الظّرف خبرًا مع أنه لا يحتمل الصِّدق والكذب، بل الخبر عنـدهم ما ذكره المصنّف، وهو المجرّد المسند المغايِر للصفّة المذكورة.

ويدلّ على جـواز كونها[1] طلبيّة قـوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُم﴾[2]، وأيضًا اتفّقوا على جواز الرفّع فى نحو قولهم: أمّا زيدٌ فاضربه.

وقال ثعـلب: لا يجوز أن تكـون قَسميّة نـحو: ما زيدٌ والله لأضْربـنّه، والاوْلَى الجواز، إذ لا مَنْعَ.

قوله: «فلا بدّ من عائد».

لا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من أن تكون هى المبتدأ معنىً أوْ، لا.

فـإن كانت لـم تحتج إلى الضّمير كما فـى ضمـير الشّأن نحو: هـو زيد قـائمٌ، وكما فى قولك: مقولـى زيـد قائم، لارتبـاطها به بلا ضمير، لأنها هو.

وإن لـم تـكن إياه فـلا بدّ من ضـمير ظاهـر أو مقدّر. وقـد يقام الـظّاهر مـقام الضّمير.

وإنما احتاجت إلى الضمير، لأن الجملـة فى الأصل كلام مستقلّ، فإذا قصدت جعلـها جزء الكـلام، فلابدّ من رابـطة تربطـها بالجزء الآخـر، وتلك الرّابـطة هى الضّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فـمن ثَمّة قيل فى بعض الأخبار: ـ كما يجئ – إن الظّاهر قائم مقام الضمير.

وهذا الضّمير الرّابط يجوز حذفه قيـاسًا وسماعًا، فالقياس فى موضع وهو أن يكون الضّـمير مجرورًا بـ «من»، والجـملة الخبريّة ابتـدائية، والمبتدأ فيـها جزء من

(١) فى ط: «كونه».

(٢) ص/ ٦٠.

المبتدأ الأول نحو البُرُّ: الكُرُّ[١] منه بستِّين أى الكُرمنه، لانّ جزئيّتَهُ تشعر بالضّمير، فيحذف الجارّ والمجرور معًا.

فإن كان المبتدأ الثاني نكرةً فالجارّ والمجرور صفةٌ، له نحو: السّمن مَنوان بدرهم.

وكذا إذا كان معرّفًا باللام، كما فى: البُرُّ الكُرُّ منه بستين، لأن التّعريف غير مقصود قَصْده فهو كقوله:

٥٨= * ولقد أمّر على اللّئيم يَسُبّنِى *[٢]

ويجوز أن يكون حالاً من الضّمير الذى فى الخبر، والعامل فيه الخبر، أى البُرّ: الْكُرُّ كائنٌ بستين كائنًا منه.

قال الفرّاء: ويحذف أيضًا قياسًا، إذا كان الضّمير منصوبًا مفعولاً به والمبتدأ/ «كُلّ»، قال: ٩٢

---

(١) الكُرّ: فى القاموس: الكُرُّ بالضمّ: مكيال للعراق وستة أوقار حمار أو هو ستّون قفيزًا أو أربعون أردبًا.

(٢) هو الشاهد الخامس والخمسون فى الخزانة:
تمامه:

* فمضيتُ ثُمتَ قلت لايعنينى *

البغدادىّ: «على أن التعريف غير مقصود قصده، فإن تعريف «أل.. الجنسيّة لفظيّ، لايفيد التعيين وإن كان فى اللفظ معرفة»..

وجملة «يسبنى» وصف اللئيم فى المعنى، وحال منه باعتبار اللفظ، والأول أظهر للمقصود وهو التمدّح بالوقار، والتحمل. لأنه المعنى: أمرّ على اللئيم الذى عادته سبىّ، ولاشك أنه لم يرد كل لئيم. ولا لئيمًا معيّنًا.

والواو للقسم، و«لقد» أمرّ جوابه، والمقسم به محذوف».

وهذا الشاهد لرجل من بنى سلول.

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤١٦، وشواهد المغنى للسيّوطى ١/ ٣١٠، والخزانة ١/ ١٧٣، ٥٢٨، ٢/ ١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، ٣/ ٢٣٢، ٤/ ١٠٤، والخصائص ٣/ ٢٣٠، ٢٣٢، والتصريح ٢/ ٢١١، والأشمونى ١/ ١٨٠، ٣/ ٦٠، ٦٣.

٥٩ = قد أصْبَحَتْ أمّ الخِيارِ تَدّعى علىّ ذَنْبًا كُلُّه لَم أصنعِ[١]

وقال:

٦٠ = ثلاثٌ كلُّهن قَتَلْتَ عمدًا فأخْزى الله رُابعةً تعودُ[٢]

قال: لأنّ «كلهّم ضربت» بمعنى الجَحْد، أى ما منهم أحد إلاّ ضربت.

وقال السيرافى: ليس هذا بحجّة، إذ كُلّ موجب يتهيأ ردُّه إلى الجَحْد، كما تقول فى زيدٌ ضربت: ما زيدٌ إلاّ مضروب، ثم يقال له: لا تأثير للجَحْد فى جواز حذف الضّمير معه، والسمّاع فى غير ذلك.

أما فى المجرور فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[٣] أى أن ذلك منه.

وأما فى المنصوب فيُشْترط كونه منصوبًا بفعل لفظًا، قال:

٦١ = * فثوبٌ نَسِيتُ وثوبٌ أجُرّ[٤] *

---

(١) هو الشاهد السادس والخمسون فى الخزانة.

البغدادى: على أن الضميرالعائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسًا عندا الفراءّ إذا كان منصوبًا مفعولاً به، والمبتدأ: لفظ: «كل».. وصاحب هذا الشاهد: أبو النجم،

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤، ٦٩، والخصائص ١/ ٢٩٢، ٣/ ٦١، والمغنى ١/ ١٧٠، ٢/ ١٠٦، ١٥٩، ١٦٩، والخزانة ١/ ١٧٣.

(٢) هو الشاده السابع والخمسون فى الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، وهو أنه حذف عائد المبتدأ الذى هو «كلهن» من جملة الخبر، حذفًا قياسيًا عند الفرّاء.

= وتقود: من القود، وهو القصاص فى رواية أخري وجملة: «فأخزى الله» جملة انشائية دعائية،

= «وتعود» من العود وهو الرجوع، وصلته محذوفة أى تعود إلىّ.

والثلاث اللوّاتى قتلهنّ عمدًا إمّا أن يراد بهن ثلاث نسوة تزوجهن، وإما أن يريد ثلاث نسوة هوينه فقتلتهن هواه وجعل مجىء. الرابعة عودًا وإنّ لم تكن جاءت قبل. لأنه جعل فعل صواحبها الماضيات كأنه فعلها». قائله مجهول».

من شواهد: سيبوية ١/ ٤٤، وابن الشجرى ١/ ٣٢٦.

(٣) الشورى/ ٤٣.

(٤) هو الشاهد الثامن والخمسون فى الخزانة: =

أو بصفة محلاّ نحو: أنا زيد ضاربٌ، ولا يخُصّ مع كونه سماعًا بالشعر خلافًا للكوفيين.

وأمّا المرفوع فلا يُحذف لكونه عمدةً، وقد يحذف فى الصّلة فى بعض الأحوال لكونها أشدّ ارتباطًا بالموصول من المبتدأ ـ كما يجئ فى باب الموصولات ـ وجواز حذف الضّمير فى الصّلة أحسن منه فى الصفّة لكون اتصّالها بالموصول أشدّ، إذْ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾[1] ثم الحذف بعدها فى الصّفة أحسن منه فى خبر المبتدأ نحو: جاءني رجل ضربت، لأنها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر، فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة أوْلى.

وإنما كان الحذف فى الصفة أنقص حسنًا منه فى الصلة، إذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصّلة من لوزام الموصول وضروريّاته.

فالحذف فى الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز فى الشّعر بلا ضَعْف[2] وهو فى غيره ضعيف.

وأمّا وضع الظّاهر، مقام الضمير[3] فإن كان فى معرض التفّخيم جاز قياسًا

= صدره:

* فأقْبلْتُ زحفًا على الرُّكبتين*

= من قصيدة لامرئ القيس.

= البغدادى: «على أن حذف الضمري المنصوب بالفعل من الخير سماعىّ، أى فثوب لبسته، وثوب أجره.

وقال ابن عقيل فى شرح الألفية: وجاز الابتداء بثوب، وهو نكرة، لأنه قصد به التنويع.

ورواية الديوان/ ١٠٠.

فلما دنوت منها تسدّيتها فثوبًا نسيت وثوبًا أجُرّ

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤، والمحتسب ٢/ ١٢٤ وابن الشجرى ١/ ٩٣، ٣٢٦، والخزانة ١/ ١٨٠، والمغنى ٢/ ٥٢٤، ٧٠٤، والعينى ١/ ٥٤٥، والأشباه والنظائر رقم ٣١٢.

(١) الفرقان/ ٤١.

(٢) فى «ط»: «بلا وصف ضعف» تحريف.

(٣) فى «ع» فقط: «موضع المعتمد» مكان: «مقام الضمير».

كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾(١) أى ما هى؟ وإنْ لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشّعر بشرط أن يكون بلفظ الأولّ قال:

٦٢ = لعمرُك ما معنٌ بتـارك حقّه ولا مُنْسِيءٍ معـــنٌ ولا متيسّرُ(٢)

بَجّر منسيء، فإذا رفعته فهو خبر مقّدم على المبتدأ، وقال:

٦٣ = * لا أري المْوتَ يَسْبِقُ المْوتَ شيءٌ (٣) *

وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده.

وقال الأخفش: يجوز،وإن لم يكن بلفظ الأوّل فى الشعر كان أو فى غيره، قال:

٦٤ = إذا المْرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أوْشكَت حبالُ الهُوينى بالفتى أن تَقطّعا(٤)

(١) الحاقة / ١،٢.

(٢) هو الشاهد التاسع والخمسون فى الخزانة.

= البغدادى: على أن وضع الظاهر مقام الضمير إن لم يكن فى معرض التفخيم فعند سيبويه، يجوز فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كهذا البيت.

والشاهد للفرزدق.

والعمْر كما فى الخزانة فتحًا وضمًا واحد، غير أنه متى اتصل بلام الابتداء مقسمًا به وجب فتح عينه، والإجاز الأمران. وجملة: ما معن «جواب القسم، و«ما» فيه، تميمية.

= ولامنسئ: اسم فاعل من أنسأت الشئ: أخّرته. والرواية بجرّ منسى»، وإذا رفعته فهو خبر مقدّم على المبتدأ.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣١، و«الهمع والدر»/ رقم ٤٥٧.

(٣) هو الشاهد الستون فى الخزانة.

تمامه:

* نغَّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا*

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، أى لا أرى الموت يسبقه شىء، أى لا يفوته.

قوله: «نغصّ الموت» يريد:نغصّ عَيْشَ ذا الغنى والفقير. يعنى أن خوف الغنىّ من الموت ينغص عليه الالتذاذ بالغنى والسرور به، وخوف الفقير من الموت ينقصّ عليه السعى في التماس الغنى، لأنه لايعلم أنه - إذا وصل إليه الغنى - هل يبقى حتى ينتفع به أو يقتطعه الموت عن الانتفاع؟

قائله: عدىّ بن زيد.

= وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٠، والخصائص ٣/ ٥٣ وابن الشجرى ١/ ٢٤٣، ٢٨٨، والمغنى ٢/ ٥٥٤، وحاشية يس ١/ ١٦٥.

(٤) هو الشاهد الحادى والستّون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الاسم إن أُعيد ثانيًا، ولم يكن بلفظ الأول لم يجز عند سيبويه، ويجوز =

وليس هذا فى خبر المبتدأ

قال: ويجوز: زيد قام أبو طاهر[١] إذا كان زيدٌ يكنّى بأبى طاهر قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[٢].

ومنع بعضهم فى غير التفخم مطلقًا ولا وجه له مع وروده.

[الخبر الواقع ظرفًا]

(ص): «وما وقع ظرفًا أو جارًا فالأكثر أنه مقدّر بجملة».

(ش): أي ظرفًا أو جارًا، ولم يذكره لجريْه مجراه فى جميع أحكامه حتى سمّاه بعضهم ظرفًا اصطلاحًا.

وانتصاب الظرف خبرًا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنّه هو فى نحو: و﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[٣] ارتفع ارتفاعَهُ.

ولمّا كان مخالفًا له بحيث لا يُطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى نحو: زيد عندك: إن زيدًا عنده خالفه[٤] فى الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويًا، وهو معنى المخالفة التى اتصّف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر.

وأمّا البصريُّون فقالوا: لابد للظّرف من محذوف يتعلّق به/ لفظيّ، إذ مخالفة ٩٣
الشّيء للشيء لا تُوجب نَصبَهُ.

= عند الأخفش سواء كان فى شعر أم فى غيره كهذا البيت».
= والهوينى مصغّر: الهونى، والهونى تأنيث الأهون. وعدّه ابن دريد فى الجمهرة من الكلمات التى وردت مصغرة لاغير، والهوينى: الرفق والراحة.
والشاهد لكلحبة العرينىّ.

(١) فى «ع» أبوه «مكان»: «أبو» تحريف.
(٢) الكهف/ ٣٠.
(٣) الأحزاب/ ٦.
(٤) «خالفه» جواب لـ «لمّا».

وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ.

وقال البصريّون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه كما أنه كذلك اتفّاقًا فى نحو: جلست أمامَك، وخرجت يومَ الجمعة.

والجارّ والمجرور منصوب المحلّ على أنه مفعول به كما أنه كذلك اتفّاقًا فى نحو: مررت بزيد إلاّ أنّ العامل ههنا مقّدر.

وينبغى أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامّة، أي مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن وحاصل، ليكون الظّرف دالاّ عليه.

ولو كان خاصًّا كآكلٌ وشاربٌ وضاربٌ وناصر لم يَجُز، لعدم الدّليل عليه.

وقد يُحْذف خاصٌّ لقيام الدليل، نحو: «مَنْ لك بالمهذّب»؟ أى مَنْ يضْمَن.

ولا يجوز عند الجمهور إظهارًا هذا العامل أصلاً، لقيام القرينة على تَعْيينه، وسدّ الظرف مسدّه - كما يجئ فى: لولا زيدٌ لكان كذا، فلا يقال: زيد كائنٌ فى الدار.

وقال ابن جنيّ بجوازه ولا شاهد له.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾[1] فمعناه: ساكنًا غير متحرّك، وليس بمعنى كائنًا.

وكذا حال الظّرف فى ثلاثة مواضع أُخر: الصّفة، والصّلة، والحال، وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلّق الظّرف والجار والمجرور إلاّ بملفوظ موجود.

وأكثرهم على أن المحذوف المتعلّق به فعل، لأنآ نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق، وإنما يتعلّق الظرف باسم الفاعل في نحو: أنا مارّ بزيد، لمشابهته للفعل، فإذا احتجْنا إلى المتعلّق به، فالأصل أوْلى، وأيضًا للقياس على: «الذّى فى الدار

(١) النمل/ ٤٠.

زيد» و«كل رَجُلٍ فى الدّار فله درهم، والمتعلّق فى الموضعين فعلٌ لا غير ـ كما يأتى.

وذهب ابن السّراج وأبو الفتح: إلى أنه اسم لكونه مفردًا، والأصل فى خبر المبتدأ أن يكون مفردًا.

ولمانع أن يمنع.

قالوا: إنما كان أصله الإفراد لأنه القول المُقْتضي نسبة أمر إلى آخر فينبغى أن يكون المنسوبُ شيئًا واحدًا كالمنسوبُ إليه، وإلاّ لكانت هناك نسْبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبرٌ واحدٌ، فالتّقدير فى: زيدٌ ضَرب غلامُه: زيد مالكٌ لغلام ضارب.

والجواب: أن المنسوب يكون شيئًا واحدًا كما قلتم، لكنّه ذو نسبة فى نفسه، فلا نقدّره بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد فى الصّورة المذكورة ضَرْب غلامه الذى تضمّنته الجملة.

قالوا: إنه يُفصل بالظّرف بين أمّا وجوابها، ولا يفضل بينهما إلاّ بالمفرد - كما يجئ.

والجواب: أنّ الظّرف فى مثله ليس بمستقِرٍّ أىْ بمتعلّق بمحذوف، بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو: أما قُدّامَك فزيدٌ قائم، فهو كالمفعول به فى نحو أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ - كما يجئ فى حُروف الشّرط.

واعلم أن صيروة الجملة ذات محلّ من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدّل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفى فى صيرورتها ذاتَ محلٍّ وقوعُها موقع المفرد.

وإن كان بعد الظّرف معمول نحو: زيد خَلْفك واقفًا فعند ابي علي هو[1] معمول الظّرف لقيامه مقام العامل، ومن ثَمَّة وجب حذفُه.

(١) فى ط فعند أبى على معمول الظرف« بسقوط: «هو» تحريف.

وقال غيره: هو للعامل المقدّر، لأن الظّرف جامدٌ لا يلاقى الفعل فى تركيبه ملاقاةَ اسمِ الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والمصدر لَهُ.

وكذا الخلاف في أن الخبر أيّهما هو؟

ثم ذهب السيّرافي[١]: إلى أن الضمير حذف مع المتعلّق.

وذهب أبو علي ومَن تابعه: إلى أنه انتقل إلى الظّرف، لأنه يؤكّد كقوله:

٦٥ = * فإن فؤادِى عندَكِ الدّهرَ أجمع[٢]*

ويعطف عليه كقوله:

٦٦ = ألا يانَخْلةً مـــن ذات عـرْقٍ عَلَيْك ورَحْمةُ الله السَّلام/[٣]

٩٤

(١) السيرافى: الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى أبو سعيد السّيرافى.
له من التصانيف المشهورة: شرح كتاب سيبويه لم يسبق إلى مثله.
ولد بسيراف قبل ٢٧٠هـ ومات ببغداد ٣٦٨هـ.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون فى الخزانة.
صدره:
* فإن بَكُ جُثمانى بأرضٍ سواكم*
البغدادى: «على أن الضمير انتقل من متعلّق الظرف وهو «عندك».
ووجه الدلالة أنه ليس قبل «أجمع» ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم «إنّ»، والضمير الذى فى الظرف والدهر.
فاسم إنّ والدهر منصوبان، فيقى حمله علي المضمر فى «عندك».
وفى الخزانة: عندك بكسر الكاف، فإنه خطاب لامرأة. فإن قلت: فكيف قال «سواكم»؟ قلت: قد تخاطب المرأة بخطاب جماعة الذكور مبالغة فى سترها، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه/ ١٠].
والبيت من قصيدة لجميل بن معمر.
من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٥، ٣٣٠، والمغنى ٢/ ٧٩، والتصريح ١/ ١٦٦، والعينىّ ١/ ٥٢٥ والهمع والدرر رقم ٣٢٢.

(٣)= البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله بدليل العطف عليه فإن قوله: «ورحمة الله» عطف على الضمير المستكن فى «عليك» الراجع إلى «السلام»، لأنه فى التقدير: السلام حصل عليك»، فحذف حصل ونقل ضميره إلى «عليك» واستتر فيه. ولو كان الفعل محذوفًا مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه».
قال البغدادى: «بيت الشاهد لايعرف قائله، وقيل: هو لـ «الأحوص» والله أعلم، وهو الشاهد الثالث والستون فى الخزانة. =

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾(١).

قال أبو علي: وادّعى بعضهم: أنه مُجْمعٌ علي(٢) أن الظرف إذا اعتمد على موصول أو موصوف أو ذى حال أو حرف استفهام أو حرف نفى فإنه يجوز أن يرفع الظّاهر لتَقوِّيه بالاعتماد كاسمِى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. وكذا قال: إذا وقعت بعده أنّ المصدريّة كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً﴾(٣) لاصريح المصدر، أما قوله:

أحقًا بنى أبناءِ سَلْمى بن جَنْدَلٍ تهدُّدُكم إيّاىَ وَسْط المجالسِ(٤) =٦٧

فلاعتماد الظّرف

قيل: إنما عمل فى «أنّ» بلا اعتماد، لشبهها بالمُضْمر فى أنها لاتوصف مثله.

ويجوز أن يقال فى جميع ذلك: إن الظرف خبر قد تقدّم على مبتدئه.

أما فى غير المواضع المذكورة نحو: فى الدّار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدّم الخبر.

وعند الكوفيّين والأخفش فى أحد قولَيْه: هو فاعل للظّرف لتضمّنه معنى الفعل، كما قالوا فى نحو: قائم زيد.

وإنما قال الكوفيّون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدّم على المبتدأ مفردًا كان أو جملة، فيوجبون ارتفاعَ «زيد» فى نحو: فى الدار زيدٌ، وقائم زيدٌ على الفاعلية لئلا يتقدّم الضّمير على مُفسِّره.

= من شواهد: الخصائص ٢/ ٣٨٦، وابن الشجرى ١/ ١٨٠، والمغنى ٢/ ٣٢، ١٨١، والهمع والدرر رقم ٦٦٦، والتصريح ١/ ٣٤٤، ٣٧٦.

(١) هود/ ١٠٨.

(٢) فى «ط» و«ع» وغيرهما: مجمع عليه ان الظرف». والتصويب من «ك».

(٣) فصلت/ ٣٩.

(٤) هوا الشاهد الرابع والستون فى الخزانة.

البغدادي: «على أن تهددكُمْ فاعل الظرف أعنى قوله: «حقًا» لاعتماده على الاستفهام، والتقدير: أفى حقٍّ تهدّدكم إياى؟ والشاهد للأسود بن يعفر.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٨.

وليس بشئ، لأنّ حقّ المبتدأ التقدّم، فالضّمير متاخرٌ تقديراً كما فى ضَرب غلامَه زيدٌ.

وأمّا الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوز ارتفاعُه بالابتداء أيضًا، إذ هوُ يجوِّز تقدُّم الخبر على المبتدأ، لكنّه لمّا أجاز عَمل الصّفة بلا اعتماد أجاز كون زيدٌ فى: قائم زيد فاعلاً أيضًا.

وله فى جواز عمل الظّرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأن الظّرف أضعفُ فى عمل الفعل من الصّفة، وثبوت الإجماع على جواز: فى داره زيدٌ يصحح تقدَيم الخبر، ويمنعُ كونَ زيد فاعلاً، وإلا لزم الإضمار قبل الذّكر. وكذا قولهم: إن فى الدار زيدًا دلّ على أن زيداً كان مبتدأ وإلاّ لم ينتصب.

ومنع بعض البصريّين من نحو: فى داره قيام زُيد، وفى دارها عبدُ هند، وذلك لأن المبتدأ حقّه التقّديم فجاز عود الضمير من الخبر إليه نحو: فى داره زيدٌ.

فأما ما[1] أضيف إليه المبتدأ فليس له التّقدم الأصلى.

والأوْلى جوازُ ذلك كما ذهب إليه الأخفش، وذلك لأنه عَرض للمضاف إليه بسبب التّركيب الإضافى الحاصل بينه وبين المبتدأ، وصيرورته معه كاسم واحد مرتبةُ التقديم تبعًا للمبتدأ وإن لم يكن له ذلك فى الأصل.

وقد ورد فى كلامهم: «فى أكفانه دَرْج الميتّ»[2].

[عدم وقوع ظرف الزمان خبراً عن اسم عين]

واعلم أن ظرف الزّمان لا يكون خبرًا عن اسم عَيْنٍ، ولا حالاً منه، ولا صفة له لعدم الفائدة إلاّ فى موضعين:

أحدهما: أن تُشبه العينُ المعنى فى حُدُوثها وقتًا دون وقت نحو: الليَّلةَ الهلالُ.

(١) فى «ط» فأما أضيف إليه بإسقاط «ما»، تحريف.

(٢) ومنه قولهم: أنفذتُه فى دَرْج كتابى بسكون الراء أى فى طيّه.

الثانى: أن يُعْلم إضافةُ معنىً إليه تـقديراً نحوُ. قولِ امرئ القيس: «اليوم خمرٌ وغدا أمرٌ» أى شُرب خَمْرٍ.

وقوله:

٦٨= * أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهْ (١)*

أى حوايته.

ولو قـلت: الأرض يـوم الجمـعة، وزيـد يوم السّبت لـم يجـز، لأنه لا فـائدة لتخصيص حصول شيءٍ بزمان هو فى غيره حاصلٌ مثلُه.

ويكون ظرف الزّمان خبراً عن اسم معنىً بـشرط حدوثه، ثم يُنْظر، فإنْ استغرق ذلك المعنى جميعَ الزّمان أو أكثَرَه، وكان الزّمان نكرةً رُفع غالبًا نحو: الصومُ يومٌ، والسيّر شـهرٌ إذا كان السّير فـى أكثره، لأنه باستغـراقه إيّاه كأنّه هو، ولا سـيّما مع التّنكير المناسب للخبريّة.

ويجـوز نصبُ هذا الـزّمان/ المنـكّر وجرّه بفـى نحو: الـصوم فى يومٍ أو يـومًا ٩٥
خلافًا للكوفيّين، ذلك أن «فى» عندهم يوجب التّبعيض، فلا يُجيزون: صمت فى يوم الجمعة بل يوجبون النّصب.

والأوْلى جوازُه كما هو مذهب البصريّين، ولا تعلم إفـادة «فى» للتبعيضْ.

وإن كان الزمان مـعرفةً نحو: الصّـوم يومَ الجمعة لم يـكن الرّفع غالبًـا كما فى

(١) هو الشاهد الخامس والستون فى الخزانة.
البغدادى: «على أنه بتـقدير» حواية نَعَم ليصح الإخبار عن اسم العين بـاسم الزمان، فإن قوله: أكُلَّ عام منصوب على الظرف فى موضع خبر لقوله: نَعَمٌ فوجب تقدير مضاف.
ونسب الرجز إلى رجل من ضبّة، وقال شراح أبيات سيبويه: هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى:
من شواهـد: سيبويـه ١/ ٦٥، والإنصاف / ٦٢ والعـينى ١/ ٥٢٨، والأشبـاه والنظائـر رقم / ٦٥، واللسان: «نعم».
وبعده:

يُلقحُـه قـوْمٌ وتنتجونهْ أربابه نوكى فلا يَحمـــونهْ

الإوّل[١] عند البصريّين.

وأوجب الكوفيّون النّصب كما أوجبوهما فى المنكّر للعلة المذكورة.

فإن وقع الفعل لا فى أكثر الزّمان سواءٌ كان الزّمان معرّفًا أو منكّرًا فالأغلب نصبه أو جرّه بـ «فى» اتفّاقًا بين الفريقين نحو: الخروج يومًا أو في يوم، والسّير يومَ الجمعة أو فى يوم الجُمعة.

وأما قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾[٢] فلتأكيد أمر الحج، ودعاء النّاس إلى الاستعداد له حتّى كأن أفعاَل الحج مستغرِقةٌ لجميع الأشهر الثلاثة.

[وقوع ظرف المكان خبراً عن اسم العين]

وإذا كان ظرف المكان خبرًا عن اسم عَين سواء كان اسم مكان أوْ، لا، فإن كان غيرُ مَتصرِّف نحو: زيد عندك فلا كلام فى امتناع رفعه.

وإن كان متصرّفًا وهو نكرة فالرّفع راجحٌ نحو: انْت منى مكانٌ قريبٌ ودارُك[٣] منى يمينٌ أو شمالٌ، وهو باق على الظرفيّة عند البصريّين، والمضاف محذوفٌ إما من المبتدأ، أَى مكانُك منيٍّ مكانٌ قريبٌ أو من الخَبَر أىْ أنت منى ذو مكانٍ قريب.

ومثلُه عند الكوفيّين بمعنى اسم الفاعل، فيجب رفعه، وليس بظرف ـ كما يجئ عن قريب.

وإن كان معرفةً فالرّفع مرجوحُ نحو: زيدٌ خَلفْك، وداري أمامَك وذلك لأن أصل الخبر التنّكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختصّ بالشّعر نحو قوله:

٦٩ = * إلاّ جَبْرئيلُ أمَامُها[٤]*

(١) فى «ط» «إلا» مكان الأول» تحريف.

(٢) البقرة/ ١٩٧.

(٣) فى ط: «وأدراك» مكان: «ودارك» تحريف.

(٤) هو الشاهد السادس والستون فى الخزانة: =

خلافًا للجَرْميّ والكوفيّين.

وإذا كان المكان فى موضع الخبر عن عَيْن، والمراد تعيين المنزلة من قُرْب أو بُعد قال سيبوهة: لا يُسْتعمل منه إلا ما استعملته العرب، فلا تَقُلْ: هو منى مَجْلسُك، ومتكأ[١]، زيد، ومَرْبطُ[٢] الفَرس، قال: ولو أظهرت المكان فى هذه الأشياء جاز نحو: هو منّي مَكانُ مَجْلسك، ومكان متّكا زيد، وذلك أن المكان يستعمل قياسًا فى تعيين القُرْب أو البُعْد.

ومما استعملته العرب «مَقْعد» قولهم: هو منّي مَزْجر الكلب أى مُهانٌ ومَقْعد القابلة، أى قريبٌ، وكذا مَعْقد الإزار، ومَقْعَد الخاتن[٣] وهو منّى مناط الثُّريّا أى بعيدٌ، قال أبو ذوءيب:

فَوَرَدْنَ والعُيُّوقُ مَقْعَد رابئ الـ ضُرباء خَلْفَ النّجم لاَ يتَتَلَّعُ[٤] = ٧٠

= قطعة من بيت وهو:

شهدْنا فما نلقى لنا من كتيبة يدَ الدّهر إلاّ جَبْرئيل أمامُها

البغدادى: «علىَ أن الظرفَ الواقع خبرًا إذا كان معرفة يجوز رفعه بمرجوحية، والراجح نصبه، وهذا لايختصّ بالشعر خلافًا للجرمَى، والكوفيين.

و«جبرائيل» مبتدأ، و«أمامُها» بالرفع خيره، والجمله صفة للكتيبة، و«من» زائدة.

وفى الخزانة نسبة هذا البيت إلى حسّان غير صحيحة. لأنه غير موجود في ديوانه والصواب هو لكعب بن مالك.

(١) فى ط: «ومتكاء»، تحريف.

(٢) اسم الموضع: «مَربط» بكسر الباء أو مَرْبَط بفتحها فهو من باب ضرب، ونصر.

(٣) فى ط «الحائن» بالحاء، تحريف.

(٤) البغدادى: «على أن «مقعد» ظرف منصوب وقع خبرًا عن اسم عين، وهو العَيوق. وهو الشاهد السابع والستّون فى الخزانة.

والشاهد من القصيدة العينيّة المشهورة لأبى دؤيب والعيّوق: كوكب أحمر يطلع حيال الثريا وفوق الجوزاء.

والرابئ: مهموز الآخر اسم فاعل من: ربأهم من باب: «منع» بمعنى علا وارتفع، ورفع وأشرف.

ورابئ الضرباء: هو الذي يقعد خلف ضارب قداح الميسر، يرتبئ لهم فيما يخرج من القداح فيخبرهم به، ويعتمدون على قوله فيه، وهو مأخوذ من ربئية القوم، وهو طليعتهم.

والضرباء: جمع ضريب ككريم وكرماء، وهو الذي يضرب بالقداح وهو المُوكّل بها.

وبَتَلّع: يتقدّم ويرتفع، مأخوذٌ من التّلعة. يقول: وردت الأتن الماء،والعيّوق من النجم مقعد رابئ =

أيْ عال مشرف كالأمين[١] على الياسريين[٢]، فإنه أعلى منهم ليشرف عليهم كيْلا يخونوا.

[ويقال[٣]:

٧١ = * هم درج[٤]*

أى مسرعون مساعدون،فالدرج:الطريق الذى يدرج بالسّيول[٥]،أى يطوى].

= الضرباء من الضّرباء.

وفى رواية البغدادى: «خلف النجم»، قال البغدادى: وإنما قال: خلف النجم لأنك فى الصيف ترى المجرّة عند الإسحار كأنها ملوية، فترى العبّوق متخلف. عن الثريا. وهذا الوقت الذي أشار إليه هو وقت ورود الوحش الماء، ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المشارع ونواحيها.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٠٥، وانظر ابن يعيش ١/ ٤١، والمفضليات / ٨٦٤.

(١) فى «ط» «الأمين» بالنون، وكذلك بعض النسخ المخطوطة وبعضها الآخر: «الأمير» بالراء.

(٢) كالباسريّين: «اللاعبون بالميسر».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط، و«ع» صوابه من النسخ الأخرى المخطوطة.

(٤) هو الشاهد الثامن والستون فى الخزانة.

= قال البغدادى:

* هم دَرَج السّيول*

قطعة من بيت وهو:

أَنُصْبٌ للمنيّة يعتريهم رجالى أم همُ دَرَجَ السُّيولِ

على أن درجًا ظرف منصوب وقع خبراً لقوله: هم.

وصاحب الشاهد: إبراهيم بن هرمة يبكى به قومه لكثرة من فقد منهم.

والنُصْبُ: الشئ المنصوب، والشّر والبلاء ودرج السيّول: الموضع الذى يمرّ به السيل، فينزل من موضع إلى موضع حتى يستقر».

يقول: قومى كانوا غرضًا للمنيّة فأهلكتهم أم كانوا فى ممّر السيل فاجترفهم؟

فرجالى مبتدأ ونُصْبٌ خبره، وجملة يعتريهم بالياء صفة لنصب، وبالتاء حال من المنية. أى تنزل بهم.

(٥) فى «ك»: بالشلول مكان: السيول، والشلول موضع بنواحى المدينة.

والشاهد من ثلاثة أبيات لم بذكرها البغدادى كعادته فى الإتيان بالشاهد، وشرحه وشرح بعض أبيات القصيدة التى ورد فيها وهى:

أتذكُرُ عهد ذى العهْد المُحيل وعصرَك بالأ عارف والشّلول

وتعريج المطيّة يَوْمَ شَوْطَى على العَرصَات والدِّمن الحُلولِ

أنصب للمنية.....إلخ

وفى مجاز القرآن لأبى عبيدة جاء برواية أخرى هى:

أرجُمًا للمنون يكون قومى لريب الدهر أم دَرَجُ السّيولِ

انظر مجاز القرآن ١/ ١٠٧ وديوان ابن هرمة/ ١٨٠ - ١٨١.

قال بعضهم: ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو: مقعد الإزار، فجعلُه ظرفًا أوْلى من رفعه.

وما كان منها فى معنى البُعد كمناط الثريّا فرفعه أولى، قال: لأن الظرف حاوٍ للمظروف، فقربُه من المظروف يحقّق له الاحْتواء.

وفيه نظر، وذلك، لأن الظّرف فى قولك: أنت منّى مناط الثّريا ليس بعيدًا من المظروف، بل هو محتوٍ عليه، لكنّهما بعيدان عن المتكلّم.

ويجب رفع كلّ واحد من ظرفَيْ الزّمان والمكان إذا كان متصرّفًا، ومَوْقتًا محدودًا وأخبرت به عن اسم عَيْن لإرادة تقدير المسافة القريبة، أو البعيدة نحو: دارُك منّى فرسخٌ، وأنت منّى بريدٌ، ومنزلك منّى ليلة، أي ذات مسافة فَرْسخ على حذف مضاف بعد مضاف، وكذا ذو مسافة سُرِى ليلةٌ، ومنيّ متعلّق بمدلول الخبر، أى بعيدةٌ منّى هذا القَدْر.

وكذا قولهُم: هو منّى فوتُ اليد، أى إذا مددت إليه يدى لم أَنَلْه، وهو منى دعوةُ الرجل، أى إذا صاح الرجل لم تبلغْهُ صيحته، والتقدير: ذو مكان فوتِ اليدِ وذو مكان بلوغ دعوةِ الرجل.

وأمّا / انتصاب نحو قولك: دارى خَلْفَ دارك فرسخين وميلاً وبريدًا أو يومًا ٩٦
وليلة، فلأن الخبرَ هو «خلف دارك» ونصبُها على الحال عند المبّرد من الضمير فى الخبر أى ذاتَ مسافة فرسَخَيْن.

وعلى التمييز عند الجمهور، وهو تمييز عن النِّسبة أى تباعدت فرسخين، فالفرسخان مُبْعِدان لها كما أن الماء فى امتلاء الإناء ماء مالىءٌ.

ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك: دَنَوْت أَنْملةً[1] أى دُنُوّ أَنْملة كما قيل

(١) «الأنملة بالفتح: واحدة الأنامل وهى رءوس الأصابع.... وقد يضم أولها؛ ذكره ثعلب فى باب المفتوح أوله من الأسماء.
وأما ضمّ الميم فلا أعرف أحدًا ذكره غير المُطَرِّزى فى المُغْرب.
وفى القاموس: الأنملة تثليث الميم والهمزة تسع لغات التى فيها: الظفر، جمعها: أنامل وأنُملات.
وانظر التعليق على ذلك فى هامش القاموس طبع مؤسسة الرسالة ببيروت.

فى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾(١).

ويجوز رفعُها «وخَلْف» ظرف للخبر أى ذاتُ مسافةِ فَرْسَخَيْن خلف دارك، أو هما خبران.

وكذا قولهم: دارى مِنْ خَلْفِ دارك فرسخين أو فرسخان، لأن دخول «مِنْ» فى مثله وخروجها على السّواء كما فى قولك: جئت قَبْلَك، ومِنْ قَبْلِك.

قال أبو عمرو: إذا دخلت «مِنْ» وجب الرّفع فى الظروف التي بعد المجرور، لأن التّمييز فضلة، وبدخول «مِنْ» خرج الكلام عن التّمام.

وليس بشىء، إذْ يقال: دارى مِنْ خَلْفِ دارك. ويسكُت عليه.

ويجوز أيضًا: أنت مِنّى فَرْسَخَيْن بالنّصب على أن «مِنّى» خبرًا لمبتدأ أىُ من أشياعى، وفَرْسَخَيْن حال، أي ذَوِى سَيْرِ فَرسْخَيْن، أو على الظّرف أى فى فرسخين، أى أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين كقوله ﷺ: «سَلمْانُ منا».

وأعلَمْ أنّ نحو: خَلْف، وقُدّام من الظّروف ظروفٌ عند البصريّة أضُيفت أو لم تُضَفْ، وتَرْكُ الإضافة قليلٌ عندهم(٢).

وهى عند الكوفيّة لا تكون ظروفًا إلاّ مع الإضافة، أمّا عند الإفراد فهى بمعنى اسم الفاعل فمعنى: جلسْتُ خلفًا عندهم، أي متأخّرًا نصب على الحال، وقام مكانًا طيّبًا أي مغتبطًا، فإذا وقعت خبرًا عن المبتدأ وجب عندهم رفْعُها، نحو: أنت خَلْفٌ وقُدامٌ أى متأخر ومتقدّم.

والبصرّية تجوّز نصبهًا على قلّة ـ كما ذكرنا.

---

(١) الزخرف/ ٣٢.

(٢) «عندهم» سقطت من «ع».

وأمّا رفعها عندهم فعلى حذف المضاف ـ كما مر ـ وهى باقية على الظّرفيّة، وهو الأوْلى، إذْ خروج الشّىء عن معناه خلافُ الأصل، فلا يُرتكب ما أمكن حملُه على عدم خروجه عنه، قوله:

وساغ لى الشّراب وكنْتُ قبلاً أكـــاد أغَصُّ بالماء الحَميمِ[1] = ٧٢

أي قَبْلَ ذلك يقوّى مذهب البصريّة.

وأعلم أنّ اليوم إذا وقع خبرًا عن لفظى الجُمعة والسّبت جاز نصبُه على ضعفه لكونهما فى الأصل مَصْدَرين، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أى الاجتماع أو السّكون. والأولى رفعه لغلبة الجُمعة والسّبت فى معنى اليومين.

ولا يجوز نصب «اليوم» خبرًا عن الأحد والاثنين، إذ هما بمعنى: اليَوْمَيْن، واليوم لا يكون فى اليوم.

وأجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال: أنا اليوم أفعل كذا أى الآن فمعنى اليومَ الأحد أي الآن الأحد، والآن أعمّ من الأحد فيصّح أن يكون ظرفه.

[خبر المبتدأ المنفرد]

هذا ولْنَذْكر طرفًا مما يتعلّق بخبر المبتدأ إذا كان مفردًا، فنقول: هو إمّا مشتق أو جامد وكلاهما، إمّا أن يغاير المبتدأ لفظًا أوْ، لا.

---

(١) البغدادى: «على أن أصله: «قبل هذا» فحذف المضاف إليه، ولم ينو لفظه، ولا معناه، وهو الشاهد التاسع والستون فى الخزانة.

والبيت ليزيد بن الصيعق «وعند العينى: عبد الله بن يعرب بن معاويةَ. ويرى البغدادى أن روايته «فساغ» بالفاء خطأ -

= والحميم: الماء الحار، وليس بمراد، وإنما أورده للقافية وهو من الأضداد، يطلق على الماء البارد أيضًا وفى المصادر النحويه الأخرى قافيته تاء مكسورة، وهى «الفرات» مكان: «الحميم».

من شواهد: ابن يعيش ٤/ ٨٨، وشرح شذور الذهب/ ١٠٤ والعينى ٣/ ٤٣٥، وشرح التصريح ٢/ ٥٠ والهمع والدرر رقم ٨١٣.

والأوّل إمّا أن يتّحد به معنى: زيد أخوك، وزيد قائم، أو يغايره معنىً أيضًا، والمغاير يقع خبرًا عنه، إمّا لمساواته فى معنىً كقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾(١) أو لحذف المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو: دارى منك فَرْسخان، أى بُعْد دارى فرسخان، أو دارى منك ذات مسافة فرسخين، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنًى والآخر عَيْنًا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتّى صار كأنه هى كقول الخنساء:

٧٣ = تَرْتَعُ ما رتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ فإنّما هى إقبالٌ وإدْبارُ(٢)

وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾(٣).

٩٧ وإنْ قَدّرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ، أى لكن ذا / البرّ مَنْ آمن، وحالهُا إقبال، أو فى الخبر: نحو: برّ مَنْ آمن، وذاتُ إقبال، أوجعلنا المَصدر بمعنى الصّفة، نحو: ولكنّ البارّ، وهي مُقْبِلة جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة.

والثانى: أى الذى لا يغاير المبتدأ لفظًا يُذْكر للدّلالة على الشُّهرة أو عدم التغيّر كقوله:

٧٤ = أنا أبو النّجم وشِعْرِى شِعْرى(٤)

---

(١) الأحزاب/ ٦

(٢) هو الشاهد السبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبرًا عن اسم العين؛ إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هى. هذا من قبيل: زيد عدل».

= رتعت الإبل: إذا رعت، وأرتعتها: تركتها ترعى.

= وادّكرت: تذكرت ولدها، وأصله: إذْ نكرتْ.

من شواهد: سيبويه ١ / ١٦٩ والمقتضب ٣ / ٢٣٠، ٤/ ٣٠٥، والخصائص، ٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٨٩، والمنصف ١/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٤٣، وابن الشجرى ١/ ٧١، وابن بعيش ١/ ١١٥، والتصريح ١/ ٣٣٢، والأشباه والنظائر رقم ٤٥ بتحقيقى. وانظر ديوان الخنساء/ ٥٠.

(٣) البقرة/ ١٧٧.

(٤) هو الشاهد الحادى والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة، أى شعرى الآن هو شعرى المشهور المعروف بنفسه لاشىء آخر. =

اى هو المشهور المعروف بنفسه، لابشئ آخر، كما يقال مثلا: شِعْرى مليحٌ، وتقول: أنا أنا أى ما تغيرت عما كنت، قال:

رَفَوْنى وقالوا يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ فقلت ـ وأنكرتُ الوجوهَ ـ هم همُ[1] =٧٥

وأمّا الجامد فإن كان مؤوّلا بالمشتق نحو قولك: «هذا القاع عَرْفجٌ[2] كلُّه»، أي غليظ تحمّل الضمير، فكلّه ههنا تأكيد للضّمير.

ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخّرًا عن الخبر،

وإن لم يكن مؤولاً به لم يتحّمله خلافًا للكسائي، فكأنه نظر إلى أنّ معنى: زيد أخوك: متّصف بالأخوة، وهذا زيدٌ، أى متّصف بالزَّيْديّة، أو محكوم عليه بكذا.

وذلك، لأن الخبر عَرضَ فيه معنى الإسناد بعد أن لَم يُكن، فلابُدّ من رابط، وهو الذى يقدّره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر.

فالجامد كلّه على هذا متحمّل للضّمير عند الكسائىّ، لكنه لـمّا لم يُشابْه الفعل لم يرفع الظّاهر كالمشتقّ.. وكذا لمَ يجْر على ذلك الضّمير تابعٌ لخفائه.

وأمّا المشتق فهو متحمّل للضّمير اتفاقًا، إن لم يرفع الظّاهر خبرًا كان أو نعتًا أو حالاً، فيستكنّ فيه إنْ جرى على مَنْ هوله، نحو: زيد قائم.

وإنْ جرى على غير مَنْ هوله أكّد المستكنّ به بمنفصل خبرًا كان المتحمّل[3]

= من شواهد: الخصائص ٣/ ٣٣٧، والمتصف ١/ ١٠، وابن الشجرىّ ١/ ٢٤٤، وابن يعيش ١/ ٩٨، ٩/ ٨٣، والهمع والدرر رقم ١٤١.

وانظر الأغانى ٢٢/ ٣٧١ (الثقافة).

(١) هو الشاهد الثانى والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم فى البيت قبله، أى هم الذين يطردوننى، ويطلبون دمى.

وصاحب البيت أبو خِراش الهذلىّ.

= رفونى: رفوت الرجل: إذا سكنته، ويقال: رافيت فلانًا: إذا وافقته.

من شواهد: الخصائص ١/ ٢٤٧، ٣/ ٣٣٧. وشرح أشعار الهذليين/ ١٢١٧.

(٢) = القاع: الأرض المستوية، والعرفج: شجر ينبت فى السهل. الواحدة: عرْفجة.

(٣) فى ط: «المحتمل» مكان: «المتحمّل».

للضمير، نحو: أنا زيد ضاربه أنا، أو نعتًا نحو: لقيت رجلاً ضاربهُ أنا، أو حالاً نحو: لَقيَكَ زيدُ مُكرِمه أنت، أو صلة نحو الضّاربهُ أنا: زيدٌ.

وإن أُمِن اللّبْس جاز تْركُ الضّمير المنفصل فى هذه الصّور عند الكوفية.

وأمّا البصريّة فأوجبوه طَرْدًا، نحو: هْندٌ زيد ضَاربته هي.

وتمام البحث فيه يجئ فى باب الإضمار ـ إن شاء الله تعالى.

[مواضع تقديم المبتدأ وجوبًا]

(ص): «وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صَدْرُ الكلام مثل: مَنْ أبوك؟ أو كانا معرفتين، أو متساويين مثل: أفضلُ منك أفضل منّى، أو كان الخبر فعلاً له مثل: زيد قام وجب تقديمهُ».

(ش): قوله: «من أبوك؟» مبنيّ على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يُخْبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمّنة استفهامًا، أو نكرة هى أَفعَل تفضيل مقدّم على خبره، والجملة صفةٌ لما قبلها، نحو: مررت برجل أفضلَ منه أبوه.

وغير سبويه على أن مثل هذين خبران مقدّمان.

والمثال المتّفق عليه فى مثل هذا المقام: من قام؟ وما جاء بك؟ وأيّهم قام؟ ومن قام قمت.

وإنّما كان للشّرط والاستفهام والعَرْض والتّمني، ونحو ذلك ممّا يغيّر معنى الكلام مرتبةُ التّصدّر، لأن السّامع يبني الكلام الّذى لم يصدّر بالمغيّر على أصله، فلو جّوز أن يجئ بعده ما يغيِّره لم يَدْر السّامع إذا سمع بذلك المغيّر أهو راجع إلى ما قبله بالتّغيير أو مغيّر لما سيجىء بَعْده من الكلام فيتشوّش لذلك ذهنُه؟.

وكذلك حُكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدّره نحو: غلام مَنْ قام؟ وغلامُ مَنْ يقم أقم؟ لان معنى الشّرط أو الاستفهام يَسْرِى إلى المضاف، وإلاّ لم يجز تقدّمُه على ماله الصّدر.

قوله: «أو كانا معرفَتَيْن أو متساويين» ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخّر المبتدأ عن الخبر معرفتيْن أو متساويَيْن من قيام القرينة المعنويّة الدالة على تعيين المبتدأ كما فى قوله:

بَنُونا بنو أبنائِنا وبناتُنا بنوهُنّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعد[1] =٧٦

وذلك، لأنّا نعرف أن الخبر محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الّذى تُذْكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، أي مثلُ أبى حنفية.

ولو أردت تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف فأبو يوسف هو الخبر، ومثله قول/ ٩٨ أبى تمام:

لُعابُ الأفاعى القاتلات لُعَابُه وأرْىُ الجَنى اشتارَتْهُ أيدٍ عواسلُ[2] =٧٧

أي بنو أبنائنا مثلُ بنينا، ولعابُه مثل لعاب الأفاعى.

---

(١) هو الشاهد الثالث والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفًا وتخصيصًا يجوز تأخير المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية على تعيين المبتدأ فإنه قدم الخبر هنا على المبتدأ لوجود القرينة من حيث المعنى:

وفى الخزانة: هذا البيت لايعرف قائله مع شهرته فى كتب النحو، ورأيت فى شرح الكرمانى فى شواهد شرح الكافية للخبيصى أن قائله أبو فراس همّام الفرزدق بن غالب.

من شواهد: الإنصاف ١/ ٦٦، وأوضح المسالك رقم ٧١، وابن عقيل ١/ ١٠١، والتصريح ١/ ١٧٣، والأشمونى ١/ ٢١٠، والهمع والدرر رقم ٣٢٧.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «لما تقدم في البيت قبله، أى لعابه مثل لعاب الأفاعى.

= والأرْى: مالزق من العسل فى جوف الخلية،

= والجَنى: العسل، والإضافة للتخصيص.

= واشتارته: «استخرجته، يقال: شارفلان العسلَ شَوْرًا وشيارًا، وشيارة: إذا استَخرجه.

= والعواسل: جمع عاسلة أى مستخرجة العسل. والعاسل: مشتار العسل من موضعه.

والمصراع الأول بالنسبة إلى الأعداء سمٌّ قاتل، والمصراع الثانى بالنسبة إلى الأولياء شفاء عاجل.

= ولعابه: مبتدأ مؤخر، ولعاب الأفاعى: خير مقدم وأرى معطوف على الخير.

والشاهد أحد أبيات عشرة فى وصف القلم لأبى تمام.

وانظر الحيوان ١/ ٦٧، وأمالى المرتضى ١/ ٥٣٦.

قوله: «أو كان الخبر فعلاً له» أي فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ نحو: زيدٌ قام فإنّه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل.

فإن قيل: فَلْيَجُزْ إن كان الضمير بارزًا نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

قلت: يشتبه المبتدأ بالبدل من الضّمير أو بالفاعل على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة[١]» أو تقول: منع ذلك حملاً على المفرد.

مع أنه قيل في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنهُمْ ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٣]: إن «كثير» و«الذين» مبتدآن مُقَدّما الخَبَرَيْن.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو: الذّي يأتيني فله درهم نظرًا إلى أصل الفاء الذى هو التّعقيب، وأيضًا لكونه فاء الجزاء، وهو عَقِبُ الشّرط، لاستحقاق أداته صَدْرَ الكلام.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا جاء بعد «إلاّ» لفظًا أو معنًى نحو: ما زيدٌ إلا قائم وإنّما زيد قائم، لأنك إن قدّمته من غير إلاّ انعكس المعنى ـ كما ذكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيره.

ولا يجوز التقديم مع إلاّ لما يجىء فى باب الاستثناء.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو: لَزيد قائمٌ أو كان ضَمِير الشّأن للزوم تصدّرهما.

[مواضع تقديم الخبر وجوبًا]

(ص): «وإذا تضمّن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل أين زيد أوكان مُصَحِّحًا[٤]

(١) حديث شريف رواه مسلم رقم ١٥١٨٩ فى الجامع المفهرس لألفاظ حديث مسلم.
(٢) المائدة/ ٧١. (٣) الأنبياء/ ٣.
(٤) علق الشريف على هذه الكلمة بقوله: «ليس فى المقروءة على ابن الحاجب».

مثل: فى الدّار رجل أو لمتعلّقه ضمير فى المبتدأ مثل: «على التَّمرة مِثْلُها زيدًا» أو عن أنّ[١] مثل: عندى أنّك قائمٌ وجب تقديمهُ».

(ش) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر، وإنما قال: الخبر المفرد، لأنه ان كان الخبر جملة متضَمنّة لما يقتضى صَدْر الكلام لم يجب تقديمُه نحو: زيدٌ مَنْ أبوه؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجُمَل بحيث لا يتقّدم عليها أحدُ رُكْنَىْ تلك الجُملة، ولا ما صار من تمامها من الكَلِم المغيّرة لمعناها كإنّ وأخواتها وسائر ما يُحْدِث معنًى من المعانى في الجُملة التى يدخلها، فلا يقال: إنّ مَنْ يأتينى أشكره.

وأمّا قولُهم: علمتُ أيُّهم فى الدّار فإن الفعْل لمّا كان من أفعال القلوب، وليس أثرها المعنوىّ بظاهر كأفعال العلاج، فإنها محسوسة الآثار كالضّرب والمَشْى جُوِّز تقديمُه على الكَلام المصدّر بأداة الاستفهام والنّفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنىً، مع أن تقدُّمَه كلاً تَقَدُّم، إذ معنى: ظننت زيدًا قائمًا: زيدٌ قائم فُى ظَنّى. ومنع من العمل فيه ظاهرًا احترامًا للفظّ المقتضى للصّدر.

وأمّا قولُهم: الذّي ما يضرب، والذّي إن تضربْهُ يضَرْبك فإن الموصول وإن كان مع الصّلة ككلمة واحدة إلا أنه لا يؤثّر فى صلته معنىً.

ونحُو قولهم: زيدٌ من أبوه؟، وعمروٌ فى دار مَنْ هو؟ أولى بالجواز، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنىً من المعانى فى الخبر ليس هو معه أيضًا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته كذلك.

فإن قيل: كيف الجمع بين قوله ههنا: «أيْنَ» مفرد[٢] وقوله قبل: وما وقع ظَرْفًا فالاكثر أنه مقدّر بجملة؟

---

(١) أى: أو يكون خبرًا عن «أنّ».

(٢) فى: أين زيد؟

قلت: لاشك أن لفظ «أين» اسم مفرد فى الوضع سواءٌ قدّر بالجملة أو بالمفرد، فـ«أين» فى: أين زيد؟ مفرد واقع موقع الجملة على الأصح فيصح أن يقال: إنّه خبرٌ مفردٌ.

وإن كان الاستفهام ظَرْفًا متعلّقًا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ، إمّا مع الخبر نحو غلامَ راكب زيد أوْ بدونه، نحو: غلامَ زيد راكبٌ.

قوله: «وإذا تضمّن الخبر المفرد».

٩٩ أعلم أنّه لا يقع من جملة مقتضيات الصّدر خبرًا مفردًا إلاّ كلمة / الاستفهام نحو: مَنْ زيدٌ؟ أو مضاف إليها نحو: غُلام مَنْ زيد؟.

قوله: «أو كان مصحّحا» أى كان الخبر أى تقدّمه مصحِّحًا لمجئ المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير المبتدأ: إن تقدُّمَ حكُم النكّرة عليها خصّصها حتى جاز وقوعها مبتدأ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية.

والأوْلى أن يقال فى إيجاب تقديم الظّرف خبرًا عن المتبدأ المنكّر فى الأغلب ممّا لا يتضمّن معنى الدّعاء: إنّ العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفّة مع كثرة استعمال الظّرف خبرًا.

فلو قلّ وقوُع الظّرف خبرًا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾[1]﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴾[2].

وتقديم الخبر غير الظّرف على المبتدأ لايرفع اللَّبس ولا يعيّنه للخبريّة، إذْ لو قلت فى رجل قائم: قائمٌ رجلٌ احتمل كون رجل خبرًا عن قائم أو بدلاً منه.

وأما الظّرف فإنه إذا تقدّم تعيّن للخبريّة بسبب انتصابه لفظًا أو محلاّ.

هذا كله على مذهب سيبويه.

(١) القيامة/ ٢٢.

(٢) القيامة/ ٢٤.

وأماّ على مذهب الأخفش والكوفيّين فالظّرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس إذًا من هذا الباب.

قولنا: فى «الأغلب» احترازٌ عن قولهم: «أمْتٌ فى حَجَر لافيك»[1].

وقولنا: «ممّا لا يتضمّن معنى الدّعاء» احترازٌ عن نحو: سلامٌ عَلَيْكَ، ووَيْلٌ لك، فإن الأغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قَبْلُ.

قوله: «أو المتعلقّة»، أى لمتعلَّق الخبر بكسر اللاّم، ونعنى بالمتعلّق: جزء الخبر فقولك: «على التّمرة» خبر، والمجرور جزؤُه.

[ويجوز[2] أن يريد بالخبر ذلك المقدّر، لأن الجارّ والمجرور متعلّق به، والمجرور وحده يتعلّق بعامله، لأن الجارّ ليس بمتعلّق فى الحقيقة بل بسبب تعلّق المجرور بالعامل[3] القاصر].

يعنى إذا اتّصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديمُ الخبر حتّى لايلزم ضمير قبل الذّكر.

فلو قلت: مثلُها زيدًا على التّمرة لكان مثل: صاحبها فى الدار ـ وقد تقدم امتناعه.

وإذا كان الضّمير فى صفة المبتدأ نحو: على التمرة زبدٌ مثلُها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسّط بينه وبين صفتِه نحو: زُبْدٌ على التمّرة مثلها، إذْ الفصل بين الصفة والموصوف جائز.

---

(١) فى اللسان: أمت: «الأمت: العوج، قال سيبويه: «وقالوا: أمتٌ فى الحجر لافيك».
وانظر سيبويه ١/ ٣٢٩. هارون.
وفى اللسان، أى ليكن الأمت في الحجارة لافيك، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى ممّا يوصف بالخلود والبقاء، الاتراه كيف قال:

ما أنعم العيش لو أن الفتى حَجرٌ ... تنبو الحوادث عنه وهو ملمومُ

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ع».
(٣) فى «ط» فقط: «ما بعامله القاصر»، تحريف.

فإن تقدّم المفسِّر المتعلّق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير، وتأخّر الخبر عنه نحو: في الدار مالكُها نائم جاز عند البصريّين، وعند هشام من الكوفيّين خلافًا للباقين، وكأن المانع نظر إلى أن المفسِّر مرتبته التأخّر، لتعلقه بالخبر، وليس بشىء، لأن التّقدم اللّفظي كاف فى صحة عَود الضّمير.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(١).

ووافق الكسائي البصريّين فى جواز نحو: زيدًا غلامُهُ ضاربٌ، لا فى نحو زيدًا غلامُهُ ضَرَبَ، وكأنه نظر إلى شدّة طلب الفعل لمفعوله فكأن مفعولَهُ متأخّر بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابَهة.

والأوْلى الجواز فى الكُلّ لما ذكرنا من الاكتفاء بالتّقدّم اللّفظي.

قوله: «أو عن أَنّ» يعنى أو كان الخبر عن أنّ مع اسمها وخبرها، يريد: إذا كان أنّ مع صلتها مبتدأ وجب تقديمُ خَبرِها عليها، وقد تقدّم أنها مع صلتها فاعل عند أبى علي إذا كان الخبر ظرفًا.

وإنّما تعيّن تقديم الخبر لئلاّ يلتبس بـ «إنّ» المكسورة، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر أنّ المفتوحة إمّا ظرفًا نحو: أَنّ زيدًا قائم عندي، أو غير ظرف نحو: أن زيدًا قائم حقّ لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم ترفعْ(٢) الفتحةُ الخفيّةُ اللّبسَ لكون
١٠٠ الموقعِ موقعَ المكسورة، لأنّ لها صدر الكلام بخلاف/ المفتوحة ـ كما يجئ فى باب الحروف المشبّهة بالفعل.

ولا يرفع مجئُ خبر المبتدأ بعد خبر أنّ اللبس أيضًا، إذ ربّما يظن أنه خبرٌ بعد خبر، لـ «إنّ» المكسورة أو يظن فى الظرف تعلقّه بخبر أنّ.

وإذا تقدّم الخبر على «أنّ» عُرِف أنه خبر المبتدأ، وأنه ليس فى حيز أنّ المفتوحة، إذ هى حرف موصولةٌ ـ ويجئ فى باب الموصول أنّ ما فى حيّز الصّلة لايتقدّم

(١) البقرة/ ١٢٤.

(٢) فى «ط» «تدفع»، بالدال. تحريف

على الموصول ولا فى حيز خبر المكسورة، لأن لها الصدر.

فإذا تعيّن أن المقدّم خبر، والمسكورةُ مع اسمها وخبرها لايصحّ أن يكون مبتدأ، لأنها جملة، والمبتدأ مفردٌ تعيّن أنّ ما يعد الخبر هى أنّ المفتوحة لاغير.

وإذا كان «أنّ» المفتوحة مع صلتها بعد أمّا نحو: أمّا أنّك خارجٌ فلا أصدقه، فإنهّا تتقدّم على خبرها لما يذكر فى حروف الشرط أنّ الجملة التامّة لاتتوسّط بين «أمّا» وفائها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة.

ويجب أيضًا تأخير المبتدأ الذى بعد «إلاّ» لفظًا نحو: ما قائم إلاّ زيد، أو معنىً نحو: إنّما قائم زيدٌ، لأنكّ إنْ قدّمتَهُ من دون إلاّ انعكس الحصر، وإن قدّمته مع إلاّ لم يَجُزْ، لتقدّم أداة الاستثناء على الحُكم فى الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك ـ كما يجئ فى باب الاستثناء.

وإذا كان تقديُم الخبر يُفْهم منه معنىً لا يُفْهم بتأخيره وجب التّقديم نحو قولك: «تميمىٌّ أنا،» إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدّم له الخبر.

[تعدّد الخبر]

(ص): «وقد يتعدّد الخبر مثل: زيد عالم عاقل».

(ش): اعلم أنّ تعدّد الخبر إما أن يكون بعطف أو بغيره، فالأول نحو: زيد عالمٌ وعاقل. وليس قولك: هما عالم وجاهل من هذا، لأنّ كلامنا فيما تعدّد فيه الخبر عن شىء واحد، وههنا المخبر عنه بالعالِم غير المخبر عنه بالجاهل.

والثانى: على ضَرْبَيْن، لأن الأخبار المتعدّدة إمّا أن تكون متضادّة أوْ، لا.

وليس ما تعدّد لفظًا دون معنًى من هذا فى الحقيقة نحو: زيد جائع نائع، لأنهما بمعنى واحد، والثاني فى الحقيقة تأكيد للأوّل.

---

(١) فى القاموس: «وجائع نائع: إتباع، أونائع: متمايل جوعًا.

فإنْ لم تكن متضادّة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[1] ففى كلّ واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقّا ولا إشكال فيه.

وإن كانت متضادّة فهى على ضربَيْن، إمّا أن يتصف جُزْء المبتدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتصف المجموع بكلّ واحدٍ منهما.

فالأول: نحوُ قولك للأبلق: هذا أبيض وأسودُ.

وليس هو فى الحقيقة مما تعدّد فيه الخبر، لأنه مثل قوله: هما عالم وجاهل، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير فى كُلِّ واحد من عالم وجاهل لا يَرْجِعُ إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى: هما رجل عالم ورجل جاهل.

وأمّا الضمير فى كُلّ واحد من أبيض وأسود فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له إفرادًا وتثنيةً وجمعًا كقولك: هما أبيضان أسودان، وهُمْ بيضٌ سُودٌ.

وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود، كما أن المراد بالأول أحدهما عالمٌ والآخر جاهل، لاتِّصال البعضين بخلاف جُزْئَيْ الأول، فإن كلّ واحد منهما منفردٌ عن الآخر.

وإذا جاز إسناد الشئ إلى الشّئ مع أن المسند إليه فى الحقيقة مُتعلّقه[2] الخارج منه مع قيام القرينة نحو: هذا حَسَن الغُلَامَ، بنصب الغُلام وجرّه، فَلأَن يجوز إسناد الشّىء إلى الشئ مع أن المسند إليه فى الحقيقة جزء المسند إليه فى الظاهر أوْلى.

وهذا كما تقول: النارنج أحمَرُ أى ظاهرٌ قشره، ومنه قولهم: زيد حسن الوجه وحسنٌ وجْهٍ/ وحسنٌ وجهًا نصبًا وجرًّا. ١٠١

(١) البروج/ ١٤ - ١٥ - ١٦.

(١) فى «ط»: «متعلقة» بالتاء، تحريف.

وأمّا الثاني، أعنى ما اتّصف فيه المجموع بكُلّ واحد منهما نحو: هذا حُلْوٌ حامضٌ فلا إشكال فيه، لأنّ الضّمير يرجع من كُلّ واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى: فى جميع أجزائه حلاوة، وفيها كلّها حموضة، لأنه امتزج الطعمان فى جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفيّة متوسطّة بينهما.

وأعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرَيْن على الآخر بالواو مع اتّصاف مجموع المبتدأ بكلّ واحد من الخبريْن، تقول: زيد كريمٌ شجاعٌ، وزيدٌ كريمٌ وشجاعٌ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله:

إلى المَلِك القَرْم وابن الهُمام وليْث الكتيبة فى المزدَحَمْ[1] =٧٨

وكذا ما هو بمنزلته فى رُجوع الضمّير من كُلّ واحدٍ من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، نحو: هذا أبيض وأسود وهذا حلوٌ وحامضٌ.

وأما إذا لم يرجع ضمير كُلّ واحد إلى مجموع المبتدأ نحو: هما عالم وجاهل، فلابدّ من الواو لأن المبتدأ مفكوكٌ تقديرًا. أى أحدهما عالمٌ والآخر جاهل.

[اقتران خبر المبتدأ بالفاءِ]

(ص): قوله: وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط فيصحّ دخول الفاء فى الخبر، وذلك الاسم الموصول بفعل وظَرْف، والنّكرة الموصوفة بهما، مثل: الذّى يأتينى أوفى الدار فله درهم، وكلّ رجل يأتينى أو فى الدارفله درهم،

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون فى الخزانة.

البغدادىّ: «على أنه يجوز عطف أحد الخبرين على الآخر كما يجوز عطف بعض الأوصاف على بعضها كما هنا.

= الهمام: الملك العظيم الهمة. والكتيبة: الجيش. والمزدحم: محلّ الازدحام.

والقَرْم: هو فى الأصل: الجمل المكرم الذى أعدّ للضّراب، ثم أطلق على الرجل العظيم.

وقائله مجهول.

من شواهد: الإنصاف/ ٤٦٩.

وليت ولعل مانعان باتّفاق، والحق بعضُهم «أن» بهما.

(ش): أعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد «أمّا وجوبًا» نحو: أما زيد فقائم، ولا تحذف إلا لضرورة كقوله:

٧٩= * فأمّا القتالُ لاقتالَ لديكمُ [١]*

أو لإضمار الْقَوْل كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[٢] أي، فيقال لهم: أكفرتم.

وتجئ علّة الإتيان بالفاء فى خبر مثل هذا المبتدأ فى حروف الشّرط.

وتدُخل جوازًا فى خبر مبتدأ مذكورٍ ههنا، وهو شيئان.

أحدهما: الاسم الموصول إمّا بفعل أو ظَرْف. ويدخل فى قولنا الموصول: اللام الموصولة أيضًا فى نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[٣]. وصلتهُا لاتكون إلاّ

---

(١) هو الشاهد السادس والسبعون فى الخزانة.

تمامه:

= * ولكنّ سيرًا فى عراض المواكب *

البغدادى: «على أن حذف الفاء الداخلة على خبَر المبتدأ الواقع بعد» أمّا «ضرورة، فإن «القتال» مبتدأ، وجملة «لاقتال لديكم» خبره، والرابط العموم الذى فى اسم لا.

ولكن: اسمها محذوف، وسيرًا «مفعول مطلق عامله محذوف، وهو خبر لكن. ويجوز أن يكون «سيرًا». اسم «لكنِ» والخبر محذوف، أى ولكن لكم سيرًا .

= عراض: جمع عُرْض بضم العين يمضى الناحية والبيت للحارث بن خالد المخترومى.

من شواهد. المقتضب ٢/ ٧١، والمنصف ٣/ ١١٨، وابن الشجرى ١/ ٢٨٥، ٢٩٠، ٢/ ٣٤٨، وابن يعيش ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، والمغنى ١/ ٥٣، والعينى ١/ ٥٧٧، ٤/ ٤٧٤، والتصريح ٢/ ٢٦٢، والأشمونى ١/ ١٩٦، ٢٢٤، ٤/ ٤٥، والهمع والدرر رقم ١٣٢٨.

وانظر شعر الحارث بن خالد المخزومى/ ٤٥ وقبله.

فضحتم قريشًا بالفرار وأنتم قُمُدُّونَ سودانٌ عظامُ المناكب

وفى هامش الديوان: «القُمدّ» بضم القاف وتشديد الدال: القوى الشديد وقيل: الضخم الطويل العنق.

(٢) = آل عمران/ ١٠٦.

(٣) = النور/ ٢.

فعلاً فى صورة اسم الفاعل أو المفعول ـ لما يجئ فى الأسماء الموصولة.

والأغلب الأعمّ فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء أن يكون عامًّا، وصلتُه مستقبلة، كما فى أسماء الشّرط، وفعل الشرط نحو: مَن تَضْرِبُ أَضرِبُ، وقد يكون خاصًّا وصلته ماضية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾(١) الآية، لأن الآية مسوقةٌ للحكاية عن جماعة مخصوصين حَصَلُ منهم الفتن أى الإحراق، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾(٢)،

وقد يكون الموصول خاصًّا وصلته مستقبلة كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾(٣)، إذْ لا يريد كُلّ موت تفرُّون منه يلقاكم، إذْ رُبَّ موتٍ فرّ منه الشّخص فما لاقاه ذلك النوع كموْتٍ بالقَتْل بالسيّف مثلاً، ولاقاه نوعٌ آخر منه.

فالمعنى هذه الماهيّة التّي تفرّون منها تلاقيكم.

وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ هنا وإن لم يكن موصولاً، لأنه موصوف بالموصول.

وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل، لتضمّنه معنى الشرّط كقولك: الّذى أتانى فله درهم، والموصول بالظرف/ نحو الّذى قُدّامك أو ١٠٢
فى الدار فله درهم.

وإنّما وصل المبتدأ الّذى فى خبره الفاء أو وُصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشّرط، والخبر كالجزاء الذّى يدخله الفاء، وأمّا الصلة والصفة فيكونان كالشّرط.

(١) البروج/ ١٠.
(٢) الحشر/ ٦.
(٣) الجمعة/ ٨.

وكان حق الموصول على هذا ألاّ يكون إلاّ مبهمًا كأسماء الشّرط، نحوُ: مَنْ وما الشّرطيّتين.

وإنّما جاز أن لايكون مبهمًا كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾، لأنه دخيلٌ فى معنى الشّرط[١].

وكذا[٢] كان حقّ الصّلة أن لا تكون إلاّ فعلاً مستقبل المعنى كشرط: مَنْ وما، إلاّ أنه لـمّـا لم يكن شرطًا فى الحقيقة جاز أن لا يكون صريحًا فى الفعليّة، بل يكون مما يقدّر معه الفعل كالظّرف، والجار والمجرور، وألاّ يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾.

وكذا كان حقّ الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، فمن حيثُ أنه ليس جزاء الشّرط حقيقةً جاز تجريدهُ منها، مع قصد السّببيّة نحو: الذى يأتينى له درهم.

ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سببًا للثانى، بل اللاّزم أن يكون ما بعد الفاء لازمًا لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشّرط والجزاء.

ففى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ الآية ـ الملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سببًا للملاقاة.

وكذا فى قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[٣] كون النّعمة منه تعالى لازمٌ لحصولها معنًى.

فلا يغرنّك قول بعضهم: إن الشّرط سببٌ للجزاء ـ ويجئ تحقيقه فى حروف الشرط إن شاء الله تعالى.

والثانى: النّكرة العامة الموصوفة بالفعل أو الظّرف أو الجار نحو: كُلُّ رجلٍ يأتينى أو أمامك أو فى الدّار فله درهم.

---

(١) فى ط: «الشر مكان: الشرط، تحريف ظاهر.

(٢) فى «ع»: «ولذا».

(٣) النحل/ ٥٣.

وقد يجئ صفتها أيضًا ماضيًا مستقبَل المعنى نحو: كُلّ رجل أتاك غدًا فله درهم ـ لما ذكرنا فى الموصول.

وقد تدخل الفاء على خبر كُلّ، وإن كان مضافًا إلى غير موصوف نحو: كلّ رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشّرط فى الإبهام.

وكذا إن كان مضافًا إلى[1] موصوفٍ بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كُلّ رجل عالم فله دِرْهم.

وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت.

والأخفش يُجيز زيادتهَا فى جميع خبر المبتدأ نحو:

زيدٌ فو جد، وأنشد:

وقائلةٍ خولانُ فانْكِحْ فَتاتَهُـم وأُكرُومَةُ الحيَّيْن خِلْوٌ كما هِيَا[2] = ٨٠

وسيبويه يوؤّل مثله بنحو: هذه خولان فانْكِحْ.

قوله: «وليت ولعلّ مانعان باتفّاق».

جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور إلاّ ما نذكره، وذلك لأنه إنما دَخَلَهُ الفاءُ لمشابهة المبتدأ لكلمة الشّرط، ويلزمها التَّصدُّر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء، لأن تلك النوّاسخ تُؤثّر معنًى فى الجملة ـ وقد تقدّم أنّ

(١) فى «ط» «مضافا إلى غير موصوف بغير الثلاثة» بزيادة «غير» الأولى، تحريف.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أن الفاء فى «فانكحْ» زائدة عند الأخفش. «وخولان» مبتدأ و«انكح» خبره».

= من أبيات سيبويه التى لايعرف لها قائل.

= والأكرومة: فعل الكرم، مصدر بمعنى اسم المفعول أى: ومكرمة الحيّين. وأراد بالحيّين: حى أبيها وحيّ أمّها.

= والخلو: التى لازوج لها. والجملة حاليّة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٧٠، ٧٢، وابن يعيش ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥، وأوضح المسالك رقم ٢٣٣ والخزانة ١/ ٢١٨، ٣/ ٣٩٥، ٤/ ٤٢١ - ٥٥٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٦٨، والعينى ٢/ ٥٢٩، والهمع والدرر رقم ٣٤٢، والأشمونى ٢/ ٧٧.

ما يؤثّر فى الجملة لايدخل على جملة مصدّرة بلازم التّصَدّر إلاّ أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرْق فى الشرطيّة جاز أن يدخله ما لا يؤثّر فى الجملة المتأخّرة معنىً ظاهراً وهو انّ نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية.

وألحق المالكيّ بها أنّ المفتوحة ولكنّ من غير سماع، لكنّه لـمَّا رأى أنه يجوز العطف بالرفّع على محلّ اسم لكنّ، كما يجوز على محل اسم إنّ ـ كما يجئ فى الحروف المشبّهة بالفعل. وكذا أجرى بعضهم أنّ المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها مُجْرى المكسورة على ما يجئ فى الموضع المشار إليهَ أجراهما[1] مجرى إنّ المكسورة.

١٠٣ وأمّا كلمات الشّرط الجازمة الثّابتة الأقدام فى الشّرطيّة فلايدخلها شىء / من نواسخ الابتداء إلاّ فى الضّرورة، فَيُضْمَرُ مع ذلك بعدها ضميرُ الشأن حتى لاتخرج كلماتُ الشّرط فى التقدير عن التّصَدُّر فى جملتها وذلك نحو قوله:

٨١= إنّ من يَدْخُل الكنيسةَ يومًا يَلْقَ فيها جآذِراً وظباءَ[1]

قوله: «وألحق بعضهم أنَّ بهما»

أي ألحق أَنّ فى المنع من دخول الفاء بليت ولعّل.

قال المصنّف اتّباعًا لعبد القاهر: إن هذا المُلْحِق سيبويه خلافًا للأخفش.

---

(١) أجواب «لـمّا» فى قوله: «لما رأى أنه....

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون فى الخزانة.

البغدادي: «على أن اسم «إنّ» ضمير شأن والجملة الشرطية بعدها خبرها، وإنما لم يجعل «مَنْ» إسمها، لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلية، والشرط له الصدر فى جملته، فلا يعمل فيه ما قبله».

= والشاهد للأخطل، وكان نصرانيًا فلذلك ذكر الكنيسة. والكنيسة: متعبّد النصارى معرّب: «كُنِشْتْ» بالفارسية.

وفى هامش الخزانة بتحقيق أستاذنا المرحوم هارون: معناه فى الفارسية: معبد النارAfire - temple.

والجآذر: جمع جؤذر، وهو ولد البقرة.

والمعنى: أن من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى، وأشباه الظباء، ومن نسائهم فكنى عن الصبيان بالجآذر، وعن النساء بالظّباء.

من شواهد: الجمل فى النحو للزجاجى/ ٢١٥، والمقرب/ ١/ ١٠٩، ٢٧٧، وابن الشجرى ١/ ٢٩٥، والمغنى ١/ ٣٥، ونسب البيت للأخطل وليس في ديوانه نشر دار الثقافة - بيروت.

ونقل العبدىّ[١]، وأبو البقاء[٢]، وابن يعيش[٣]: أنّ المجوزّ لدخول الفاء[٤] مع أنّ سيبويه خلافًا للأخفش.

قوله: «وليت ولعلّ مانعان بالاتفاق»

لا وجه لتخصيصهما بل كُلّ ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى.

وما ذكره المصنّف من أن امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل للزوم التنّاقض، وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لايكون إلاّ خبرًا أي محتملاً للصّدق والكذب، وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلكَ ليس بشىء، لصحّة قوله: إنْ جاءك زيد فاضربه، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٥].

[حذف المبتدأ والخبر جوازًا ووجوبًا]

(ص): «وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا كقول المستهلّ: الهلالُ والله، والخبر جوازًا نحو: خرجت فإذا السّبع.

ووجوبًا فيما التزم فى موضعه غيره نحو: لولا علي لهلك عمرُ، وضَرْبِى زيدًا قائمًا، وكل رَجل وضيعتهُ، ولعمرك لأفعلنَّ كذا».

---

(١) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي أبو طالب قال ياقوت: كان نحويًا لغويًا قيمًا بالقياس قرأ على السيرافى والرّمّانى والفارسى.
وله شرح الإيضاح، توفى يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ٤٠٦هـ.
البغية ١/ ٢٩٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٣٦.

(٢): أبو البقاء: محب الدين أبو البقاء العُكْبرى البغدادى الضرير النحوى أصله من «عُكبرا».
ولد فى أوائل سنة ٥٣٨ ببغداد، وتوفى سنة ٦١٠. (البغية ٢/ ٣٨).

(٣) ابن يعيش: بعيش بن علىّ بن يعيش بن محمد ابن أبى السّرايا. النحوى الحلبىّ: موفق الدين أبو البقاء وكان يعرف بأبن الصّانع.
ولد فى ثالث رمضان سنة ٥٥٣. من أكابر أئمة العربية. وله كتابه المشهور: شرح المفصل.
انظر البغية ٢/ ٣٥١.

(٤) = «الفاء» سقطت من «ع».

(٥) = آل عمران / ٢١

(ش) المستهل: المبصر للهلال، وقد ذكرنا أنهّ لا يحذف شيء «لا وجوبًا ولا جوازًا إلاّ مع قرينة دالّة على تعيّنه.

اعلم أنه قد يُحذف المبتدأ وجوبًا إذا قُطِع النّعتُ بالرفع ـ كما يجئ فى بابه نحو: الحَمْدُ لله أهْلُ الحمد أى: هو أهل الحمد.

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان فى الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو التّرحم ـ كما يجئ ـ فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك.

ويحذف وجوبًا أيضًا عند من قال فى نحو: نِعْمَ الرّجل زيدٌ ـ إن تقديره: هو زيد، وفيه نظر ـ على ما يجئ فى بابه.

قوله: جوازًا ووجوبًا، نصبٌ على المَصْدر أى حذفًا واجبًا أُو جائزًا. و«إذا» فى قوله: إذا السبع للمفاجأة.

واختلف فيها، فنقل عن المبرّد: أنها ظرف مكان، فَعلَى قوله يجوز أن تكون خبرَ المبتدأ الذّى بعدها، أي فبالمكان السّبع، فنقول على هذا: مررت فإذا زيدٌ قائمًا، و«إذا» عنده متعلّق بكائن وشبهه من متعلّقات الظروف العامة. ولايجوز على قوله أنْ يكون إذا مضافًا إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلي الجُمل إلا «حيث» على ما يجئ فى الظروف المبنيّة.

وما ذكره[1] لايطّرد فى جميع مواضع إذا المفاجأة، إذْ لامعنى لقولك:فبالمكان السّبع بالباب فى تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب.

وقال الزجاج: إن إذا المفاجأة ظرفُ زمان، فعلى قوله يجوز أن تكون فى قولهم: خرجت[2] فإذا السّبع خبرًا عما بعدها بتقدير مضاف، أى فإذا حصولُ السّبع أى ففى ذلك الوقت حصولُه، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة ـ كما مرّ ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، و«إذا» ظرفٌ لذلك الخبر غير سادٍّ مسدّه أى، ففى ذلك الوقت السّبع بالباب، فحذف «بالباب» لدلالة قرينة «خرجت» عليه.

(١) فى «ع»: «وما ذهب إليه». (٢) «خرجت» سقطت من ط.

ويجوز أن يكون ظرفُ الزمّان مضافًا إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنّف، أى ففاجأت وقت وجود السبّع بالباب، إلا أنه إخراج لـ«إذا» عن الظرفيّة، إذْ هو إذًا مفعول به لفاجأت، ولا حاجة إلى هذه الكُلفة، فإن/ إذا الظّرفيّة غير متصرّفة على الصحيح. ١٠٤

ونقل عن ابن بَرّى[١]: أنّ إذا المفاجأة حرفٌ، فعلى هذا خبر المبتدأ فى نحو: فإذا السّبع محذوفٌ بلا خلاف.

وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنقل عن الزيّادى[٢]: أنها جواب شرط مقدّر، ولعله أراد أنها فاء السببيّة التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها ـ كما تقدم، أى مفاجأة السّبع لازمة للخروج.

وقال المازني: هى زائدة، وليس بشئ، إذ لايجوز حذفها.

وقال أبو بكر مَبْرمان[٣]: هى للعطف حملاً على المعنى، أى خرجت ففاجأت كذا وهو قريبٌ.

قوله «التزم فى موضعه».

يقال ألزمته الشئ فالتزمه أى قَبِل ملازمته، أي فى خبر التزم[٤] العربُ ذكر غير الخبر المقدّر فى موضعه، فيحذف الخبر وجوبًا فى موضع يكون فيه مع القرينة الدّالة على تعيين الخبر المقدرّ من بين سائر الأخبار لفظٌ سادّ مسد ذلك الخبر، وهو فى أربعة أبواب على ما ذكره المصنّف.

---

(١): ابن يرّي: عبد الله بن برَى عبد الجبار أبو محمد المقدسىّ المصرىّ النحوىّ اللغوى.
ومن أشهر كتبه: حواش على الصحّاح، واللباب فى الرد علي ابن الخشاب فى ردّه على الحريرى فى «درّة الغوّاص». توفي فى ليلة السبت السابعة والعشرين من شوال سنة ٥٨٢ هـ

(٢) الزيادى: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادى. من مؤلفاته: شرح نكت سيبويه، والنقط والشكل، أسماء السحاب والرياح والأمطار.
توفى ٢٤٩ هـ.

(٣) مبرمان: محمد بن على بن إسماعيل أبو بكر العسكري .
من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، شرح شواهده، النحو المجموع على العلل. توفى ٣٤٥هـ.

(٤) فى «ع»: ألزم «مكان «التزم».

أولّها: المبتدأ الذّى بعد لولا، هذا على مذهب البصريّين.

وقال الفراءّ: لولا هى الرافعة للاسم الّذى بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل.

وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر كما فى قوله: «لو ذات سِوار لَطَمتْنى»[١] وهو قريب من وَجْه، وذلك أن الظّاهر منها أنها «لو» التى تفيد امتناع الأول لامتناع الثّاني ـ كما يجئ فى حروف الشرط ـ دخلت على «لا» وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شَرْط، فتبقى مع دخولها على «لا» على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع «لا» أيضًا باق على ما كان، كما تبقى مع غير «لا» من حروف النّفى، فمعنى «لولا عليّ لهلَك عمر»: لو لم يُوجد عليّ لهلك عمرُ، ينتفى الأول أى انتفاء[٢] وجود علي لانتفاء هلاك عمر، وانتفاء الانتفاء ثبوتٌ، فمِنْ ثَمّ كان «لولا» مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثّاني كإفادة «لو» فى قوله: لو لم تأتنى شتمتك ـ كما مر فى بيان قوله:

٨٢ = ولو أنّ مـــا أسْعى لإدنى معيشة كفانى ولم أطْلُبْ قليلٌ من المال[٣]

لكن منع البصريّون[٤] من هذا التقّدير، وحملهم على أن قالوا: «لولا» كملة بنفسها، وليست «لو» الدّاخلة على «لا» لأنّ الفعل بعد «لو» إذا أضمر وجوبًا فلابد من الإتيان بمفسّر ـ كما مَرّ في باب الفاعل ـ وليس بعد «لولا» مفسِّر، وأيضًا لفظ «لا» لا يدخل على الماضى فى غير الدّعاء وجواب القسم إلاّ مكررًا فى الأغلب ـ كما يجئ فى قسم الحروف ولا تكرير بعد «لولا».

فقال البصريوّن الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا

(١) هذا مثل ذكره أبو عبيد القاسم فى كتابه «الأمثال»/ ٢٦٨. ومعناه: لو كان هذا الذى كلمنى ندّالى. وكان له شرف وقدر احتملته ولكن ليس بكفء فهو أشدّ علىّ».

(٢) فى «ط» فقط أى انتقى أنتفاء «بزيادة كلمة: «انتفى».

(٣) انظر الشاهد رقم ٥٢ فقد ذكر من قبل وفى النسخ المخطوطة ذكر الشّطر الأول فقط.

(٤) فى «ط» منع البصريين «تحريف واضح.

خبره ـ كما مرّ فى أمّا زيد فقائم ـ لكونه جملةً خاليةً عن العائد إلى المبتدأ فى الأغلب ـ كما فى: لولا على لهلك عمر ـ فخبره محذوف وجوبًا لحصول شَرْطَىْ وجوب الحذف.

أحدهما: القرينة الدّالة على الخبر المُعَيّن، وهى لفظة «لولا» إذْ هى موضوعة، لتدُلّ على انتفاء الملزوم، فـ«لولا» دالّة على أنّ خبر المبتدا الذى بعدها موجود، لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر،

والثانى: اللّفظ السادّ مسد الخبر وهو جواب «لولا».

وربّما دخلت «لولا» هذه على الفعليّة قال:

قالتْ أُمامةُ لمّا جئتُ زائرَها هلا رَمَيْت ببعض الأسهُم السُّودِ[1] =٨٣

لا درّ درُّكِ! إنّى قد رميْتهُمُ لولا حُددتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

[أى لولا الحدّ وهو الحِرمان][2].

وثانيها: كل مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا، أو بمعنى المَصْدَر، وهو أفعل التّفضيل مضافًا إلي المصدر لأنه بعض ما يضاف إليه ـ كما يجئ فى بابه ـ نحو أَخْطبُ ما يكون[3] أي كونْ، وأكثر شُربى/ السويق[4]. ١٠٥

(١) هو الشاهد التاسع والسبعون فى الخزانة.

البغدادى: «على أنه ربما دخلت «لولا» على الفعلية كما هنا، أى لولا الحدّ وهو الحرمان.

وهاذ الشعر للجَموح أحد بنى ظَفَر من سليم بن منصور.

= وأمامة زوجته.

= ولا درّ درّك؛ أى لاكان فيك خير، ولا أتيت بخير.

= حُددْتُ بالبناء للمفعول: حرمت،، يقال: حددته حدًا: إذا منعته.

يقول: قد رميتُ واجتهدتُ فى قتالهم، ولكنى حُرِمْتُ النصر عليهم ولايقبل عذر المحروم.

= والعذْرى: اسم بمعنى المعذرة.

من شواهد: ابن يعيش ١/ ٩٥، والإنصاف/ ٧٣، وابن الشجرى ٢/ ٢١١، واللسان: «عذر».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) المثال بتمامه كما فى كتب النحو: أخطب ما يكون الأمير قائمًا.

(٤) المثال بتمامه كما فى كتب النحو: أكثر شربى السويق ملتوتًا.

ويكون المصدر مضافًا إلي الفاعل نحو: ضَربى زيدًا، أو إلى المفعول نحو: ضربى زيدٌ، أو اليهما نحو: تضاربُنا، وبعد ذلك حال منهما معًا فى المعنى، نحو: ضربنى زيدًا قائمين أو تصاربُنا قائمين، أو من أحدهما نحو: ضربى هندًا قائمًا أو قائمة.

ويقع هذا الحال فعلاً أيضًا خلافًا للفراء نحو: علمي بزيد كان ذا مال.

ويقال: «سَمْعُ أذنى زيدًا يقول ذاك» أي سَمْعُ أذنى كلامَ زيد على حذف المضاف.

وإن كانت الحال المذكورة جملَة اسميّةً فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال، نحو: ضربى زيدًا وغلامُه قائمٌ، قال النبى ﷺ: «أقرب ما يكون العَبْدُ من ربّه وهو ساجدٌ»(١)، إذ الحال فضلةٌ، وقد وقعت موقع العُمدة فيجب معها علامة الحالية، إذْ كُلّ واقع غير موقعه يُنكّر.

وجّوز الكسائّي تجرّدَها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ، فتقول: ضَرْبي زيدًا أبوه قائم كما فى قوله: كلمته فوه إلى فيّ(٢).

ويجوز عند الكسائي إتباعُ المصدر المذكور بالتوابع نحو: ضَرْبي زيدًا كُلُّه أُو ضَرْبِي زيدًا الشّديدُ قائمًا.

ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه، ولهذا ذهب ابن دُرُسْتويه(٣): إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: ما أضرب زيدًا إلاّ قَائمًا، ولم يسمع الإتباع مع الاستقراء.

وفى خبر مثل هذا المبتدأ أقوال:

---

(١) انظر مسلم باب الصلاة، وانظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٨٤١٣.

(٢) ورد فى الحديث: «أقرأيتها رسول الله ﷺ فاه إلي فيّ «بنصب» «فاه» الأولى، وانظر التخريج: حول هذا الحديث فى همع الهوامع ٤/ ١٠ بتحقيقى.

(٣) ابن درستويه بضم الدال والراء: عبد الله بن جعفر بن المرْزُبان النحوى أبو محمد = من مصنفاته: شرح الفصيح - الرد على المفضل فى الردَ على الخليل. توفى ٣٤٧هـ.

ذهب ابن دُرُسْتويه وابن باب شاذ: إلى أنه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل ـ كما قلنا ـ فمعنى ضَرْبي زيدًا قائمًا: أضربه قائمًا، وهو نحو: أقائم الزّيدان عندهما.

وذهب الكوفيّون: إلى أنّ نحو: «قائمًا» حالٌ من معمول المصدر لفظًا ومعنىً، والعامل فيه المصدرُ الّذى هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبًا أى ضربى زيدًا قائمًا حاصلٌ.

وذهب الأخفش: إلى أن الخبر الذى سدّت الحالُ مسدّه مصدرٌ مضاف إلى صاحب الحال، أي ضربى زيدًا ضربُه قائمًا، اى ما ضربى إيّاه إلاّ هذا الضّرب المقيّد. وكذا أكثر شُربى السّويق شُربه مَلتوتًا[1].

وذهب البصريوّن: إلى أنه حال[2] من معمول المصدر معنىً لا لفظًا، والعامل فى الحال محذوفٌ، أى ضَرْبِى زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا.

والدّليل على بُطلان مذهب الكوفيّة: أن كُلهَّم متفقون على أن معنى ضربى زيدًا قائمًا: ما أضرب زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى المتّفق عليه لا يستفاد إلاّ من تقدير البصرّية والأخفش.

وبيانُه مبنيّ على مقدّمة، وهى أن اسم الجنس أعني الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استُعْمِل، ولم تقم قرينةٌ تُخَصِّصُه ببعض ما يقع عليه فهو فى الظّاهر لاستغراق الجِنْس أخذًا من استقراء كلامهم، فمعنى: التّراب يابس، والماء باردٌ أن كُلّ ما فيه هاتان الماهيّتان حاله كذا.

فلو قلت مع قولهم: النوم ينقض الطّهارة: إن النّوم مع الجلوس لا يَنْقُضها لكان مناقضًا لظاهر ذلك اللفّظ، وإذا قامت قرينة الخصوص فهو للخُصوص، نحو: اشْتِر اللّحم، واشرب الماء، لأنّ شرى الجميع، وشُرْب الجميع ممتنعان.

---

(١) فى القاموس: اللّت: الدّق والشّدّ، والفتّ والسّحق والسويق: الخمر.

(٢) فى «ط»: «خال» بالخاء، تحريف واضح.

فإذا تقرّر هـذا قلنا: إنّ الجنس الـذى هو مصدرٌ غير مقـيّد عند البصـرّية بحال تخصـُّصه، بل الحال عندهـم قَيْد فى الخبر، فـيبقى الجنـس على العموم، فـيكون المعنى: كُلّ ضَرْب منِّى واقع على زيد حاصـلٌ فى حال القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفّق عليه أعنى: ما أضرب زيدًا إلاّ قائمًا.

١٠٦ وأمّا عند الكوفيّـة فالجنس عندهم مقيّد بالحال المخصّص، لـه/ فيكون المعنى: ضَرْبِى زيدًا المختصّ بحال القيام[١] حاصل، وهو غير مطابق للـمعنى المتفّق عله، لأنه لا يمتنع من حصول الضّرب المقّيد بالقيام حصول الضّرب المقّيد بالقعود أيضًا فى وقت آخر، فليس فى تقديرهم إذًا معنى الحصر المراد المتّفق عليه.

وبهذا يُـبْطل مذهب ابـن دُرُستويه أيضًا لانـه لاحصر فى قولـك: أضرِبُ زيدًا قائمًا.

وما يُفْسِد مذهب الـكوفيّة خاصّةً زيادةً على ما تقّدم من جهـة اللفّظ: أنه ليس فى تقديرهـم ما يسُدّ مسدّ الخبر، لأنّ مقـام الخبر عندهم بَعْد الحال، ولـيس بعدها لفظٌ واقع موقع الخبر.

وقد تقدّم أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إذا سدّ مسدّه لفظٌ.

وكذا نقـول فى قولهم: أكـثر شُرْبِى السـويق ملتـوتًا: أن معناه أن «شُـرْبِى» له ملتوتًا أكثر من شُربه غَيْرَ ملتوت.

فلو قدّرناه على مذهب الكوفيّة: أكثر شـربى السّويق ملتوتًا حاصلٌ لم يحصل هذا المعنى المتفّـق عليه، إذ يجوز أن نقول هذا اللفظ، أو تريد إذًا مـن شُرْبه ملتوتًا عَشْر مّرات مثلاً، وغير مـلتوت ألف مّرة، وتريد بأكثر شُربى السّويـق ملتوتًا تِسْعَ مّرات مثلاً، فإنه أكثر شربه ملْتوتًا[٢].

---

(١) فى «ط» «القام» مكان: «القيام» تحريف ظاهر.

(٢) تناول السيوطئ قضيةُ أكـثر شُربى السويق ملتوتًا» فى الأشباه والنظائر باسـتيعاب واستطراد وتحليل. انظر ٦/ ٢٤٩ بتحقيقي.

ويُرَدُّ على مذهب الأخفش حذفُ المصدْر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنع، إذْ هو بتقدير «أنْ» الموصولة مع الفعل، والموصول لا يحذف إلاّ أن يقال: إذا قامت قرينةٌ قويّة دالّة عليه فلا بأس بحذفه، كما قال سيبويه فى باب المفعول معه: إنّ تقدير: مالك وزيدًا: مالك ومُلابستك زيدًا.

هذا والقرينة الدّالة على تعيين الخبر الذّى هو« حاصلٌ» عند البصرّية هو الإخبار عن الضّرب بكونه مقيّدًا بالقيام، لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلاّ بعد حصوله، واللفظ السّاد مسدّ الخبر هو الحال، فقد حَصُل شَرْطا وجوبِ الحَذْفِ.

وأصله عندهم: ضَرْبِي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا.

وليس إذا للاستقبال ههنا، بل هو للاستمرار كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ﴾[١]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[٢] ومثلَه كثير.

حُذف «حاصلٌ» كما يحذف متعلّقات الظّروف العامةّ نحو: زيد عندك، والرّكْض فى المَيْدان، فبقى «إذا كان قائمًا»، ثم حذف «إذا» مع شرطه العامل فى الحال، وأقيم الحالُ مقام الظّرف، لأن فى الحال معنىَ الظّرفيةّ، إذْ معنى جاءنى زيدٌ راكبًا، أي في وقت الرّكوب، فالحال قائم مقام الظّرف، القائم مقام الخبر، [فيكون[٣] الحال قائما مقام الخبر].

فإن قيل: لِمَ لاتكون «كان» المقدرة ناقصة»، وقائمًا خبرها؟

قيل: لأن مثل هذا المنصوب أي الذى يجئ بعد المصدر المَضْبوط بالضّوابط المذكورة لا يكون إلاّ نكرةً لم يُسْمع مع كثرته إلاّ كذا، فلو كان خبر كان لجاز تعريفه، ولسمع ذلك مع طول الاستقراء[٤] هذا ما قيل فيه.

---

(١) البقرة/ ١١. (٢) الشورى/ ٣٧.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) ط: «الابتداء» مكان «الاستقراء» تحريف.

والذى يظهر[١] لى أن تّقديره بنحو: ضَرْبى زيدًا يلابُسه قائمًا إذا أردت الحال عن المفعول فى المعنى، وضربى زيدٌ يُلابسه قائمًا إذا كان عن الفاعل فى المعنى أوْلى.

ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقى: ضربى زيدًا يلابس قائمًا.

ويجوز حذف ذى الحال على ما أورد مع قيام القرينة تقول: الذى ضربت قائمًا زيد، أى ضربته، ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ، والعامل فى الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول: راشدًا مهديّا أى سر راشدًا مهديّا، فنكُون على هذا مُسْتريحين من حذف «إذا» مع شرطه الذى هو العامل، ولم يثبت مثله / فى كلامهم، ولا يحتاج إلى الاستدلال على أن كان تامة لا ناقصة. ١٠٧

وعلى مذهب من جوّز أن يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبها يجوز أن يكون التّقدير: ضربى زيدًا حاصلٌ قائمًا، فيكون العامل حاصلاً، وذو الحال معمول ضَرْبى][٢].

وفيه تكلّفات كثيرة من حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت فى غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر مَعْنى كان النّاقصة إلى معنى التّامة، وذلك لأن معنى قوله: «حاصل» إذا كان قائمًا ظاهر فى معنى النّاقصة، ومن قيام الحال[٢] مقام الظّرف، ولا نظير له.

والذى أوقعهم فى هذا، وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهُم اتّحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل دلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه.

والحقّ أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكيّ.

فنقول: تقديره: ضربى زيدًا حاصلٌ قائمًا، والعامل فى الحال «حاصل»، وفى صاحبها «ضربى» وهو الياء، أو «زيدًا»، فنقول: حذفنا «كائن» أو «حاصل»

(١) العبارات التي بين معقوفين، من قوله: «والذى يظهر».. إلى قوله: «معمول ضربى» زيادة فى ط، لم ترد فى «ظ».

(٢) أنتهاء النّص الذى لم يرد فى «ظ».

العامل فى الحال لكونه عامًا شاملاً لجميع الأفعال، كما حذفناه فى نحو: زيد عندك، أو فى الدّار، لمشابهة الحال للظّرف، والحذف فى كِليْهما واجبٌ لقيام الحال والظرف مقام العامل ـ كما تقدّم بيانه.

وأعلم أنه يجوز رفع الحال السّاد مسدّ الخبر عن أفعل المضاف إلى «ما» المصدريّة الموصولة بكان أو يكون نحو: أخطب ما يكون الأمير قائم، هذا عند الاخفش والمبردّ.

ومنعه سيبويه، والأوْلى جوازُه لأنكّ جعلت ذلك الكون أخطب مجازًا فجاز جَعلُه قائمًا أيضًا.

ولا يجوز مثل ذلك بعد مَصْدر صريح إلاّ فى الضّرورة فلا تقول: ضَرْبِي زيدًا قائمٌ إذ لا مجاز فى أوّل الكلام، ولاشكّ أن المجاز يُؤنس بالمجاز.

ويجوز أن يقّدر فى أفعل المذكور زمان مضاف إلى «ما يكون» بخلاف نحو: أكثر شُرْبى السّويق، وضربى زيدًا، وذلك لكثرة وقوع «ما» المصدرّية مقام الظرف، نحو قولك: «ما ذّر شارق»[1] فيكون التقّدير: أخطبُ أوقات ما يكون الأمير قائمٌ أى أوقات كون الأمير، فتكون قد جَعلْت الوقْت أخطبَ وقَائمًا، كما يقال: نهارُه صائم، ولَيلهُ قائم، ويرجّح هذا التقّدير أنه سُمِع: «أخطبُ ما يكون الأمير يومُ الجمعة»، برفع يوم الجمعة، وأيضًا كثرة وقوع «ما» المصدرية زمانًا، وكثرة وقوع الزّمان مسندًا إليه الواقع فيه كقوله.

٨٤ = * ومالِيلُ ألمطىّ بنائم[2]*

(١) الشارق: الشمس حين تشرق.

(٢) هو الشاهر الثمانون في الخزانة: وهو قطعة منُ بيت وهو بتمامه:

لقد لُمْتنا يا أم غيلان بالسّرى ونمتِ وما ليل المطىّ بنائم

البغدادى: علي أن الزمان يسند إليه كثيرًا ما يقع فيه، فإن النوم يقع فى الليل، وقد اسند إليه مجازاً عقليًا، وأم غيلان: هي بنت جرير. والمطىّ : جمع مطية، وهى الراحلة التى يمتطى ظهرها أيّ راكب. والسرى: سرى الليل.

والشاهد لجرير من قصيدة يردّ بها علي الفرزدق.

من شواهد : سيبويه ١ / ٨٠، وابن الشجرى ١ / ٣٦، ٣٠١، والإنصاف / ٢٤٣.

ومنع المبرّد من نحو قولك: أحسن ما يكون زيد القيام، وذلك لأنّ أحْسَنَ فى الحقيقة زيدٌ فلا، يخُبر عنه بنفس القيام.

وأجازه الزّجاج، وهو الأوْلى، لأنك جَعْلت أحسن ـ وإن كان فى الحقيقة زيداً ـ مصدراً وذلك بإضافته إلى ما المصدريّة.

قوله: «وكلّ رجلٍ وضيعته».

الضّيعة فى اللغة: العقار وهى ههنا كناية عن الصّنعة.

وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التّى بمعنى مع، وفيه مذهبان:

قال الكوفيون: وضيعته خبر المبتدأ، لأن الواو بمعنى «مع»، فكأنك قلت: كُلّ رجل مع ضيعته، فإذا صرحت بـ «مع» لم تَحْتَجْ إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه، فلا يكون هذا المثال إذًا مما نحن فيه، أي مما حذف خبره،

وفيه نظر، لأن الواو وإن كانت بمعنى «مع» تكون فى اللفّظ للعطف فى غير المفعول معه، فإذا كان «وضيعته» عطفًا على المبتدأ لم يكن خبراً.

فإن قيل: يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عن الواو، لكونها خبر المبتدأ، كما هو مذهب السيّرافي فى نصب المفعول معه ـ على ما يجئ فى بابه.

١٠٨ [وذلك[1] أنه يقول: النّصب الذى على المفعول معه / هو الذى كان فى الأصل على «مع»، فلمّا قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها، لكونها فى الأصل حرفًا، فانتقل إلى ما بعدها].

فالجواب: أن «مع» إذا وقع خبراً عن المبتدأ لايستحقّ الرفع لفظًا حتى يُنْقل إلى ما بعده، بل يكون منصوبًا لفظًا على الظرفيّة مرفوعًا محلاً لقيامه مقام الخبر، نحو: زيدٌ معك، كما تقول: زيد عندك.

وقال البصريوّن: الخبر محذوف، أى كُلّ رجلٍ وضيعتهُ مقرونانِ.

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع».

وفيه أيضًا إشكال، إذْ ليس فى تقديرهم لفظٌ يسدّ مسدّ الخبر، فكيف حذف وجوبًا؟ وإنما قلنا ذلك، لأن الخبر مثنّى، فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفْظٌ يسدّ مسدّ الخبر.

ولو جاز أن نقول: إن المعطوف سادّ مسد الخبر المحذوف بعده لم يصحّ الاعتراض على تقدير الكوفيّين فى قوله: ضَرْبِى زيدًا قائمًا حاصل بأنه ليس هناك ما يسدّ مسدّ الخبر، إذْ لهُمْ أن يقولوا أيضًا: تأخّر الحال عن مَحلّه فسدَّ مسد الخَبر.

ولو تكلفنا، وقلنا: التّقدير: كُلّ رجل مقرونٌ وضيعتهُ، أيْ هو مقرونٌ بضيعتهُ وضيعتُه مقرونة به، كما تقول: زيد قائم وعمرو، ثم حذف «مقرون» وأقيم المعطوف مَقامه لبقي البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبًا من غير سادّ مسدّه.

ويجوز أن يقال عند ذلك: إنّ المعطوف أُجْرِيَ مُجْرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره.

هذا، والظّاهر أن حذف الخبر فى مثله غالبٌ لا واجبٌ، وفى نهج البلاغة: «وأنتم والسّاعة فى قَرَن[1] واحد» فلا يكون إذًا من هذا الباب، فلا يَرِد إشكالٌ.

وقال الكوفيون: إنْ ولي معطوفًا على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبرًا عنهما، سواء دلّ ذلك الفعل على التّفاعل أوْ لا.

فالأوّل نحو: زيدُ والريحُ يباريها[2]، فيباريها خبرٌ عنهما لكونه بمعنى: متباريان.

والثانى: نحو: زيدٌ وعمرو يضربه.

وقريبٌ منه قول أمير المؤمنين علي رضى الله عنه: «فهم والجَنّة كمن قدرآها» وإنّما جاز ذلك لتضمّن الخبر ضميريهما.

(١) فى القاموس: القَرَن بالتحريك: حبلٌ يجمع به البعيران، والبعير المقرون بآخر كالقرين.
وانظر هذا المثل في نهج البلاغة، ٢/ ٨٢ طبع الحلبى بتحقيق أبى الفضل.
(٢) الشريف: «فلان يبارى فلانًا أى يعارضه، ويفعل مثل فعله، وهما يتباريان».

والبصريوّن يمنعون مثل هذه على أن يكون الفعل خبرًا إذْ الفعل فى ذلك كالصفة فلا يقال: زيد وعمرو ضار به بالاتفاق.

ويجوّزونها على أن يكون الفعل حالاً لا غير، فزيد والريح عندهم مثل: «كُلّ رجل وضيعته»، و«بياريها» حالٌ.

وأعلم أنه قد يغنى ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف، فيطابقهما الخبر، كما يقال: «راكب النّاقة طليحان»[1] وقولك: مقاتل زيد قويّان أى زيدٌ ومَن يقاومه قويّان.

قوله: «لعمرك لأفعلن» ضابطه كل مبتدأ فى الجملة القَسَميّة متعيّن للقَسَم نحو: لعمُرك وأيمُن الله ـ كما يجئ فى باب القسم، فإنّ تعيينَه للقسم دالٌّ على: الخبر المحذوف، أى: لعمرُك، ما أقسم به.

وجواب القسمَ سادٌّ مسدَّ الخبر المحذوف، والعَمْر والعُمْر بمعنًى، ولا يُستعمل مع اللّام إلاّ المفتوحة، لأن القَسَم موضع التّخفيف لكثرة استعماله.

وقد يُستعمل لَعمْرُك فى قَسَم السّؤال أيضًا: لعمرك لَتفْعلنّ.

وقد ترك المصنّف قسمًا آخر ممّا يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظَرْفًا متعلّقا بالمتعلَّق العام، نحو زيد: قُدَّامَك، أو فى الدّار ـ على ما ذكرنا قَبْل.

وتجويز ابن جنّي إظهار ذلك المتعلّق ليس بْوجه، لأن الأمرين أي الدّلالة على تَعَيُّن الخبر، والسدّ بشئ آخر مسدّه حاصلان فوجب الحذف.

ولعلّ المصنّف إنما ترك ذكره، لكون هذا السّادّ مسد الخبر[2] مرفوع المحلّ بكونه خبرًا دون سائر ما تقدّم ممّا سدّ مسدّ الخبر.

---

(١): «راكب الناقة طليحان» ذكره السيوطى فى الأشباه والنظائر ٣/ ١١٦، وبين أن فيه ثلاثة أقوال. قيل: تقديره: أحد طَليحين، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف. وقيل التقدير: راكب الناقة والناقة طليحان. وقيل : التقدير: راكب الناقة طليح وفيه حذف خبر، وحذف مبتدأ.
وطلح البعير، أى تعب فهو طليح وناقة طليح أسفار: إذا تعبت وأجهدت من السير.

(٢) فى ط: «الخبر» بالحاء، تحريف ظاهر.

ثم أعلم أن الأغلب فى الاستعمال تعريف المبتدأ، لأن الأصل كون المسند إليه معلومًا. وكذا الأصل تنكير الخبر، لأنه مُسْنَدٌ، فشابه الفعل / والفعل خال من ١٠٩
التعريف والتّنكير ـ كما ذكرنا فى أول الكتاب ـ ولا يصّح تجريد الاسم عنهما فجرّدناه ممّا يطرأ، ويحتاج إلى العلامة، وهو التعّريف وبقّيناه[1] على الأصل فكان نكرة.

وإنما كان الأصل فى الإسناد الفعل دون الاسم، لأنّ الاسم يصلح لكونه مسندًا ومسندًا إليه، والفعل مختصّ بكونه مسندًا لاغير، فصار الإسناد لازمًا له دون الاسم.

وأمّا قوله النحاة: أصل الخبر التنكّير، لان المسند ينبغى أن يكون مجهولاً فليس بشىء، لأنّ المسند ينبغى أن يكون معلومًا كالمسند إليه.

وإنما الذى ينبغى أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول فى قولك: زيدٌ أخوك، هو انتساب أخُوّة المخاطب إلى زيد، وإسناده إليه لا أخوته.

وإذا تعدّدت المبتدأت نحو: زيدٌ أبوه أخوه عمّه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الأخير مع خبره خبرٌ عمّا قبله بلا فصل، فصديقه قادمٌ خبر عن سيّدها. وهكذا إلى المبتدأ الأولّ، فتكون الجملة التّى بعد الأول وهى مركبّة من جُمل خبراً عن الأوّل، ويضاف كُلّ واحدٍ من المبتدآت إلى ضمير متلُوّه إلا المبتدأ الأول.

وإنْ لم تُضَف المبتدآت كُلّ واحد منها إلى ضمير ما قبله فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأوّل المبتدءآت، وما قبل الآخر لما بعد أوْل المبتدءات وهكذا على الترتّيب.

---

(١) بقي يبقى بقاء، وبقى بقيًا: ضدّ: فنى وبقّاه، وتبقّاه، واستبقاه، والاسم: البقوى كدعْوى، ويضم، والبُقيا بالضمّ. انظر القاموس.

وذلك نحو: هندٌ زيدٌ عمروٌ بكرٌ خالدٌ قائم عنده فى داره بأمره معها، فكأنّك قلت: بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده، ومعناه، بكرٌ مع خالد، ثم جعلت هذه الجملة، أي بكر مع خالد خبرًا عن عمرو مع رابطة «فى داره» فكأنُك قلت: عمروٌ بكرٌ مع خالد فى داره أى عمروٌ داره مشتملةٌ على بكر وخالد، ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن زيد مع رابطة بأمره، فكأنك قلت: زيد عمروٌ داره مشتملةٌ على بكر وخالد بأمره، أى بأمر زيد، أي زيدٌ أمر عَمْرًا بجمع بكر وخالد؛ ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن هند مع رابطة معها فكأنك قلت: هندٌ زيدٌ أمر عمرًا بجمع بكر وخالد معها، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر.

★★★

[خبر إنّ وأخواتها]

(ص): خبر إن واخواتها هو المسند بعد دخُول هذه الحروف نحو: إنّ زيدًا قائم، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلاّ فى تقديمه إلاّ إذا كان ظرفًا.

(ش): أعلم أنّه لـمّا كان مذهبُه أنّ الأصل فى رفْع الأسماء الفاعلَ، وفى نَصْبها المفعولَ لم يكن بدٌّ من أن يدّعي أنّ كلّ مرفوع أو منصوب غَيْرِهما فهما مُشَبَّهان بهما من وَجْه، كما يقال: إن المبتدأ يُشْبِه الفاعلَ لكونه، مسنَدًا إليه، والخبر يُشْبهه، لكونه ثاني جُزْئَىْ الجُملة.

وخبر إنّ وأخواتها[1] يُشْبِهه لكون عامله، أيْ إنّ وأخواتها مشابهًا للفعْل المتعديّ إلاّ أنه قدّم منصوبه على مرفوعه تنبيهًا بفرعيةَ العمَل على فرعية العامل.

وخبر لا التّبرئة مشبّهٌ بخبر إن المُشْبه للفاعل.

واسم ما الحجازيّة مشبّهٌ لاسم ليس الذّى هو فاعل.

وقد تبيّن بهذا وجه مشابهة اسم إنّ واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازيّة للمفعول.

وكذا نقول: إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات.

وأما من قال: وهو الحق ـ إنّ الرفّع علامة العُمد فاعلةً كانت أوْ، لا، والنّصبَ علامةُ الفضلات مفعولةً كانت أوْ، لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المفروعات بالفاعل، بل يحتاج فى نصب بعض العُمد وهى اسم إنّ، وأخواتها، واسم لا التبرئة، وخبر كان وأخواتها/ ، وخبر ما الحجازيّة إلى تشبهها بالفضلة فيقول: إن ١١٠

(١) فى ط: «وأخواته».

«إنّ» واخواتها لـمّا شـابهت الفعل المتعدّى ـ كما يجئ فـى بابها ـ عملت[١] رفعًا ونصبًا مثله.

ولم يـقدّم الرفّع عـلى النّصـب كما قـدم فى «ما» الحجـازيّة، لأن معنـى «ما» ومعنى الفعل الذى يَعْمل عملَه ـ أعنى ليس ـ شئ[٢] واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولَيْ ليس، أعنى تقديمَ المرفوع على المنصوب تطبيقًا للفظّ بالمعنى.

وأمّا إنّ فليست بمـعنى الفعل المتعدّى علـي السّواء، بل معناها يشبـه معناه من وَجْه، وكذا لـفظُها لفظـه، والمشابهة قويـةّ ـ كما يجئ فى بـابها ـ فأعطيـت عمل الفعل فى حال قُوتّه وهو إذا تُصرّف فى معموله بتقديم النّصب على الرفع.

وعند الكوفـيّين أن خبر إنّ واخواتها. وكـذا خبر لا التبّرئة مرفـوعٌ بما ارتفع به حين كان خبَر المبتدأ، لا بالحروف لضعْفها عن عَمَلَيْن.

ومذهب الـبصريّين أوْلى، لأن اقـتضاءها للجـزأين على السـوّاء، فالأوْلى أن تعمل فيهما، ولا سّيما مع مشابهة قوّية بالفعل المتعدّي.

قوله: «بعد دخول هذه الحروف».

يُخْرِج خبر المبتدأ، وكّل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غـير المحدود، فإنّ نـحو «حسنًا» فـى قولك: إن رجلاً حـسنًا غلامُـه فى الدّار مسندٌ إلى «غلامه» بعد دخول إنّ وليس بخبرها.

وكذا يَرِدُ على حدّ خبر لا التبرية نحو: لا رجُلَ حسنًا غلامه فى الدّار.

وكذا يَرِدُ على حدّ اسـم «ما» «ولا» المشبَّهتَيْن بـ «ليس» نحـو: ما زيدٌ الظّريف غلامُه فى الدار، فإنّ «غلامُه» مسندٌ إليه مع أنه ليس باسم «ما».

(١) فى ط: «علمت» تحريف ظاهر.

(٢) شئ واحد خبر أنّ.

وكذا يَرِدُ على حدّه لخبر المبتدأ بقوله: المجرّد المسند إلى آخره صفة المبتدأ فى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾(١).

ولو قال هناك: المغاير للصّفة المذكورة، ولتابع المبتدأ، وقال ههنا: المسند بعد دُخولها الذى كان فى الأصل خبرَ المبتدأ، وفى اسم «ما» هو المسند إليه الذى كان فى الأصل مبتدأ لَسلِم من الاعتراض.

قوله: «وأمره» أى حاله وشأنه كأمر خبر المبتدأ أيْ فى أقسامه من كونه مفردًا وجملةً، وفى أحكامه من كونه متّحدًا ومتعددًا، ومثبتًا(٢) ومحذوفًا، وغير ذلك، وفى شرائطه من أنه إذا كان جُملةً فلا بدّ من الضمّير، ولا يحذف إلا إذا عُلِم.

قوله: «إلا فى تقديمه».

أى ليس أمرهُ كأمر خبر المبتدأ فى تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على اسم إنّ، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنّما كان(٣) كذلك لأن هذه الحروف فروعٌ على الفعل فى العمل،[كما (٤) يجئ فى بابها ـ فأريد أن يكون عملُها فرعيًا أيضًا، والعمل الفرعيّ للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلّ أنْ يتقّدم المرفوع على المنصوب ـ كما عرفت فى باب الفاعل عند قوله: والأصل أن يَلى فعله، فلمّا أعْملت العمل الفرعىّ(٥) لفرعيتها.] لم يُتَصرّف فى معمولَيْها بتقديم ثانيهما على الأول، كما تُصُرّف فى معمولَىْ الفعل، لنقصانها(٦) عن درجة الفعل.

---

(١) البقرة/ ٢٢١.

(٢) «مثبتًا» مقابل لـ «محذوفًا» أى يكون مذكورًا، وليس المراد الإثبات المقابل للنفى.

(٣) فى ط فقط: «وإنما ذلك».

(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع» من قوله: «كما يجئ فى بابها» إلى قوله: «اعملت العمل الفرعى لفرعيتها.

(٥) «الفرعى» سقطت من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٦) «لنقصانها عن درجة الفعل» سقط من «ع».

وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ فى غير ما ذكر أيضًا[١]، وذلك أن خبرها لايكون مفردًا متصمّنًا ما له صدر الكلام ـ كما يجئ فى قسم الحروف.

قوله: «إلاّ أن يكون ظَرْفًا».

استثناء من قوله: «فى تقديمه» الذى كان منفيًا لكونه مستثنًى من الموجب، فيكون المستثنى الثاني موجبًا لكونه من منفي، أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ فى تقديمه إلاّ إذا كان ظَرْفًا، فإنّ حُكمه إذًا حكْمُه فى جواز التقّديم إذا كان الاسم معرفةً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[٢] وفى وجوبه إذا كان الاسم نكرةً نحو: «إنّ من البيان لسْحرًا».

١١١ وإنّما جاز تقديم الخبر ظْرفًا / لتوسّعهم فى الظروف ما لا يُتوسّع فى غيرها، لأن كُلّ شىء من المُحْدَثات، فلابد أن يكون فى زمان أو مكان فصارت مع كُلّ شَيْ كقريبة، ولم تكن أجنبيّة منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يَدْخلون حيث لا يدخل الأجنبى، وأجرى الجارّ مجراه، لمناسبة بينهما، إذْ كلّ ظرف فى التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف.

★★★

(١) «فى غير ما ذكر أيضًا» سقط من «ع».
(٢) الغاشية / ٢٥، ٢٦.

[خبر لا النافية للجنس]

(ص): خبر لا التى لنفى الجنس هو المُسند بعد دخولها، نحو: لا غلام رجل ظريف فيها، ويحذف كثيرًا. وبنوتميم لا يُثْبِتونه».

(ش): [وجْه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر إنّ المشّهابه للفاعل، فهو مشبّهٌ بالمشبّه][1].

[ووجه مشابهة «لا». التبرئة [2] «إنّ» أنّ «لا» للمبالغة فى النّفى لكونها لنفى الجنس كما أنّ «إنّ» للمبالغة فى الإثبات.

وقيل: حُمِلَت عليها حَمْل النقيض على النقيض.

وارتفاع خبر «لا» بها، إن لم يكن اسمها مبنيًا عند جميع النّحاة.

وإن كان اسمها مبنيًا نحو لا رجل ظريف، قال سيبويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، ولا رَجُلَ مرفوع المحلّ بالابتداء، وذلك، لأنه لما صار[3] الاسم الذى كان معربًا بسببها[4] مبنيًا، وصار[5]. دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابًا، فبقى على أصله من الرّفع بالابتداء.

وهو عند غيره مرفوع بـ «لا»، كما كان مع اسمها المنصوب بها،

قال المصنفّ: ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر «لا» بنحو: لارجل ظريف بحسنٍ، لأنه فى الظّاهر صفة لاسم «لا»، والمثال ينبغى أن يكون ظاهرًا فيما يمثل له.

ويستقبح إذا كان فيه احتمالُ ما مثّل له، واحتمال غيره على السواء.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ع». (٢): «التبرئة» سقطت من «ط».

(٣) فى «ط» «صادر» مكان «صار» تحريف ظاهر.

(٤) في «ع» «وسبها» مكان: «بسببها» تحريف.

(٥) «وصار» سقطت من «ع».

وأقبح منه إذا كان غير ما مثّل له أظهر، ومثالهم كذلك، لأنّ خبر «لا» يُحْذفُ كثيراً فظريف فى: «لا رجل ظريف» فى الصّفة أظهر.

وقال فى مثالنا. لا يحتمل «ظريف» إلاّ الخبر، لأن المضاف المنفيّ بـ «لا» لا يوصف إلاّ بالمنصوب.

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ «لا» بالمرفوع مذهب جماعة من النّحاة، وقد خولفوا فيه، وجوّزوا رفعه حملاً على المحّل.

وذلك لأنّ «لا» هذه مشبّهة بـ «إنّ» فكما يجوز فى توابع اسم «إنّ» ـ وإنْ كان معربًا ـ الحملُ على المحلّ، فكذا فى توابع اسم «لا» معربًا كان أو مبنيًا.

وللأوّلين أن يفرّقوا بين «لا» و«إنّ» فى هذا الباب بأن «إنّ» لا تُزيل معنى الابتداء، بل معناها توكيد مضمون الجملة، فكأنّ المبتدأ باق على حاله، فجاز الحمل على المحلّ بخلاف «لا»، فإنّ معنى الجُملة يتغيّر بها عمّا كانت عليه، فلا يجوز أنْ تقدّر كالعدم، ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كما فُعِل مع إنّ.

وكان مقتضى ذلك أن «لا» يجوز الحمل على محلّ اسمها إلاّ أنهم جوّزوا ذلك إذا كان اسمُها مبنيًا، لأنه إذا كان مُعْرَبًا فالحملُ على الإعراب الظّاهر، أى النصب أوْلى من الرّفع البعيد الذى إن اعتبر، فلكونه أصْلاً فى هذا الاسم مع مشابهة «لا» بـ «إنّ» التى الابتداء معها كالباقى.

أمّا إذا كان مبنيًا فنصبه بعيد كرفعه، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحًا، فصار نَصْبُ تابعه حَمْلاً على فتحه المشابه للنصب بعرُوضه بلا زواله وبزاولها مساويًا لرفع تابعه حملاً على رفعه الذّى كان له فى الأصل، لأنّ كلَّ واحدٍ منهما بعيد.

قوله: «ظريف فيها».

لا فائدة فى إيراد هذا الظّرف بعد الخبر، ولا معنى له إنْ علّقناه بالخبر، إذ يكون المعنى: ليس لغلام رجُلٍ ظرافةٌ فى الدار، وهذا معنىً سَمْج[١].

ومثاله أيضًا ظاهر بسبب هذا الظّرف فى كون / ظريف صفة لغلام رجل، ١١٢
والظّرف خبر «لا»، والمعنى: ليس فى الدار غلامُ رجل ظريف.

ولو قال: لاغلامَ رجل قائمٌ لكان أظهر مِن جهة المعنى فى كون «فيها» متعلّقًا بالخبر.

قوله: «وبنو تميم لا يُثبتونه إلاّ اذا كان ظرفًا».

اقتدى فيه بجار الله[٢]. [قال الجزولي[٣]: بنو تميم لا يَلفِظون به إلاّ أن يكون ظرفًا[٣]].

قال الأندلسي: لا أدرى من أين نقله؟ ولعلّه قاسه، قال: والحقّ أن بنى تميم يحذفونه وجوبًا إذا كان جوابًا أو قامت قرينة غير السؤال دالّة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسًا[٤] إذْ لا دليل عليه بل بنو تيمم إذًا كأهل الحجاز فى إيجاب الإتيان.

فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بنى تميم.

★★★

(١) سَمُجَ: قَبُح، وبابه ظَرُف فهو سَمْج «بالسكون مثل ضَخْم فهو ضَخْم»، وقوم سِماج بالكسر مثل ضِخام.

(٢) جَار الله: لقب أطلق على الزمخشرى، وقد سبق ذكره.

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) فى «ع» «وأيضًا» مكان «رأسًا».

[اسم ما ولا المشبهتين بليس]

(ص): «اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما نحو: ما زيد قائمًا ولا رجلٌ أفضلَ منك، وهو فى «لا» شاذّ».

(ش): اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين، أو أحدهما نحو: ما زيد قائمًا وما زيدٌ هو الظريف.

وأمّا الجملة الاسمية التى تدخلها «لا» فإما أن يكون المبتدأ فيها معرفةً مع تكرير لا نحو: لا زيدٌ فيها ولا عمروٌ، أو يكون جزآها نكرتين نحو: لارجلٌ قائمٌ.

قوله: «وهو فى لاشاذ».

أي عمل ليس فى «لا» شاذ، قالوا يجئ فى الشعر فقط نحو قوله:

٨٥ = مَنْ صدّ عن نيرانها فأنا ابْن قيسٍ لا بَراحُ[1]

والظاهر أنه لا تعمل «لا» عمل ليس لا شاذًا ولا قياسًا، ولم يوُجدْ فى شىء من كلامهم خبر «لا» منصوبًا كخبر ما وليس.

وهى فى نحو لا براحٌ ولا مستصرخٌ[2]. والأولى أنْ يقُال: هى التى فى نحو:

---

(١) هو الشاهد الحادى والثمانون فى الخزانة.

= البغدادى: على أن «لا» تعمل عمل «ليس»: شذوذًا.

فبراح اسمها، والخبر محذوف أى «لي»

والبيت لسعد بن مالك من أبيات الحماسة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨، والمغنى ١/ ١٩٥، وأوضح المسالك رقم ١٠٧، وابن الشجرى ١/ ٣٢٣، والهمع والدرر رقم ٤٣٥، والأشباه والنظائر رقم/ ٨١٧.

(٢) قافية لبيت من الرجز مشهور وهو قول العجاج:

والله لولا أن تُحش الطَّبَّخُ بِىَ الجحيم حين لا مُسْتَصْرِخُ.

من شواهد سيبويه ١/ ٣٧٥، وابن الشجرى ١/ ٢٨٢، والإنصاف ١/ ٣٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٠٦، والأشباه والنظائر للسيوطى رقم ٨١٨، وقد نسبه السيوطئ فى الأشباه إلى رؤبة. والصواب إلى العجاج بن رؤبة . وانظر ديوان العجاج/ ٤٥٩، واللسان: «طبخ» وفات البغدادى =

« لا إلَـه إلاّ الله[١] » أى «لا» التبـرئة إلاّ أنه يجـوز لها أن تُهـمل مكررّة نـحو: «لا حولٌ ولا قُوَّةٌ.»

ويجب ذلك مـع الفصل بين اسمـها وبينها، ومـع المعرفة. ويشذّ فـى غير ذلك نحـو لا براحُ، وذلك لضـعفهـا فى العمـل ـ كما يجـئ فى المنـصوبات عنـد ذكر اسمها.

والظّاهر فيـها الاستغراق مع ارتفاع المبـتدأ المنكّر بعدها، لأن النـكّرة فى سياق غير المُوجَب لـلعموم على الظّاهـر سواء كانت مع «لا»، أو ليس، أو غيـرهما من حروف النّفى أو النهى أو الاستفهام.

ويحتمل أن تـكون لغير الاستغراق مـع القرينة، فيجوز لا رجـلٌ فى الدّار، بل رجلان.

وأما إذا انتصب اسمـها أو انفتح فهى نصٌّ فى الاستغـراق، كما أنّ «ما جاءنى رجل» ظاهر فى الاستغراق.

ويجوز العدول عنـه للقرينة، نحو: ما جاءنى رجل بـل رجلان، وما جاءنى من رَجُلٍ نصٌّ فى الاستغراق فلا يجوز: ما جاءنى مِنْ رَجل بل رَجُلان.

★★★

=أن يجعله من شواهد الخزانة مع أنه إذا وردت جملة من بيت جعله شاهدًا وعلقّ عليه.
وفى ط: «مستصرخ» بدون «لا» تحريف.

(١) «إلاّ الله» سقطت من «ط».